

~~333-5~~

W29-A5

~~63~~

7330
7335

7336
7337

DATE DUE

JAFET LIB

12 FEB 1980



الأرض والفقر

في الشرق الأوسط

333.3
W295.LA
C.1

من منشورات المؤسسة الملكية للشؤون الدولية بلندن

Land & Poverty in the Middle East

تأليف

دورين وارنر

Doreen Warriner

نقله إلى العربية

حسن أحمد إسماعيل

سنة ١٩٥٠

يطلب من مكتبة المتني ببغداد، ومكتبة الخانجي بمصر



مقدمة المحرر

يعتبر الشرق الأوسط مركز الثقل بالنسبة إلى الصراع القائم بين مصالح الدول العظمى . فكل واحدة من هذه الدول تنظر إلى شط الشرق الأوسط بحسب وتعلل نفسها بالحصول على أوفر قسط منه . ولهذا فقد أخذ أبناء تلك الدول يعنون بدراسة شؤون أقطار هذا الجزء من العالم ، وما يعانيه أبنائها من مشاكل وما هي إمكانيات إنماء مواردها وإصلاح حالها . وقد أخرجت المطبعة الإنجليزية والأمريكية في السنوات القلائل الماضية عددا كبيرا من المؤلفات التي تناولت بالبحث مختلف نواحي الحياة في الأقطار العربية . كما أخرجت « المؤسسة الملكية للشؤون الدولية في لندن » بضعة دراسات لحياة الشرق الأوسط الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمة تلك الدراسات القيمة كتاب دورين وورنير عن « الأرض والفقر في الشرق الأوسط » الذي أخرجته عام ١٩٤٨ . وقد ألفت هذا الكتاب كبير الأهمية لأبناء العربية فآثرت نقله إليهم لأنه تناول بالتحليل مشاكل كل قطر من أقطارهم وإمكانيات إصلاح وضعه وسبل الرفع من مستوى معيشة أبنائه قراء وأريافه . وقد جاءت دراسة المؤلف للحياة الاقتصادية والاجتماعية في كل من مصر وفلسطين وافية شاملة لوفرة الإحصاءات عن شؤون هذه الأقطار . أما الدراسة الخاصة بسوريا والعراق فقد جاءت مقتضية في حاجة إلى التوسيع وإن كانت

جد مفيدة وكنت أود أن أعلق على ما أوردته المؤلفة من أحوال العرب من سكان فلسطين ، ولكن ما طرأ على هذا الجزء من العالم العربى من ظروف سياسية وأحداث مليئة بالأسى والألم ، وما أصاب أبنائه من نكبة غيرت وجهة حياتهم جعلتني أتردد في التعليق مفضلاً ترك ذلك إلى أن يتجلى الموقف السياسى وتستقر الأوضاع بالنسبة إلى هذا القطر العربى العزيز

وعما يلاحظ أن المؤلفة في دراستها القيمة هذه تشدد على أمرين ، ضرورة إعادة النظر في نظام التصرف بالأرض في جميع أقطار الشرق الأوسط لمبىس لأبناء الأرياف والقرى الرفع من مستوى حياتهم ، وحاجة هذه الأقطار إلى إحداث تغييرات جوهرية في حياة أبنائها الاجتماعية . ومع أن هذه الدراسة تقتصر إلى التفصيل إلا أنها تصور مشاكل الشرق العربى تصويراً دقيقاً وتصف العلاج المناسب للتلب عليها . كما أن المؤلفة تؤكد في مواضع مختلفة من الكتب بأن الإنماء الزراعى والإصلاح الاقتصادى يجب أن تشرك الحكومات العربية في القيام به ، وأن يتم ذلك بحسب خطط ومناهج ومشاريع تنفذ خلال فترات طويلة الأمد . وبغير ذلك يتعذر إصلاح الظروف المحيطة بأبناء هذه الأقطار واشتغالهم بما يعاون من فقر وفاقه . وأود أن أشير هنا إلى أن المؤلفة وإن كانت تحبذ اتباع نظام للمستعمرات التعاونية إلا أنها تنقد بشدة وجهة نظر الصهيونيين بشأن استقلال الأرض تلك النظرة التى تم عسا يحققونه من أطاع جشعة وخطط سرية يرومون منها اغتصاب أكبر جزء ممكن من الأقطار العربية .

إن في نقل مثل هذه المؤلفات إلى العربية خدمة كبيرة لأبنائها ، وإتي

لأمل من وراء على هذا أن يقبل أبناء العربية أينما يكونون على دراسة أمثال
هذه المؤلفات القيمة التي تدلنا إلى مشاكلنا وترينا طرق معالجتها معالجة
علمية. فإن تحقق أملي فذلك حسبي.

بغداد ١٠ مارس سنة ١٩٥٠

صبر أحمد الصلح

مقدمة

الجوع المهلك ، والمرض ، وارتفاع نسبة الوفيات ، وتأكل القرية والاستغلال الاقتصادي ، كل هذه تؤلف طراز الحياة عند جمهرة ساكني الأرياف والقرى في الشرق الأوسط . فكأنما قضى على هذه المجموعة من الناس أن تعيش في فاقة لا مثيل لها في عالم الغرب . وليس الماء النقي من نعمهم الكيالية ! أما دخل الفرد منهم لجد ضئيل ، فهو قرابة خمسة جنيهاً لكل شخص في العام ، ولا يتعدى سبعة جنيهاً مهما بلغ إنتاج بلادهم . على أن المقاربات المالية وحدها لا تنقل إلى الأذهان صورة صحيحة لما يعيشون فيه من أدران وما يعانونه من مرض وما يؤولون إليه من مساكن مبنية من الوحل تضمهم وما شئتهم معا ، وما يتخذون من وفود قوامه روث البقر . وليس ثمة مستوى إلى الحياة في هذه البلاد بمعناه الأوروبي ، فالوجود في هذا العالم هو المستوى المقبول عند أهلها .

تلك الفاقة ، أصبحت في الأعوام الأخيرة من الأصول الأولى المألوفة عند الناس . ولكن الحرب الأخيرة التي طفت حتى على بلاد الشرق الأوسط ، أثارت في نفوس أهل مسألة كيفية رفع مستوى الحياة بين ساكنيه . لقد كان المهتمون بشؤون العالم العربي يعالجون فقر أهل هذه البلاد بشئ . من الوقار ، كأنه « أسلوب إلى حياتهم » أو جزء من الصوفية العربية ، وكانوا يتقبلونه قبولاً جبرياً ، شأن ضحاياهم . وكان أولئك الباحث يعتقدون أن في التحدث عن رفع مستويات الحياة ، استمالة لأفئدة لا تصلح إلى المجتمعات العربية . وإنما تتنافى والقيم المعنوية الحقيقية لهذه المجتمعات . هذا ميل

طبعي يظهر عند أولئك الذين وجدوا في عالم العربي بعض القيم الاجتماعية التي تعتبر إليها مدنية العرب والذين يهتمهم أمر المحافظة على تلك القيم وإذا ما حاولنا تأكيد على مسيح ما اكتشف الحياة في الشرق الأوسط من أدنى وتدنى فليس معنى ذلك أننا نكسر على هذه ما نتجس به من بعض الخصال الحقة . وفي ما يخص ضرورة رفع المستوى لدى حياتهم فليس معناه أننا نطالب بالقبول مسدود الحياة في العرب جميعهم . فكيف يهدف إليه من أجله من إلى الخفصة أقدمه أن الفقر شر مستطير في هذا الجزء من العالم ، كما هو في غيره ، ولا يخصص من العصب على هذا الشرير . إننا نريد تحقيق أسباب للحياة مناسب من غير أن يحد الكساح من أجل الوجود في هذه بلاد

إن الفقر معضلة لا يستطيع العالم العربي وقوف . إنه مكتوب لأيدي ولا ريب أن خلاف التمايز بين اليهود والعرب ، والصراع بين القوى المسيحية في هذا جزء من هذه التمايز في موسى أنه الشرير الأوسط والشعور بالذات . وهيئته عموماً إلى الشك في عدمه من شره جماعته . ووجهه حل اهتمامهم إلى إصلاح شؤون مجتمعاتهم . إن الشرير الأوسط الحرم في حالة عرس ، فقد ضعف عقده بتفاديه القديمه ، مع أنه . لكن في جميع أدواء التاريخية بدأت البرعة . ومن من شك في أن معضلة رفع مستوى الحياة عن طريق السيطرة على المحيط ستكون جزءاً من بعثة القوى .

كذلك لن يستطيع العرب وقوف إزاء تلك المعضلة متفرحين فالرأسمال الأمريكي والبريطاني سيقعد إلى أعماق مصدر النفط في هذه البلاد . وكلما اقتربت مسيح المعط الأمر كبحه من المصوب كلما صاعف لاعتمده على ما يستطيع مسيح الشرق الأوسط . إننا نحن من هذه لمادة ، ومن الصحف نقول بأن أساء الشرق الأوسط لن تشاروا بذلك وإن تطهروا السياسية والاقتصادية ستكون

في معزل عن تأثير مصالح غرب وشرق العربي لا بد وأن يحدث تغييراً في هذه البلاد ، وليس من محقّق أن يحلّ أسوأ في استلزامها إلى المستعصين . أمهم ، ولا ريب ، بأنهم يوفون بواجبهم في شكرهم من السيرة على الموارد التي سمي تزوت الاداء

وهكذا فإن ما يعانيه الشرق الأوسط من فقر حادّ من جهة ما عدا عن الحرب لأحيرة جمعت وضّة عذوب لا تقدره في هذه الحرب من انعام وبفضل مساعدات مركز غوين الشرق الأوسط^(١) وامتنان الحكومه في سوريا^(٢) ، أمدت به عانة الخايعه التي نتاجه بعد الحرب له فله الأولى ولم تقصر جهود مركز غوين الشرق الأوسط على جمع من سنة لإصلاح الررعى ، في مختلف أنحاء هذه الأقطار ، بل استهدفت التقليل من الاستيراد عن طريق انماحه في بابه كما يحول دون مصاعفه لإنتاج الررعى أيضاً وقد أظهر وباء الفلاري ، الذي هبت زهال مصر اعيب وهبت مائة ألف منهم ، ما كان يحدّيه الفلاحون من سوء تغذية وما كانوا يحشون فيه من مستويات للحياة واطلة حدّاً . وهكذا تسمع أسباب الفقر في الشرق الأوسط ، لأول مرة موضع الدرس والبحث فتتحلى شدة حاحه إلى اتخاذ تدبير فله لرفع من مستوى المعيشة في هذه المناطق . وسكان يندبؤف له ، أن مداوم به مركز غوين الشرق الأوسط من بحث والتي كان يؤمل منها أن تكون أسس سياسة طويلة الأمد وندت قبل تكامها

بـ الصراع لسياسي تقوى يسيطر ، في الظروف الإلهية ، على جميع مرافق الحياة في هذه البلاد ، ولذلك ، يعكّر أحد من أسباب في إيجاد مصيبة

(١) (M. E. C. S.) Middle East Supply Centre.

(٢) (O. C. P.) Office des Céréales Familiales.

زراعة الحبوب استقامت تكون دوماً غاية جداً بالنسبة إلى زراعتها دوماً
في أراضي أمطارها كثيرة .

ومن الأمور المهمة التي يجب أن نضعها الحسب في أنساب الإقليم،
الاقتصادي نصب عينيه ، أن لأرضي بريرية في الشرق الأوسط كثيفة
السكان ، و تعطي على الأرض في مصر ربع حدها ، وكثافة سكان في مناطقها
بريرية ، تكاد تقرب من عشرة أمثاله في بلاد الأروسة ، وقدرة زراعية
السكان في مصرية بن ٥ هـ ، تنبعث الأرض نحو من خمسة ملايين فدان
في سكان الأرياف ، زراعتهم بسرعة تعوق سرعة الانتاج الزراعي ، ولهذا
في مقدار ما يجب ترويضه ، وحدها من الأرض عن عن نصف فدان ، وفي
فدواتهم يربو سكان بحري من العرب بسرعة عريضة حدها ، وأن ما يصب
الشخص واحد منهم من الأرض غرب من ٢ ١ فدان ، أما في سوريا فثمة
مناطق واسعة لا زالت فيها السكان في إمكان إنتاج حدها عن طريق
الزراعة لمصر ، ومن من المصير مصدرة الأراضي الزراعية في العراق ، بد
ما تضمنت مقدار زراعتها عند ذلك تنسحب في هذا القطر الأراضي الزراعية التي
تتوابع جميعها ، ومن عن حاجة مصر من أمدى عامية ، على أن ذلك من
أنه إن لم يغير نظام التصرف بالأرض فيه تغييراً أساسياً ، كذا ستعجز أرضيه
"الأسعة شتلا لا صالحة"

في فكرة "الأسعة لا تنبعث" ^(١) التي تؤثر كل التأثير في دوسنة حل
مشاريع الشرق الأوسط ، على الأذهان فصحها عن معرفة أحوال القرنة
والمدح الخفيفة ، وما حش فيه الناس من مستوى وحي ، حدها ، وما تنبعث
من أنشطه زراعية ، ويرجع الفضل في جمع الإحصاءات الاقتصادية عن بلاد

الشرق الأوسط وتحليلها بحسب ما صنوعته هذه الدولة من مكان يصافين إلى فئة من اقتصادي اوكالة لبيودية وفي مقدمتهم الدكتور تولى^(١) ويمثل عملهم هذا المحاولة التحليلية الأولى بتقدير أهمية مشاريع الإنشاء الاقتصادية للبلاد الشرق ولأرب منهم مستحقون الإعجاب والشكر على عملهم هذا^(٢) غير أنهم في حل أعمالهم فهو ما سبق ذكره من عملهم همة دلتهم في الإصلاحات الاقتصادية والمطارد من محلاتهم ، حيث أنهم حسبو حين همهم في بحث عن مكان الصانع الذي تقع مراحله

في بقول الدكتور تولى مثلاً أنه من ممكن استخدام الآلات والمواد من لأفنى في الشرق الأوسط ، يصافين ما فيه من ملاح دور ثمة حاجة إلى مصاعبه ما فيه من أراضي رعيته ، يدعى في كنفه مكان أخرى والأرياف حتى تصل مسواها في بلاد أور^(٣) ومن الدكتور تولى يفسر أن النظر الذي بعد عاملاً أساسياً في نظام الأرض في الشرق الأوسط ، وكما يوضح الدكتور كين^(٤) أنه يدعى أساساً الأرض التي يسهل بمقدورها فإن أحوالها أصبح تتحكم في هذه الأراضي ، كما هو الحال في بقية البلاد الكثيرة للطير من نظام^(٥) من الأراضي التي يسهل بمقدورها بصت واسعة خاصة وإن مصادر هذه خلددها وعلى ما حاطها أم سرعة نمو

(١) الدكتور A. Bonné ومن معهد الدراسات الاقتصادية في وكالة تولى في فلسطين

(٢) ولا عرايه في اهتمام وكالة جهودهم جميع لأحد من عن بلاد الشرق الأوسط فاصهيويون يتبرون جميع هذه البلاد عربي أصلهم ، منهم خمسة (١٠٠٠٠٠)

(٣) راجع إلى الصفحة (١٠٠) من كتاب The Economic Development of the Middle East By J. H. K. (London, Kegan Paul, 1945)

(٤) صفحة (١٠٠) من كتاب The Agricultural Development of the Middle East (H. M. S. O. 1946.)

لسكان فزائدة في كل ناحية من أراضي الشرق وحتى إذا ما فرض أن
للقدم برأعي ستصاعف المدخل الحقيقي لسكان الأرض وفيهم سيطرون فيما
يعتبر من فقر مدقع ووفرة مبهكة في مدق عديم

وإذا لم يكن فيه أن نجد مثلك الشرق الأوسط من ناحية وحدة
وهي «دسة اسيدنه» السكان ثم ربحي حقيقة «ب» مثلك كل في ناحية
هذه البلاد الأنسية ليست إلا أكثر من يتوصل أراضيها وبما رفع مستوى
حياة أسسها «ب» . كذلك ليست استبدادها حرر حدود من عرفت من
الأقطار ، بل تهيئة الظروف الصالحة لي «ب» بلاد سكي برداد ككاثرتهم
ويتصاعف عددهم

وإن أكثر من ذلك ، أن في «ب» الناس لا يحصى ربحها إلى حقيقة انحصار
فكها عود المدكور كين «ب» الملاح حسن طامه راعي وأن عدده ممو
وترايد من «ب» إلى آخر وحدران ذلك النظام لا زالت دعة «ب» . ومعنى
تحدران ذلك السجين ما يفرض عليه من طم خاصة بالتصرف بالأرض ملك
العلم التي تحوّل دون عدم الملاح ، وحسب تدبير في رؤوس الأموال وتتمتع
استغلال الأرض استغلالاً صالحاً . وأية إصلاحات مدخل على الشرق يجب
أن يقوم بها أهله وحدهم ، تدفعهم إلى ذلك رعيهم في الإصلاح ومنهم
إلى التطور .

وبتقديم من «ب» اعتبار طامه التصرف بالأرض من الأمور الخطيرة
التي يجب أن تتواءم إلى الإصلاح قبل غيرها من الأمور . فإن المؤثرات التي

تدث إلى الحق وإلى لإعراق في المدين إلى حين ، وإلى فقدان لاستمرار
 تركيز على بناء لأحياء القائمة في هذه المدن ، وإلى - بغير هذا البناء - من
 يختصوا أهلي عواصمهم وإلى ما من بناء مصروف للأرض حتى أنه فيس
 من أهل كبرى في عقد فروع أو صرف فروع الحصة من شأنها أن
 ترفع مستوى معيشة البناء ، وذلك من خلال إمكانية شططية تحديد
 مواضع الصنف فيه لا سيما من حيث تناسب عقد في الشرق الأوسط
 وما حسب أن يتبع من أقرب في مستوى معيشة أهله ومن شخص بأنه
 لا يتم على وخاصة ما يتبع من نصبة للأرض في أقطاره



مستويات المطرقات الهلال الخصيب

شريط هضبة سرب المطر الهلال - غاية صرد الرزاعة المطرقة

شريط هضبة سرب المطر الهلال - حجارة صرد المطر الهلال - حجارة صرد المطر الهلال

مستوى من خريطة سرب المطر الهلال

الفصل الأول

الأصول الزراعية الأولى

نعرف العقدة كذلك أي تقول دون عقود مكائبات صور الشرق الأوسط وقدمه في صغره في كوس فكة وسبعة من مساحت الأرض أي يزاد صلاحها في مجموع مساحت الأرض لشرق الأوسط في مصر و فلسطين و سوريا و سند و مراش و مع ١٧٥٢٠٠٠ كجم مربع أو ٦٧٥٢٠٠٠ ميل مربع و سكن حرة لأن من هذه مساحات الشعبة بحر والجبل مع من أرضها بأحر بأحر وحتى هذا أحر الصحير بشعر عديدة مساحته بمقدار الإحصاء للدوق عن الأرض أي الزراعية في قصر الشرق لأوسط والشعبة مصر و فلسطين و الشرق الأرض وأن ما استورده عن مساحتها من لا تقدر بقر وبيت الأرض عنده على فقدان الإحصاء ت في صغره عديدة الأرض التي سكن عائل بهم حريون دون تقدر الأرض أرضه و د ما كانت الأرض بأرضه معروفة مساحتها و محددة كل محددة في مصر و في صغره و عندها في بلاد الغالل الخصب و عني فلسطين و الشرق الأرض و سند و مراش و عراق من من الأموال التي بها ذلك لأن أطراف البحر و أي السطح التي تفصل الصحراء من الصحراء في عنه سبب أكثر نصف نصفه من حيث و آخر استغلالا غير مستمر ولا حصر بأرضه عدة إلى حدود مكائبات أو رمية

بين النهرين والمتمد من هب حتى - مر ، فمن هذا الخط تبدأ الأراضي التي
يجل فيها تساقط المطر والتي تعتمد ررع على ما يدره النهران العظام ،
دجلة والفرات ، من مياه وفي دما هي هب اهلال الحصص

وتساقط المطر يقل حول اهلال الحصص عند ساحل البحر غربا حتى
الشرق ، ومن صفوح الحدال شمالا حتى الجنوب ، وهو الكشافة الزراعية
بقلة تساقط المطر . والواقع أن منطقة زراعة الكثيفة صلبة جدا ، فهي تشمل
السهل الساحلي في فلسطين ومرج بن عامر ولبنان ، حيث يكثر السكان
وتستل الأنهار الصغيرة لمساعدة من الحبال إلى البحر لأجل القيام بمشاريع ضخمة .
ويكثر زراعة القلال في المناطق التي بعد نحو خمس ميل شرقا من الساحل
غير أن تربة هذه الأراضي تقوى بمرارة كل عامين أو ثلاثة أعوام وأكثر
ما يستند فيها انقمح ولشعير وبسحب ضعيف سيء ، فمن الدوم الواحد يندمج
عالة تقرواح كساتها من ٥٠ و ٨٠ كيلو غرام (أو ٥٠ - ٨٠ صن لكل
هكتار ، أو من أربعة إلى ستة طن . ككل به - كل قلال) . ويختلف
الإنتاج باختلاف مسود النصر ، لا كما هو الحال في بلاد أو في الجزيرة
مثلا من التربة في عام كثر المطر عشرة أضعاف من ررع من ققم ، وسبعة
أضعافه في عام متوسط المطر . ثم في الأعوام ممطرة فلا يدر الأرض أكثر
من ما يندر من سداو . والمحققة أن كثرة الإنتاج تنمو إلى حد بعيد تقدير
الأمطار المتساقطة . وفي هذا الحصص حسب ما يدر إلى الصحراء
التي يختصها .

وبلى المدايق الزراعية لأراضي ممتدة من الصحراء ، والتي تفصل بينه
وبين ملك . ومن من السبر تحدد معدل الإنتاج في هذه المناطق فقد
زرع وتدر حصص الإنتاج ، وقد تركت تصبح مرغى مناسبة العشائر لحل
(٢ - الأرض وسفر)

وهذا ما جعل نسطر المحاذية للصحرَاء صعبه انصنيف . إذ أن مساحات
ما يزرع منها غير معينة وبساحتها ضعيف جدا . واستعمل تعبير « الأراضي
الزراعية » التي هي ثلاث أحياء تتركب من زراعة مسطحة أم الأراضي المحاذية
للصحراء وهي نطلق عليها في بعض النسخ اسم « المتروكة » وفي شرق الأردن
سم « الأراضي العورة » . والشرقية « ولا تدخل تحت الأراضي الزراعية
ونتم عامل حر يحول دون تصنيف الأراضي إلى « زراعية » و « غير
زراعية » هو وجود الحور في صورة « عنة » واحدة في أغلب المناطق التي
يعتمد زراعتها على التعبير عن دورها الزراعية من زراعة القمح أو الشعير
عاما ، وركز الأرض بزرعها آخر . وقد في مساحتها لأراضي « عنة
تكون دور صعب . يزرع منها قمح »

والتي هي من القصب من الأراضي في شرق سوريا من الأمور المهمة
في مجموع الأراضي الزراعية في مختلف أنحاء مصر . فبين مدينتي
وكان يسكن لها في الصحراء مذهب على « إذ أن هذه المساحة لا تسعة
لا يمكن أن تسكن بها في وقت واحد تحديد كميات مياه في وادي
في « تقع شبه جزيرة حلت في سهل راحب الأراضي في تربة « عنة »
التي هي من القصب « عنة » وهي « عنة » في تربة من مجموع الأراضي
في « عنة » كثير من مساحتها لا تزرع على سبيل ما في « عنة » مسكون
وتصنف مدينتي « عنة » في منطقة مصرية من شمال قنطرة ، وأما « عنة »
وتصنف مدينتي « عنة » في منطقة « عنة » و « عنة » في المنطقة
مصرية من « عنة » في منطقة « عنة » في « عنة » مصرية من « عنة »
في « عنة » مصرية من « عنة » في « عنة » مصرية من « عنة »
في « عنة » مصرية من « عنة » في « عنة » مصرية من « عنة »

ضعف الأراضي التي ترزع فعلا ، وذلك لأن نصف مساحة الأراضي التي
يمكن استغلالها زراعياً يترك ودياً في كل عام

والجدول التالي يوضح مقادير مساحات الأراضي الزراعية ، والأراضي
التي ترزع فعلا في كل قطر من قطار الشرق الأوسط . ويحب ملاحظته
أن مساحات الأراضي الزراعية لا تنقسم الأراضي الخردة للصحراء والتي
لا تنظم فيها زراعة غير أشجار تنقسم مساحات الأراضي السور عندما تكون
حرراً من الدورة الزراعية

الأراضي الزراعية التي ترزع فعلا في الشرق الأوسط (عام ١٩٥٣)

القطر	مجموع مساحة القطر كم. م. م. م. م. م.	الأراضي (أفدنة)	مساحة أفدنة	الأراضي كم. م. م. م. م. م.
مصر	١٠٢٠٠٠٠	٢٥٢٠٠٠٠٠	٥٣٦٤٠٠٠	٨٤٣٧٠٠٠
فلسطين	٢٧٠٠٠	٦٦٨٠٠٠٠	٢١٦٠٠٠٠	١٩٣٠٠٠
سوريا	٩٠٠٠٠	٢٢١٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠
سعودية	١٥٥٠٠٠	٣٨٤٠٠٠٠	٥٨٠٠٠٠٠	٣٩٧٠٠٠٠
العراق	٢٥٢٠٠٠	١١١٥٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠
مجموع	١٧٥٤٠٠٠	٤٣٠٦٨٠٠٠٠	٢٦٥٧٤٠٠٠٠	٢٠٩٣٧٠٠٠

ويتضح من الجدول مقدم أن مجموع مساحة الأراضي الزراعية في الأقطار
الخمس ، مع بحسب هذه التقديرات ، نحو ست وعشرين مليوناً من الأفدنة .
أي أن أقل من مجموع الأراضي الزراعية في أمريكا وروسيا . ويحضر
من تلك المساحة ثلثها إلى نظام الري . ويتألف هذا الجزء من حصة ملايين

قدس في مصر وأربعة ملايين ونصف مليون قدس في العراق . ونصف مليون
قدس في سوريا وثمان أم الخمر الآخر منها فترك نصفه سوريا ، ويزرع نصفه
الآخر زراعة حقلية دائمة وإذا ما شئت مصر ، التي تسهل الأرض
استغلالا بالغا ، فإن الأرض الزراعية في الأقطار الأخرى لا يحسن استغلالها
فتمتثل القرية من أشد لأقطار سبيلها للزراعة في فلسطين وشرق الأردن
وسوريا ، كما أن سوريا لا تحصر المحاصيل إلا على المياه التي هي في
الحاجة إليها في أراضيها . أما في العراق فإن حصونه لقرية مقصود عنها
بانتقال البراءة من مملكة إلى أخرى سيحيط بها لأصلاح في الأراضي التي
تكرر زراعتها من حرا ، قدس أنساب المصريين ومن في الحارة حارة
أشد الانتفاخ في التنظيم الزراعي من هذه الأقطار

السكان

ولا محصن بعد أن يتعرض ما حدث الأراضي وحلاف بوعتار ،
من تقدير عدد من سكانها من البشر وهذا أحد أهم مقاصد حمة ولاسيما
أن أقطار الشرق الأوسط عدا مصر ، لا تعنى بشتر إحصاءات عن أولئك
الذين يعتمدون في معاشهم على الزراعة من سكانها ، وإذا ما كان من
المستطاع في فلسطين إعطاء أراء موثوقة عن التلاحين من سكانها ، فليس
لدى العراق وسوريا إحصاءات دقيقة عن سكانها وفروعها . وأن ما يدرك
عن عديم فليس إلا تقديراً مجرداً .

عدد سكان أقطار الشرق الأوسط (١٩٤٣ - ١٩٤٤)

تقسيم	عدد سكانه	عدد - كبر لأرضه
مصر (١٩٤٣)	١٧٣٨٧٨٥٣	١٢٠٠ ٠٠٠
فلسطين (١٩٤٤)	١٦٧٣٠٠٠	٨٧٢٠٠٠
شرق الأردن (١٩٤٣)	٤٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
سوريا ولبنان (٤٣-٤٤)	٣٩٨٧٠١٢	٢٨٠٠٠٠٠
العراق (١٩٤٣)	٤٥٠١٠٠٠	٣٥٠٠٠٠٠
المجموع	٢٧٩٤٨٠٠٠	١٩٤٧٣٠٩٠

إن مجموع سكان أقطار الشرق الأوسط غرب من ثمانية وعشرين مليوناً منهم ١٩ ½ مليون يعيشون في طرود ريفية ، الأمر الذي يجعل عدد الذين يعتمدون في معاشهم على الزراعة من السكان نحو ١٧ أو ١٨ مليوناً من الأرض ، وهذا ما يدرك أن مساحة الأرض التي تزرع عملاً تقدر بعشرين مليوناً من الأقدح ، وعلى ما يبلغ معدل كثافة السكان في القرى والأرياف ، ويصعب الشخص الواحد من المزارعين من الأرض التي تزرع عملاً لا يزيد عن فدان واحد فقط . ولم تحسب كثافة سكان القرى في هذه الأقطار على أساس مجموع مساحات أراضيهم ، لأن ذلك يعطى صورة بعيدة عن الحقيقة . فكثافة سكان الأرياف في مصر عالية جداً فوق نسبتها كثافتهم في الأقطار الأخرى واكتفاء من السكان في وادي النيل يفوق اكتفاءهم في اهلال الحصب .

أما نحو الشعب فلسطين (٠ / ٠ / ٣) و (٠ / ٣ / ٠) في كل من مصر وفلسطين (٠ / ٣ / ٠) وقد لا يختلف الحال في كل من سورية والعراق ومع أن

الإحصاءات الضرورية عن سرعة تزايد السكان في كل من هذين القطرين
غير متوفرة فلا يوجد ما يدعو إلى الشك في تزايد سكانها زيادة سريعة
ولا ريب أن الجزء الأعظم من هذه الزيادة يضاف إلى أولئك الذين يعتمدون
في رزقهم على الزراعة

قلة الإنتاج

والشرق الأوسط ، بالنسبة للتجارة العالمية ، ليس من مناطق الزراعة
المنتجة هامة ، إلا إذا استشسنا القطن والقمح والحبوب . فإن مجموع
ما ينتجه من الغلال يقل عن اثنين مائة من المئوح العتيق ، ومع هذا فإن
ما ينتجه يكفي لحاجة سكانه في عام ١٩٣٩ صدر العراق ٣٠٠.٠٠٠ طن
من الحبوب كانت تانصه عن حاجته ، ومصدر سوريا ٨٠.٠٠٠ طن بما فاض
عن حاجتها . وتتورد فلسطين ما يقرب من ثلث ما تحتاج إليه من
الحبوب ، أو معدل ١٠٠.٠٠٠ طن من شرق الأردن وسوريا . وتتورد
سائر وهو المنطقة التي لا يصلح زراعة الحبوب من سوريا جميع ما كان يحتاج
إليه من غلال أم السكر فلا يصح هذه الأقطار لإنتاج موارد الأولية
كميات كبيرة جداً ، فمصر تورد سوريا وفلسطين مما يحتاجان إليه من هذه المادة
وتتورد العراق جزء يسير من حاجته منها . وتتورد العراق كميات كبيرة من
السكر من حرائر الهند الشرقية الموسمية ومن الكونغو وأقطار الشرق
الأوسط تنتج من البوت ولدهون ما يكفي حاجتها فمصر تصدر جزءاً مما
يعيش عن حاجتها من زيت بذرة القطن إلى فلسطين ومصدر سوريا أكثر
بما يعيش عن حاجتها من زيت الزيتون إلى العراق
وأهم ما ينتجه هذه البلاد من مواد زراعية يصدر إلى بلاد الغرب ،

والقطن المصري ويؤلف ٨٠ من مجموع صادرات مصر سنوية. الولايات المتحدة الأمريكية وبلايا أوروبا، ومنته حصص القطن التي تؤلف ٦٥ من مجموع صادرات مصر. ويرافق و حدود في من مبيعات هذه لأفكار بأساسة مستوح العاصي

نوع العسلية	القيمة	مجموع حصى مسوح سنوي ألف ص. أو مست	نوع العسلية
القطن	١٩٣٨	١٦٥١٠٠	١٩٣٨
الشعير	١٩٣٨	٤٢٥١٠	١٩٣٨
الذرة	١٩٣٨	١١٥٧٠٠	١٩٣٨
الرور	٩٣٨-٩٣٩	٩٢٢٣٠	١٠٨٨
سكر القصب	٩٣٧-٩٣٨	١٧٧٠٠٠	٢٣٨٤
الذهب	١٩٣٨	٣٥٥٠٠٠	٢٩٠
القطن كة الحصى	٩٣٨-٩٣٩	٩٨٢٠	٨٨٤
مادة القطن	٩٤٠-٩٤١	١٣٦٧٠	٧٦٦
القطن (مجموع)	٩٤٠-٩٤١	٦٧١٠	٤٢٢
التمر (١)	١٩٣٨	٢٤٥	١٨٦
الشمع	١٩٣٨	٢٠٨٧ (٢)	٨٦

ويس من السهل اتوصل إلى عدم مضمون للدخل الرور على بأساسة إلى الدخل الرور على في بلاد أخرى، ومن ذلك بعض لإحداث واقعها مما يمارس من المهن. ومع هذا يمكن الاستدلال على مدى انخفاض مستوى

(١) رقم التمر يشير إلى المصدر منه قطن.

(٢) لا يدخل في هذا الرقم ما يقتضيه الاتحاد الدول من مع

الإنتاج من تعيين ما يصيب الشخص الواحد مما تنتجه البلاد من غلات ،
 إذ أن النصيب الأوفر من دخل الفلاحين يرجع عن الحبوب . أما الفزروعات
 الأخرى كالقطن والمحاصيل والتمور فيها ذات طابع محلي لا يصح أن تتعد
 أساساً إلى تقدير ما يصيب الفلاح من الإنتاج الزراعي . إن مجموع ما تنتجه
 هذه الأقطار من الحبوب لا يزيد على ستة ملايين من الأطنان ، يقتحمها سكان
 القرى والأرياف السبع عدهم ثمانية عشر مليوناً من الناس .

وعلى هذا فإن ما يصيب الفرد من حد من متوسط الحبوب لا يزيد عن
 ثلث طن فقط . وإذا ما قورنت هذه السمة بسمة ما يصيب الفرد الأوروبي
 من الغلات ظهرت صحتها . في أوروبا الغربية مثلاً يصيب الفرد الواحد من
 الحبوب نحو طنين . وفي أوربا الشرقية يصيب الفرد الواحد طن واحد

وإذا وجدت اختلافات كبرى في الأنظمة الزراعية المنتجة في أقطار الشرق
 الأوسط ، فإن الفرق بين مصروفات ما يصيب لشخص الواحد من غلات كل
 قطر من قصورها لا يكاد يذكر . وتوضح ذلك من الجدول التالي

القطر	السمة	سكان الأرياف المسجون	مجموع إنتاج القمح	أسمة ما يصيب الفرد
مصر	١٩٣٩	١٢٠٠٠٠٠٠ شخص	٣٩٨٤٠٠٠ طن	٠.٣٣ طن
فلسطين	١٩٤٢	٨٧٨٤٠٠	٢٨٠٠٠٠ طن	٠.٣٢ طن
شرق الأردن	١٩٤٣	٣٠٠٠٠٠	١٦١٣٥٠ طن	٠.٥٤ طن
سوريا ولبنان	١٩٣٨	٢٧٠٠٠٠٠	٩٦٦٥٠٠ طن	٠.٣٦ طن
العراق	١٩٤٢	٣٥٠٠٠٠٠	١٣٥٠٠٠٠ طن	٠.٣٩ طن
المجموع	١٩٣٧٨٤٠٠	٦٧٤٣١١٤	٦٧٤٣١١٤ طن	٠.٣٥ طن

ويعزى الانخفاض في مستوى ما يصيب الفرد الواحد من الإنتاج إلى

عوامل عدة ، في فلسطين ضعف فائقة الأرض الإنتاجية . وفي سورية اتساع الزراعة ، وفي مصر كثافة سكان القرى والأرياف . إن الإنتاج في مصر عال جداً ، خاصة في المناطق التي تعتمد زراعتها على النقي وفي العراق وفلسطين واطليخا ، غير أن كثافة سكان الأرياف في مصر تفعل مصيب الأفراد من الإنتاج ومع أن الأرض تعمل استغلالاً تاماً فإن الفلاحين من أبناء البلاد في مستوى من الفقر لا يختلف كثيراً عن مستوى حالة الفلاحين في الأقطار الأخرى ، وإن كان هؤلاء أقل كثافة من أوشكوت واحدون ، الثاني يوضح معدن ما كان ينتجه القدان الواحد من اعطه قبل الحرب لعملية الأخيرة ، ولا يجب أن أحدث طرأت على هذه الأقطار صيرت من الصورة التي نرى بها إلى معدل إنتاجها .

إنتاج أقطار الشرق الأوسط من الحلال قرب الحرب (١٩٣٨-١٩٣٤)

(طن انكليزي إلى كل فدان)

لغز	القمح الذرة الشعير لأر
مصر	١٧ر٥ ١٩ر٥ ٤١٥ر٨ ٢٧ر٨
فلسطين	٣ر٤ ٨ر٢ ٣ر٠ ٣ —
سوريا ولسان	٧ر٦ ١٠ر٠ ٨ر٤ ٢٦ر٥
العراق	٥ر٦ — ٥ر٧ ١٠ر٦

ومن من الإجحاف أن يقال إن انخفاض مستوى ما نصيب الفرد الواحد من الإنتاج سمة ظاهرة في جميع هذه الأقطار مهما اختلفت أساليبها الزراعية .

والخلاصة في سرعة تزايد السكان ، وانخفاض مستوى ما يصيب الفرد الواحد من الإنتاج ، والتعويض في استغلال الأرض كلها عوامل حالت دون تنظيم تقدم هذه الأنظار زراعياً سطحياً يؤدي إلى مضاعفة ما تنتجه القصدان الواحد من أراضيها ، وما يصيب الفرد الواحد من الإنتاج ، وإلى إصلاح وسائل استغلال الأرض

الفصل الثاني

التصرف بالأرض بأنواعه المختلفة

كبار الملاك وصغارهم

لم يكن تقدر الشرق الأوسط ، ولا مصر ، بشر إحصاءات عن ملكية أراضيها ، ومدى سعة مزارعها ، ولهذا لا يعرف على وجه التحقيق مقدار ما يمتلكه كبار المزارعين وما ترك من الأراضي إلى صغارهم . ومع ذلك فقد جمعت معلومات دقيقة عن الأراضي في السواحل الأحياء ببيحة تسجيل حقوق التعرف في الأراضي غير أن ما يؤسف له أن تلك المعلومات تصف بعد ، وم يكن بشرها . ورغم أن كان للحكومة العثمانية بعض العذر إذا ما عجزت عن تحقيق ذلك . فالبحث عن التصرف بالأرض من الأمور التي سبى إلى لسكان ، طه منهم أن في ذلك تهديدا لحقوقهم ، وكان الطلب على هذه المعلومة ليس من الأمور متعددة حاشية إذا ما عهدت إلى العرب من الإحصائيين بالإحصاء ، فقد قام الأستاذ دجاني الموظف لدى الحكومة العثمانية بأنواع إحصائية في حمص قرى عربية خلال عام ١٩٤٤-١٩٤٥^(١) وكذلك أحرست أبحاث عمودحية أخرى شبيهة بتلك في كل من سوريا والعراق وإيران تأثير إلحاح مركز نحو الشرق الأوسط . كل ذلك يدل على أن الأبحاث التمهيدية للدراسات التفصيلية انحصار من شير أنه مشكلة

سياسة إذا ما قام بها أحصائيون أكفاء . وحسبنا تلك الأبحاث التهديدية في الحالة الراهنة مصدرا لحشا هذا طالما لا توجد إحصاءات عامة وافية إن الوصف حد واضح في مصر ، فصف الأراضي الزراعية يملكه كبار المزارعين ، وهؤلاء أغنياء . يسمون أكثر من نصف ساكني الأرياف والقرى عمالا عندهم .

✕ أما النصف الآخر من الرراع الفلاحين في كثيرهم لا يملك من الأرض إلا أحرار صغيرة جدا ، فما يريد مساحة الواحد منهم من دنانير واحد ✕ وفي فلسطين يملك صغار المزارعين نصف الأراضي الزراعية ، ويملك الكبار منهم ثلثها ، يملك اليهود ربع ما في البلاد من أراضي زراعية . تقريبا ، ومع أن المساواة بين طيفي الفلاحين من ساكني الأرض مفقودة . فلس ثمة دين واسع بين مساحات مزارعهم ، خلاف ما هو الحال في الأنصار الأخرى . ومع أن هناك طبقة من العمال الزراعيين الذين لا يمتسكون أرضا فإن هذه الطبقة لا تؤلف نسبة كبيرة من السكان كما هو الحال في مصر ولا رس أن البقاء الاجتماعي في الأرياف والقرى في فلسطين وشرق الأردن وحتى في لسان كثير لسه في شتى نواحيه البقاء الاجتماعي اربي في البلاد البلقان من أوروبا

✕ وفي سوريا تسيطر على الريف القاهرة التي يختص بها الشرق الأوسط وحده ، أعني سيطرة « البيد » هؤلاء مالكون يعيشون بعيدا عن أراضيهم الزراعية ، وعندهم ، كما يعتقدون ، يقتصر على نصف فلاحهم ما يحتاجون إليه من مال فقط . وسلم أي ارتباط آخر في الأرض . ويضع هذه الفئة من مالكي الأرض لها على أكثر من نصف الأراضي الزراعية في البلاد ✕

حتى أن الواحد منهم يمتلك أحيانا عددا ليس باقيل من القرى . ومن بين
الذين يؤثرون هذه المنطقة من مسكن الأرض نسب الأسر العسكرية التي
واكبت العهد العثماني والتي برزت خلال ذلك العهد . وقد دلت الأبحاث التي
أجرينا في قرنتين من القرى السورية أن واحد من كبار المزارعين يمتلك
سنة عالية من الأرض ، وأن صغار المزارعين يؤثرون نسبة كبيرة من سكان
القرى ، وأن عدد العرب المزارعين ليس لا يتسكون أرضا ليس قليل .
ولصورة في المزارع مشوشة متغيرة . وقد ما كان من نصيب صغار المزارع
امتلاك بعض لأراضي في منطقة مطية من شمال القطر ، فإن المزارعين
سموهم أشيوخ والأعيان - عربون - إلى معظم الأراضي الزراعية في جنوب
القطر . وهذه الفئة تستخدم جملة سكان القرى في الترام أراضيهم بحسب
شروط فاسية مرهقة [وقد استعمل أمر كبار الملاك في سيطروا على الجزء الأعظم
من أراضي البلاد ، خاصة بعد أن نشر الأساقفة بالمصحات . فحاجة المزارعين
إلى وسائل للسقي كانت تحظرهم إلى الاستدانة من أعيان البلد فوائدا
فاشحة جدا مما جعل الأرض تتقل من أيدي صغار المزارع إلى أيدي
أولئك الأعيان .

الأصل التعاوني لنظام الأرض

لا نجد في بلاد الشرق الأوسط إذا ما استقيما مصر ، أساسا ديموقراطيا لما كان
يقع فيها من أساسيات تتعلق بالتصرف بالأرض . ففي مصر بنى محمد علي نظام
الأرض على أسس القانون العثماني ، ومع ذلك فإن النظام للتمتع حاليا فوطابع
فردى كامل . وقد وجدت سلطات الانتداب في الأقطار الأخرى وضع

١٤ والواقع أن هذا التصنيف ليس مدى قيمة كبرى فالأراضي المملوكة والأراضي الأميرية هما الصنفان الأساسيان من تلك الأصناف الخمسة ، ويكاد أن يكونا صنف واحدًا بالنسبة لاستغلال الأرض فإن مالك الأرض الأميرية ، بحسب ما يقره القانون ، ملتزم من الحكومة أو مستأجر الأرض منها غير أن علاقته بالأرض لا تختلف كثيرًا عن علاقة صاحب الأرض المملوكة بأرضه وملتزم الأرض الأميرية ، في أنظار الشرف الأوسط عدل العراق ، لا يدفع للدولة مدين يدفع عن يتعرف به من الأرض أو ما يسمى رسوم الالتزام ، ووفق ذلك فإن حق التصرف بالأرض يرنه الأنساء عن الآباء الملتزمين ، وأن لأرض الملتزمة نافع كما سيج لأرض المملوكة ، ولا توجد نعمة قيود تحد من أساس استغلال الأرض قيد واحد وهو أن لأرض الأميرية إذا ما ركت غير مزدوجة مدة خمسة أعوام متوالية فإن ملتزمها يفقد حق التصرف بها ، ومع ذلك فقد نجد هذا الشرط (١)

وهكذا فإن التصرف بالأرض الأميرية وإن كان مطلقًا وإنما لا يتعدى إليه لا يشبه مجال من الأحوال نظام الإقطاع كما يفهمه نحن فكبار الملاك سواء أكانت أراضيهم ملكًا صرديًا أم ملتزمة من الحكومة ، وحرروا أراضيهم إلى ملتزمين ناه عن آخرين ولكن التزام هؤلاء لا يستند إلى أي

١ (١) الأرض الأميرية هي الأرض التي يورثها ملك بيت المال ، أو حق التصرف فيها أو الإيجار منها دون أن يبقى يدها الحكومة أو أن يورثها إلى الأشخاص أو عهدها الزمنية ومسا الأرض الأميرية هي التي تكون عهدها ملك بيت المال أو أن تكون من الأراضي التي أوتيت إلى أحد يدي من أولي الأمر على أن تكون رهنًا في بيت المال ، أو أرض من ممتلكات ملك خاص للشخص عند ختمه ثم حول أو دورت بعد إعلان الدستور بنهاية سنة ١٩٠٨ في أرض الأميرية ، أو أن تكون مملوكة ثم يملكها الحكومة أو مملوكة ثم تؤول أصحابها لتصرف بها بدون مبدئية مدة خمسة عشر عامًا منحت إعلان سوية حقوق التصرف بالأرض ومن تصرف الخيرية بها تلك المدة (المغرب) .

حق من حقوق عدم الاعلى وأى نوع من أنواع عهده القامه
والأثره لأخره من الاصله سرمة ذاته على من اعهدت له ولاية
ولا تمنع من حق من حقوق التي تمنع من الله الاصله مع أن
هذا النوع من الأثره كثير الشيوخ وذو خبره في حقه لا كثرة
من حقوق من مستطى لأرضه وأعرف عند جميع الاسافات الخاصة بهذا
النصف من الأثره كان مدى ضغط السكك على الأرض يسعك لتوزيع
الأسهم من الإلتزام بين سيرة الأولى وأما السيرة . وهذان العاملان هما
في واقع القانون الاقتصادي النفس في مثل هذه الأمور . فليس صاحب
الأرض يتوقف على عدد رعاياه ، نقل إذا قدما وكثرت . كثروا ومن
يسير لثوى ، تحس بعهدته من لا أولى ، حق تصرف بالأرض ،
وهو من تلك الشئ من ، خاصة وأن مدة نامة لأرض لا يريد على
عام واحد . ولأرض أن أهم ما يجب عليه هو لأرضي الغير ، عتاقه
حقوق المنزعين السيرة من وحقوق فلاحين مستطى لأرض^(١)

وهذا يمكن هذا النوع من الشئ ، ذلك لأن حدود لأول من القانون
الغنى يمكن مساعدة الداع ، وهذا هو إحدى أسباب يؤدي إلى الإكثار
من واردات الدولة . وحيث أن من السيرة على كل جزء من الأرض كان
من التصرف في تعيين ما يكتسبها ودعا الدولة . سيرة تلك حصة الأرض منعه
أنها لا تعترف بملكيتها . حد من أساليب ما . يجوز عندها حق التصرف
بالأرض . وذلك مستطى لتجديد التصرف المتروكة على الأرض وحسنها

(١) في الواقع من نوعه في ...
في بعض ...
في كبره ...
ذلك الحكومه ...
(٣) الأرض والعقار

فقد كانت الفكرة الأولى من القرون مع الاعتراف بالتصرف
بالأرض دون الاستعانة وسيط بين حكومة وصاحب الأرض . وكانت الطريقة
القائمة من الملكية الشرعية الأراضي الأميرية مملوكة للدولة ، وإن حق
التصرف بها منح إلى كل من سعى فقط بحماية مركز السلطة الإدارية ضد
الإقطاع ، ومقاومة النظام العشائري الذي في هذه الأقطار . وكان هدف
من القرون ، خاصة نوع من الملكية المديونية التي تقضي على نفوذ رؤساء العشائر
وشيوخها . ومع هذا فقد وجدت قطاعات كبرى شتت مدحه مع السلاطين
المشايخ أملا كما واسعة إلى ما فيها من عهدها . وثمة قطاعات كبرى كانت
وبدءاً لأرباب العقمة خاصة حده الصرايب خلال العهد العثماني ، مع
ذلك يمكن من أهداف المهمة التي سبقتها تقوى فقد كان الأتراك
يقصرون على اتحاد حكومة مركزية فيهم على عدد صغير من صغار المدن
لتنظيم أو تنظيم كبريى ممكنة من إرادات الدولة . ولهذا فإنهم كانوا
يحاولون مقاومة الحكم العشائري لأن سلطة الشيوخ كانت دوماً تهدد
الحكومة المركزية .

خدم صريح

وإن لم يبدأ ، كان دون الأرض التي لا تعترف في صف
من أصناف الملكية الإجماعية ^(١) فقد تمت مادة التمسك من له من
الذكور على أنه " يجوز موصي حبه أراضي له وقصة ، وإحالتها صفة
واحدة إلى مجموع أهدابها ، وأنس إلى شخص أو شخص أو ثلاثة منحيين
منهم ، إن كان كل شخص من الأهالي على حدة أقساماً . وأن يصور
سندات حجابية من كمية صرفها فيها " .

وهو يعتد بهذه الخطة ويكن لها تأثيره - ومن ذلك فشل السلطات
الإدارية في تسجيلها حقوق التصرف بالأرض سحلا مع وفي ترويد
أصحابها سندات خاصة تؤيد حق ملكهم الأرض . وكيف نسي ذلك
إن لم يجر في البلاد أى تسجيل عام ، فقد كانت الحكومة العثمانية
تسجيل حق التصرف سحلا . وفي عام ١٨٥٨ أصدرت أن قوة بإجراء
إحصاء عام مع التسجيل وكانت الغاية من ذلك تعيين ملكية الأفراد في
الأرض لتسجيل حق ملكية كل من تعمل حره فيها غير أن الملكية
التي عيها التسجيل ، سكن مقداره ما كان يمارس فيها فعلا . إذ أن
لقرويين أحصوا حقيقة تانديه الأرض حشيه أن يكون اعرض من التسجيل
طلب من كان في من الخدمة العسكرية أو فرض صارت جديدة عليهم .
فسجلوا ملكية أراضيهم باسم نس العشيرة و باسم من سكن حصصا
للخدمة العسكرية من أفراد الأسيرة . وهذا قبيح . كثر في ما أعطت
لهم من سندات الطوار وصغر سجل أراضيهم . فبذلك صارت متحصرة
فمنعت عن ذلك فوصى لاحد لها ، وثأ وصغر متناقصا أحدها أو حده
القانون وهو الاعتراف بملكية بعض الناس لأجزاء واسعة من الأرض
والآخر وهو القائم فعلا ، كانت تستغل الأرض بحسب حقوق فيها بقرها
العرف وتؤديها الحقوق المقررة وإن لم يعترف بها القرويون وبقرها .

الصراع بين القانون والعرف

كان النظم الاجتماعي السائد في الشرق الأوسط - ولا يزال -
دا أشكال متباينة ، وكانت سود أو نه منخفضة صممه ذات أثر اجتماعي .
فقد كانت الفكرة السمة بين الأعراق بعضهم أمما رحلا ، أن الأرض

يكون دوماً سعيدة عن التبادل التجاري / أما الملكية الفردية فتقتصر عندئذ
على الحياض والمناشئة والأمتعة الأخرى فالأرض في عرفهم ملك العشيرة
بأسرها ما دامت لا تستقر في الأرض طويلاً ولهذا فإنهم يستعملونها إلى
حدها الأقصى ثم يرحلون عنها إلى غيرها . وما زال سكان فلسطين
وشرق الأردن ينظرون هذه الطفرة إلى ماضٍ أروع من بلادهم حتى الآن ^(١).

وقد ظل هذا المبدأ أساس نظام الأرض في العراق حتى وضع سموت
حجث فكادت العشيرة تمارس حق ملكية في أرض واسعة تدعى « ديرة »
العشيرة . وكان الشيخ يقسم تلك الأرض لنفسه وكتب بين الأخد عشيرة ،
و يقوم رئيس كل أحد من تلك الأخد بحصة من حصص لأعضاء من الأرض
وكانت الأرض تنحصر في حدود محتفظة الكي سقى العشيرة بحفظة بها . وبعد في
توزيع مناطق زراعة العشيرة — وإن بقيت من حين إلى آخر النصارى
السائفة الذكر أما اليوم فقد تلاشى هذا النظام ، ولم يبق له من أثر واستبدل
بنظام آخر أصبح أفراد العشيرة بحصة مائتين من الشيخ الذي بعد ذلك
الأرض .

ونعمة صنف آخر ذو صفة استراكية ، هو الذي دأب في بعض أحياء سوريا
الناحية ، وخاصة في القرى النائية إلى مقاطعة المويين ، وبين البدو المستقرين

(١) سمعه ٦٦ من كتاب Jacques Wealereze, Paysans de Syrie et du Proche Orient (Paris Gallimard, 1946). "Par un paradoxe qui paraît monstrueux à nos esprits occidentaux, l'orient montre aussi des populations paysannes dépourvues d'attachement paysan: des fermiers qui n'ont ni «cous ni respect» de la terre, des agriculteurs qui méprisent la culture, des laboureurs qui ont le dégoût de la charrue et des villageois qui rement le village pour rester fidèles à la tribu."

في مقاطعات حوران وتدمر في هذه المقاطعات تقسم الأرض المخصصة للقرية بين جميع عائلاتها بالنسبة إلى عدد الكور منهم فإذا ما توفي أحدهم أو ارتحل من القرية سقط حقه في الأرض وانتقل ذلك الحق إلى مجموع أهلها . ومما أن يولد الطفل له كره يعترف له به من حق عائنته في الأرض

وفي قيصين وشرق الأردن وسوريا ما زال صنف آخر ذو طابع إجماعي قائما ، ويعرف « بالمشاع » . فالعرف المتبع بشأن هذا الصنف من أصناف حقوق الملكية هو أن يعاد تقسيم الأرض بين الناس إلى حصص غير متعادلة من وقت لآخر ، والأصل في ذلك أن الأرض ، عندما استقرت الشيعة فيها لأول مرة ، قسمت إلى أحرار متعادلة بين جميع أفراد الشيعة ، فحصل كل فرد منهم قطعة من الأرض من كل منطقة من مناطق الأرض المخصصة للقرية ولكي يحافظ على المساواة بين جميع الأفراد ، انعمت القرية بنظام إعادة توزيع الأرض بين الأفراد دوريا . وما زال هذا النظام قائما حتى اليوم

ويجري توزيع الأرض بعد دورات مدتها ثلاث سنوات تبدأ عند نهاية آخر دورة زراعية . وقد نتج عن اتباع هذا العرف أن أصبح كل فرد من أفراد القرية يمتلك حصة من مجموع لأرض معروف مقدارها بالنسبة لمجموع ما يمتلكه القرية من الأرض ، مع أن تحديد تلك الأرض غير معين . فإذا ما حال وقت توزيع الأرض حصصت لكل فرد من الأفراد أحرار من مختلف أراضي القرية تناسب مع حصته منها وتستبدل هذه الأحرار بأخرى معاداة لها مرة كل عامين أو ثلاثة أعوام

وهذا النظم مساوي عطفي ، خاصة إذا ما أريد إيلاء الزراعة الفردية لتي يظهر فيها الأسكار والموقع الفردية . فليس فيه أي حافز يدفع الفلاح إلى سبيل التفرقة أو سقيها أو أي دفاع تتحقق مشروع طويل الأمد لإصلاح

الأرض يمكن مزارعها بغيرها من التفت والتنا كل . ولن يظل هذا النظام قائماً إلا ، دوام الإنتاج حسن أو سعة الطيبه ، فإدام ضعف الإنتاج ضعف الإيمان بهذا النظام وقد أخذ فعلا في الاحتفاء السريع ، ولم ينق له من أثر إلا في تقع من الأرض صغيرة جدا سكاك لا تتجاوز عشرين يانعة من المقاطعات الأصلية . ومن الأمور التي غنحت باحتفاءه نسوية حقوق ملكية الأرض في سوريا وفلسطين وشرق الأردن ، وساهم في ذلك مهجة الفقراء انقيس له ضعف وشدة . ثم جاء عنه في تقرير جون كروسي « إن هذا النظام يقتصر الى كل من الفردية والتعاون . فمن العث أن يؤمل تخصيص القرية من الأعشاب الصارة ، أو تسميدها ، أو شجيرها ، أو بكلمة مختصرة إصلاحها إصلاحا كاملا ما ظل هذا النظام قائما »^(١)



وإذا ما كان هذا المضمون العسف على نظام الشيوع في الأرض في موضعه ، فإنه ولا ريب يطبق كل الانطاف أيضا على ما ينبع من نظام رراعى عند مهابة كل دولة رراعية . أعنى توزيع الأرض الزراعية توزيعا دوريا . وفي حالة توقف معمول هذا العرف فإن ما يخص المزارعين من الأرض مسبق موزعا قطعيا صغيرة في مناطق متعددة من أرض القرية وخزنة الملكية الواحدة إلى أحرار صغيرة في مناطق متعددة من أهم ما يعوق للإصلاح وللتقدم . ومن معائب هذا النظام أيضا أنه ما زال غير معروف الاتهام ، بسارعه الفردية والإجماعية ، هو ليس بمردى الصفة ، ولا يجماعيتها .

(١) صفحة ٥٨ من W J Johnson and R E H Crosbie Report on the Economic Conditions of Agriculturists in Palestine (Jerusalem, 1932)

و بحسب ما يذهب إليه السيد دورفورد^(١) (مدير دائرة المساحة في سور
و بين صادق) - ينحصر امتلاكات معناه صيغ ثلاثين ثلثة من كمادة
استغلال ثلث امتلاكات ، عشرة ثلثه مبرى إلى سدر وقت في الاستق
من الأجزاء المختلطة من الأرض ، وعشرة ثلثة إلى غرط في الأرض ،
وعشرة ثلثة إلى السدر في المدار

ويشتمل ما رغب في تحقيق تشريع الإصلاحية أو سعة فلاح من الإبقاء
على الأسس لإجماع في سكنه بوظيفة إلى أربع أربعة بصفة في
المساحات ، سعة من الأرضي فإذا ما كان الصب على اروح الفردية
متعدية في موس أن حين لأورين من الامور بصفة ، فليس لهذه روح
من أثر كبير في العدد مبرى ، سبي وأن جميع البقية واحدة على كيه
لأرض ذات صفة واحدة ولا يحق أن في السراج تلك بقيد لأن
تتقدم فبمجرد مسكبات إلى أجزاء عديدة صغيرة ، انصب على جميع المشاريع
أي بصفة عميات وسعة السدى وفي ارفع أن من الصب يدخل أي
مع من أنواع الاستغلال لوري لإجماع إذا ما أتى على شموع في
مساكنه لأرض ثلث سبع مبرية ثلثة حد لإشباع بصفة رديد عدد
الأشجار بصفة ثلثة الأرض ، حتى تحول الاختلافات البشعة من
لأفراد دون لأعلى من المساحات ، وهذا ما يعرف بالاستق إلى مرحلة
أخرى من مراحل النظام لإجماع في مساكنه الأرضي كثر كمالا من تلك .
ولذلك لا يخصص من مع العمل المؤدية إلى حركة التعاون في النظام
ألا على أن رغب في بناء نظام من شأنه رفع مستوى معيشة الفلاحين

أما في العراق فما زال التشويش والأرباك هما العاملين السائدين ، وأن موضوع المصروف بالأرض في هذا القطر من المقدر في حيز عقول كثيرين من الحثيث والمرفيق وكادت أن تذهب بصورها . ثم كتبه أحد الموظفين البريطانيين لساكنين في العراق : « لأنه من من الصعب تحقيق أمور كثيرة إذا ما درست لأحداث التي شئت عن مشكله الأرض دراسة دقيقة ، سيما وأنما حدثه ومن متكررت شعصبات بريطانيا ، كآهيه حوافها ، اكتشف محفل عامه واسعة يدور حولها . وبين حين وآخر في دراسة بحث التناقض والمراجع أشعر إلى أحق في الهواء . وكأورني عام لخلق في كافي من الرضا واضطراب . فقد تفر في بعض صفحاته أن على ساكني الأرض أن يسحبوا حقوقهم خلال فترة محدودة من الزمن . وقد لم يعمروا صفوف يقبلون غفلة معجب . فتجرب عليك قد أدركت بعضه . وسلكك ما أن ينقل إلى صفحة أخرى حتى عند أن تلك الأمر عدل بعد لا نصف شيء أيسره عامه التي يهدف . لعل في فصل معروف ، ومن ثم سأل عند ذلك لعدلين في الصفحات . فإنه قد غير وحوز . وسد هذا كله لك أن يسأل عما إذا كان رخصت في الدائم . سيطر على الأرباك السائد على ما هو مصروف عند السك » (١)

وتبدو عملاء من خلال أحداث القانونية المصطفية ، ومن عام تحقيق المراك حقيقه واحدة وهي أن الشيو - ووجه داس - سيمو دروف لشوشه فادعوا حق تملك لأرضي . سمع إلى كان يتصرف بها . ورد العشائر من قبل . فتج عن ذلك أن أصبح فرد لشيرة عملا في ملة من توبين عدهم

ومع أن المولطفين البريطانيين كانوا يحاولون إيجاد تشريع يوفق بين مصلحة
الطرفين إلا أنهم عجزوا عن إيقاف تدني الوضع إلى ما وصل إليه . ولا عرافة
في ذلك من سوءة حقوق الأرض مشروعة مثل في عراق حاضره وأنه
مثل في إصلاحه الأحوال السائدة في الأرياف وتقي وأنه عرض سطحه لغلة
المالكة ومسحها حقوقها ذات أسس هوية .

وسيد معاني إذا ما قبل في جميع الحكومات خلال فترة الاستبداد
فثبتت مثلاً درجتها في بعد سادت على الأرض وعندها قد ما كان
وجود كبر بلاد في فلسطين ونشروا لأرض بعد معصية توبه وانه في سور
والعراق نوع ثم عومل استعمال للعلايين وقرعهم للأرض في سلطة
مكي لأرض بعد عشيرة ، فوئى حدوده عدم استقرار للإساح في
الأرض قبله منه فقد كان للعلايين والاراع مع صان يوم أن كان
يحيون حياة نصف متحصرة ، وكانت الملكية عدم ذات صفة اجتماعية ،
فقد استفروا وعوا نظام اقتصادياً معيماً فعدوا ذلك انحصاراً وأصبحوا مريضين
لأحدهم كثيرة لهم خروجه في لافرس والاستدانة ويعرف عرويين في
الاستدانة معصية عند مختلف بلاد الشرق وسكان معصية كثيرة لتعتمد في
البلاد العربية وجه خاص . لأن الدين الإسلامي يحرم به وقد حرب العادة
لا يذكر معني انص في سيد الاستدانة وكنتى يذكر معني من المال أكثر
من حقيقه امين بكثير ووجود مثل هذه السلع بدمه العلايين دين على أن
الاستدانة حرب ربح وحش ولا ريب أن انظر من المنفعة في الاستدانة
معكس صورة مثل الاراع الفردية التي لا يدعها رأس مال معين ، كذلك
معكس شدة بآلك بعض سوء هذه بلاد على المال

وقد اضطرت سوء عامة حدا من العلايين والاراع إلى بيع ممتلكاتهم

لا ما
أكثر
تردد
سوء الدنيا

للأغنياء من سكان المدن بيعة مجرى من ماء ما في ديارهم من ديار
مقربين يبيعون مسخدمين أو متربين ثوبين عند أولئك الذين اعتصموا
مهم أراضيهم . وقد طمت هذه الصحرة على أكثر ديارهم لقري والأرواف
في سورة والعراق .

أما الذين انتقلت إليهم حقوق التصرف بالأرض فسوا مرارعين
ولا يعرف الكثير منهم على وجه التحقيق حدود اقري التي يملكونها
في ديار الروم . تمتد عائلة واحدة اثني وثلاثين قرية . وس لهذا النوع
من الملكية أي تأثير على أنساب زراعة فرد وحدي . حتى امرى التي
يتمسكها بحر من بحر احدى أن لفلحين ماروا يتممون ارضه الخرافة وعلى
نظام الشيوع أحيانا ، دون أن يهتموا بتغيير طرقهم الزراعة ودون أن يوجهوا
بوجهها صاعدا ، كمن يقتصر على أصحاب الأرض على إخراج فلاحهم فقط .
إن هذا الصنف من الملكية ، هو لا ريب سد يحول دون أي تقدم وسبيل
كذلك ما دامت نسبة عطية من دخل الأرض يذهب إلى جيوب مملكتها
يصرفه على متعة وملاذنه تركا للفلاح جائعا فقيرا

ولم يقل الاصل بالعرب من شرور هذا ارض العرب ، ويرى راد
مها كذلك أن اسوء الزراعة والفقيرة الحكومة ، والخصيات المتعوسة
التي أسست في مصر وسوريا والعراق . استطاع أن يقرع من حدود هذه
الامتداد . وما راد في تدو الوصف أن سلطات الانتداب في سوريا والعراق
كانت مضطرة إلى الاعتماد على يعود كبار الملاك والشيوخ . فاذى ذلك إلى
تعاطف منهم تعاطف لم يكونوا يسمونه خلال العهد العثماني . ومع أن سلطات
الانتداب أصلحت كثيرا من أوضاع تسجيل حقوق الملكية إلا أنها أهملت
العانة الحقيقية التي يجب أن يهدف إليها كل قانون خاص بحقوق التصرف

بالأرض . أعني إعطاء صلاحيات إلى مدبري الأرض ومع استعمالهم ولتشجيع
على وضع اعتمادات كافية لإصلاح الأرض .

كذلك فشعنا في إعداد مشروع عام خاص بالإعانة الزراعي . ثم يمكن في
أقطار الهلال الخصيب الأربعة أي عدم مسئول تنظيم حقوق الماء وأي
مشروع تنظيم الري والإسقاء وكيف يكون منسكبه الفردي الصغيرة أساسا
للتقدم وتطور في بلادنا شوقا فها هي مصر ؟ إن أعمال الري يجب أن
تسير الدولة بحسب مشايخ معينة على أن يتركها أنواع جديدة للتصرف
بالأرض من مزارعها مع الملاكين والزراعيين . الحياة

ولم يكن من السهل على الأسناد ، مهم . كان شكل حكومته أن يقوم
بمثل هذه الإصلاحات الاقتصادية ، لأنها كانت تطلب قبل كل شيء جهرا
حكوميا تولد مجموعة من المؤيدين الأكفاء المختصين الذين يهتمون ، ولذلك
تتألف دولة ذات مدون يختلف كل اختلاف عن مذكوره وهي تحت سيطرة
الأسناد ، مدعما في الإصلاح رغبة مدعاه لأشغال الملاكين من
الطينة المتعددة في عيونه . ولم يسكن هذا المصنف من الموططين بعد .
واحق إن حكومة الانتداب لم تكن تعددورها أن تعرض مثل هذه
الإصلاحات الأساسية على الشعوب فرسا ! كما أنه ليس من الغريب أن
تركز كل من رطب وقر ، ذوي الأسناد ، إلى الطبقة المسعفة في
المدن . كانت عليه من طرد ونفخ ، خاصة وأن أي إصلاح اجتماعي كان
من شأنه أن يباعد بين هذه الطبقة وبين الانتداب في وقت كان أحوج
ما يكون إليهم . ذلك لأن عوامل الاضطرابات السياسية كانت تتولد في
آفاق هذه الأقطار حتى أن كثيرا من نوادر الثورات كانت تظهر في فلسطين
وسوريا والعراق

ومع ما في الانتداب من ضغط على الناس ، فقد مضى حلق طرؤف ملائمة لبعض نواحي الإصلاح أدب إلى ظهور صفة سمعية فقد سكوت طبقة من « الأثنية » التي وإن كانت تخرج إلى الحرة وبعده امره التاسع عشر ، أحدثت على « اقتصاد » لاجتماعية وتنته بها ولكن لك الله القليلة لم تنسج وهي في هذه من حياهم إلى « حول » مع و« صروف » اقري . وسب ذلك « الفجوة » من اندسة وعمره في الشرق الأوسط أوسع بكثير من مث التي كانت ساعد منه في بلاد « أور » و« كان » لأصل في ذلك أن المصادر الإسلامية حاضرة مدسة « سم » حاضرة في الأرض و« اقري » من مالكة الأرض كان لا يشعر إلى راحة ترفقه « منبري » الأرض من أساع و« وده » . كان الله الله التي تحت لأصل في كل لشع « به » مسؤوبه هو الأرض أو نحو منبري . وكانت الحركات « حصة » في البلاد امره « منقر » شد لا « صغر » إلى مثل ذات صله وهي « كانت » حصة حدة الرابع من إصلاح وحتى ثم « اعتد » مث « مثل » ، و« دام » الحين « حدد » بعيدا عنها ، فسوف يعبر عن تقدم « شعب » الدور « تسبي » في الحركات الإصلاحية التي تتطلبها البلاد^(١)

وأهم من كل ما غده أن الفلاحين أنفسهم بدأوا يشعرون بسبع حاجتهم إلى التعبير والإصلاح ، وفي سبي « حرك » تعرضت جميع ما في بلاد الشرق الأوسط من « اقتصاديه » إلى السيطرة الحكومية والتضخم « اتقدي » أدى إلى

(١) صفة ٢١٣ من كتاب - J. Weulersse : Paysans de Syrie et du Prie -

Orient. « Quel Contraste entre l'évolution politique que l'on proclame dans le ventaux, que l'on affirm autour du tapis vert des conférences internationales que l'on respire dans les villes, et ce immobilisme agité s'il des campagnes, accrochées au passé. »

ازدحام الأسعار الأمر الذي جعل الزراعة من الأعمال الدائرة للربح الكبير
فانضم الإنتاج الزراعى واستخدمت الآلات الزراعية الحديثة فى الزراعة
المنظمة . ومع ذلك فقد ظلت السيطرة الحكومية ضعيفة جدا على أحوار
العمال وعلى أسعار المواد الغذائية . فأن التضخم التقى تأثيرا بالغا فى حياة
عمال الرزعة والفلاحين الذين لا يمكنهم من الأرض شيئا . فكانت
نتيجة ذلك أن قل دخل الفرد منهم حتى كاد لا يدركه ، بينما ظلت كموات
أصحاب الأرض تنضم

ومن الحذر بالدكر أن السيطرة الحكومية على الحياة الاقتصادية خلال
أربع الحروب بلغت حدا لا تسامى من قبل فاستعمل على قلة المواد المدنية أجبرت
حكومة البريطانية حكومات هذه الأقطار على شراء كميات كبيرة من الحبوب
وحزنها . كذلك طبق فيها هذه المبادئ فى توزيع بعض الأغذية . وهكذا
صار الأعداء أول مرة فى تاريخ حياة هذه البلاد حرياً أساسياً من
سياسات حكوماتها . فكشفت ذلك عن حقيقة محزنة وهى عدم كفاءة
الطهار الحكومية لأغراض السيطرة الاقتصادية .

وفى الوقت ذاته كانت هذه الأقطار عرضة لتأثيرات الدعاية البارزة التى
كانت تنادى بانتزاع الأرض من أيدي أصحابها ووزيها على الفلاحين ،
الأمر الذى جعل أصحاب الأرض يحبون بكلياتهم نحو السلطات البريطانية
والفرنسية ، بينما انصرفت المصالح المادية فى كفاحها

لك هى الأحداث التى أثرت فى حياة الناس ، والتى جعلت الظروف
أكثر ملائمة للإصلاح مما كانت عليه قبل عشرة أعوام . وسنبين
فى الفصل التالي دواعى الإصلاح بالنسبة للظروف الخاصة بكل قطر من
هذه الأقطار .

الفصل الثالث

—

زمین مصر و سکاها

[illegible]

وسمة هـ فت هي الأخرى ، أعلى سمة للوفد ، وعدد ، يفتر ست
وعشرين في كل لف ، واسمه الحقيقية للوفد ، لاند أن تكون أعلى ما
يفتره للوفد ، رسمية ، كذلك ، سمة وحيت الأفعال حد عامية وقد تمت

١) نزلت من حجة بعد صوم من حجة به ٥ سنة من قبل كل سنة من الحج و كان
لا يصلح لأربعة من هذه - حجة لا ٥ ر ٣ منها ٣٥ كل سنة من الحج
٢) لأربعة من هذه لا يصلح لأربعة من هذه من الحج و كان
٣) من هذه لا يصلح لأربعة من هذه من الحج و كان
٤) من هذه لا يصلح لأربعة من هذه من الحج و كان
٥) من هذه لا يصلح لأربعة من هذه من الحج و كان
٦) من هذه لا يصلح لأربعة من هذه من الحج و كان
٧) من هذه لا يصلح لأربعة من هذه من الحج و كان
٨) من هذه لا يصلح لأربعة من هذه من الحج و كان
٩) من هذه لا يصلح لأربعة من هذه من الحج و كان
١٠) من هذه لا يصلح لأربعة من هذه من الحج و كان

٢٢٤ في كل ألف سنة عام ١٩٣٥^(١)

وعرى السب في ربيع هذه السنة إلى عامين اثنين هما شدة الفقر وسعة انتشار المرض ، وو أصبحت الأحوال الصحية لكان التأثير المباشر لذلك زيادة نسبة نمو عدد السكان ومع أن سنة ازدهار السكان أحدثت تميل نحو الانخفاض في هذه الأيام ، إلا أن تنحصر انخفاضاً ، فمن المتوقع أن تكون نسبة نمو السكان ١ في العام ، وكما ظهر أن عدد السكان مئتين مليوناً من الألف خلال الأعوام الخمسة عشر أو العشرين المتقدمة^(٢)

ويعتمد سبعون بالمائة من مجموع سكان البلاد ، أو ما يقرب من اثني عشر مليوناً ، في حياتهم على الزراعة وحدها^(٣) . ومع أن بلاد مصر زراعية عامة ، فإن كثافة السكان في القرى والأرياف عالية جداً . ففي ١٤٥٠ شخصاً لكل ميل مربع من الأرض المستعملة زراعياً ومستوى كثافة السكان هذه أعلى من مصر من مستواه في البلاد لأوربية الصناعية ، فكثافة السكان في سكاكر وول لا تزيد على ٦٧٢ شخصاً لكل ميل مربع . وقد رجع نسبة كثافة السكان في بعض المناطق الزراعية في مصر حتى تبلغ ٢٠٠٠ شخصاً لكل ميل مربع ، وهذه الكثافة العالية تظهر حد واضحة لكل من يمر مراراً حافطاً في أرض مصر حتى إن وادي النيل في مصر السفلى يبدو كأنه قرية واحدة متصلة الجوانب

(١) صفحة ٤ من كتاب Charles Issawi, Egypt: An Economic and Social Analysis, London: Oxford University Press for Royal Institute of International Affairs (1947).

(٢) صفحة ١٧ من المصدر نفسه .

(٣) قدر عدد ساكني القرى والأرياف عام ١٩٤٢ بـ ١٠٠ ر ٣ ر ١٢ شخصاً ، غير أن هذا العدد يشمل سكان المدن الصغيرة أيضاً . وقد تزايد عدد الحمى الذين تتوفى معيشتهم على الزراعة أقل مما قدر .

ولذلك فإن مشكلة مصر الزراعية هي كيف يكثر الإنتاج في مثل هذه المساحة الضيقة ، ولأسباب وأن إنتاج الحقلية أكثر مما تستطيع التربة تحمله ، ورغم ما كان أعظم من إنتاج أية مملكة أخرى في العالم . إن الجزء الأعظم من الأرض يبقى إمقاه دائمياً وينتج فيه ثلاث دورات زراعية في عام واحد وما يرجع فيه من علال يتميز بعضه عن بعض باختلاف مواسم الدورات التي يستنتج خلالها . فهو يعرف ناشوي (علات اشماه) والصيفي (علات الصيف) والسلي (علات موسم القيص).

فالإنتاج الشتوي يدر بدوره في تشرين الثاني (نوفمبر) ويحصد في مارس (مايو) والقمح أهم العلات لشوية ثم الحبوب ، وهذا نبات على كثير المحصرة من خصائصه تنبت الفروحين في فترة أما العلات لشوية الأخرى فهي الشعير والبقلاء (البقول) والبصل والعدس ، وتسمى العلات الصيفية بين شهري مارت (مارس) وأيلول (سبتمبر) . وأهم أهمها القطن والدخن (الدرة المويجة) والأرز . وقد أدى تفقد الري الدائم الذي تسرع به في أواخر القرن الماضي إلى زيادة إنتاج العلال الصيفية زيادة عظيمة ، أما العلال السيلية فتسمى خلال فيدر النيل في الحرف ، وأهم أهمها الدرة وتزرع في آب (أغسطس) ويحصد في تشرين الثاني (نوفمبر)

وتجمع هذه المحاصيل يتداخل بعضها بعض من حيث مواسم زراعتها وحصادها لأسباب الصيفية والبيئية منها ، مما يجعل عملية حصاد المنتوجات تتكرر في جميع مواسم السنة

وإذا ما أمكن إصقيبات ثلاثة أنواع من الفلات في عام واحد فإن هذا النوع من الإنبات ستنتج جميع ما في التربة من مواد معدنية . والدورات الزراعية الثلاث تتبع المراحل التالية :

- ١ - يزرع حزم من الأرض قحاً في الشتاء ، ويزرع البرسيم في حزم آخر ، ويحصد القمح في نيسان (أبريل) أو في مايس (مايو) بينما يقطع البرسيم مرتين أو ثلاث مرات خلال موسم واحد عند للحيوانات .
- ٢ - تترك التربة بور بعد حصاد القمح طوال مدة الصيف .
- ٣ - تزرع جميع الأرض ذرة في منتصف تموز (يوليو) ولا يتم صيدها إلا بعد أربعة أشهر ويحصد في شربس الثاني (نوفمبر) .
- ٤ - تترك الأرض بعد حصاد الذرة بور حتى شهر شباط (فبراير) أو مارت (مارس)
- ٥ - بعد ذلك تزرع الأرض قحاً عنه صيفية ، وبعد الزرع حتى حتى شربس الثاني (نوفمبر) . وقد يزرع البرسيم قبل القطن أحياناً ، غير أن القطن هو العلة الوحيدة التي تشغل الأرض طوال عام كامل ، فلا بد من أن تترك الأرض بوراً قبل زراعة القطن ، أو أن تزرع ربيعاً .
- ٦ - وفي الحرف الذي على حصاد القطن تزرع الأرض قحاً عنه . وهكذا فإن العلة الواحدة تظهر على التربة مرة كل عامين ؛ وقد تزرع بعض الفلات في موسم الشتاء بدلاً من القمح مثل القمح (القمح) و الشعير غير أن الشعير كثيراً ما يزرع في الأرض صيفياً خصوصاً في الحوزة للصحران ؛ و يزرع الأرز في شربس الذرة عنه صيفية ، وهو صيفي جيد حتى سقوط ماء ، وحتى قصب السكر على التربة . حده في مصر لعب مدة عامين أو ثلاثة أعوام ؛ وفي هذه المناطق يزرع الدخن (الذرة العوجه) عنه صيفية ، ولا بد أن هذه الدورات الزراعية التي تتكرر مرة كل عامين منبهة للتربة ، كما جعل بعض أصحاب الأقطان الواسعة يستعملونها بأحرى تدوير مرة كل سنة أعوام . على أن تتخلل ذلك فترات بور طويلة ، وعلى أساس من معدل سرعة

زراعة القطن هو علة ونصف منه في العام له حد ، وفي مصر القطن يزرع
عنتان في العام ، وفي مصر القطن يزرع علة واحدة ، في شتاء مجموع مساحة الأرض
التي تستعمل في عام واحد ٨٠٣ مليون فدان من مجموع شتاء زراعية سبع
مستحقها ٥٢٥ مليون فدان

بسرعة لاستغلال عامة حد ، وكذلك منه الإنتاج في سنة
معدل إنتاج القطن في مصر سكاك سبع سنة في رطب القطن : بإدارة
الفدان واحد يزرع سبعة عشر فدان أو ما يعادل ٩٥٢ كيلو غرام من
معدل إنتاج فدان واحد من مدة عشر من فدان أو ما يقرب من ١١٢٠
كيلو غرام وهذه أعلى منه ولا س لا يزرع بدرجة في هذه وسر القطن
لا يختلف كثير عن بدرجة في سنة واحدة في مصر أعلى من سنة سابقة
في أي فدان آخر في عام ١٩٣٩ كان معدل إنتاج القطن ٦٠٦ كيلو غرام
فدان قطنه ٢٣٨ كيلو غرام فدان في ولايات المتحدة لأمريكا ٣٦٨
كيلو غرام فدان في الاتحاد السوفياتي وإنتاج بدرجة يستغل نصف
ما يستعمل من الأرض ، بين شغل القطن خمسة فقط ، ومع ذلك فإن ما نحى
من الضرائب منه يؤمن نصف ما يقدمه زراعه للدخل وطني

ويتم فقط على هذه المسوحات العامة العامة للإنتاج من الأسمدة الصناعية
فقد استوردت مصر قبل الحرب الأخيرة نحو نصف مليون طن من هذه
الأسمدة ، وكان معدل استهلاكها سبعين كيلو غرام لكل هكتار وحديدها
٣٨ كيلو غرام في هوندا و ١٥ كيلو غرام في الهند و ١٥ كيلو غرام في
على هذه الأسمدة خلال سبب الحرب ، نقص لإنتاج ما يقرب من خمسة

ومن العوامل التي ساعدت على ملء ذلك مستوى العالي من الإنتاج
انتاج نظام الري دائم في الجزء الأخير من ثمانينيات القرن الماضي

مصر نظمه إلى الله نعمه وكان الودى حتى قبل تلك طريفة عمر الأرض
 نبيه الفيض، كما هي الآن في مصر العليا، ونحس هذه الطريقة تقسم
 الأرض إلى أحوصين من بعد كنفهم لوحة الشطرنج، وبها يبين بعد فدان
 ما بدأ فيض النيل في شهر ثور (١٠ مايو) غرب مياه الفيض لأحوص
 وطلب وبها طريقة بعد شهر، وعند بعض مستوي في شهر ثور منه
 به، عند ذلك من بعد فيض مياه الفيض في أحوص من روست
 طيبه وفي شهر ربيع (مايو) فيض ريع ويحب وقت
 حصده ويترك الأرض في حال شهر الصيف وقد ما من مصر من هذا
 لقط من روعة مدتها ما تراه منه، كما هو وصفها في روعة طويوس
 ويكنو بطر (١). وتسمى حصوة روعة وادي من إلى السطبي الساحل
 عن تحت أتره في الحشة لا إلى كثرة مياه الفيض وهذا من حصن دوائر
 في شحها حدث ما أن منه حصاة لكي ترسب عنهم كنه تمكنه من
 هذا روست وعصره به على الأرض

وه كمن في الإمكان حسب هذا يرى انقضية روعة أكثر من علة
 وحة في ماء واحد كدبث ما كمن من السهل مصاعفه لإنتاج برراعي
 مذمت بر روعة فيض على الأرض إلى بعد هذا فيض الطسعي وأكثر
 من ذلك من مساحة من الأرض متوقف إلى حد بعد على روعة
 فيض النيل في تمام كل محس صعبا وكنت صاحب وسعة من الأرض
 غير زراعة، وعصب عن ذلك محدة في القطر ومن مابوى صريقة إلى

The higher Nilus swells,
 The more it promises; as it ebbs, the seedman
 Upon this slime and ooze, scatters his gram,
 And sh-rilly comes to harvest.

القديمة أن الحفصة على صفاق الأهمية كانت تتطلب مجهودا كبيرا عظيم جدا
والإفان العظمى يتجمع فيها فيحول دون تسرب المياه إلى الأراضي الزراعية .

وقد قضى رى لدائم مدان وشرب نه في أواخر القرن التاسع عشر ،
على جميع امشاكل التي كانت تنجم عن اساع البطء القديم . ورى الدائم
تطلب عمقتين رفع مستوى الماء وسطه السدد ، وحرره أم أهمية
الأولى فقد تم تحقيقه في ابداء عام ١٨٩١ عندما كمل سد الدك الذي
بوشرب ثلثه عام ١٨٤٢ وتم تحقيقه في مصر العليا والوسطى بإشياء سد أسوان
عام ١٩٠٢ وقد بسرت هذه المشاريع الجبارة تزويد ما تتطلبه الأرض
الزراعية من مياه ، في أي موسم من مواسم السنة ، ولكونها مدعاه من
كميات مياه الفيضان عندما يكون المنهر في مستواه الأدنى ولهذا حدثت
كميات مياه ابروغة خلال موسم الصيف . لقد كان هدف من بناء سد
أسوان عام ١٩٠٢ ، مصاعمة كميات المياه التي تدرع في الصيف ، فصار وادى
البلبل حر ما طميط عظيم ، وقد اضطر إلى حنية السد مرتين ، الواحدة عام
١٩١٢ والأخرى عام ١٩٣٣ ، وسبع سبعة حربه حمة مميزات من الأثر
المكتملة ، وهذا السد من أكبر سداد الدنيا

ومصل هذه المشاريع أمكن إرواء أربعة أخماس الأرض الزراعية
في مصر ، ورواء دلتا ، وما راى مليون فدان في مصر العليا يبقى بظرفه
الفيضان القديمة ، ونؤمن أن يحول إسقاء هذه اسقاء دائم خلال السنوات
العامات القادمة

لقد دعمت مشاريع ابرى هذه عائته الخويع عن مصر ، فصعب الفيضان
ربما نسب قص في كميات ما تفتحه البلاد من غلات وسكنه من يسب

مخافة بعد اليوم ، ولم تنبذ الخوف من المخافة حسب ، بل صار بالإمكان زراعة عتبتين أو ثلاث علات في عام واحد ، كذلك صار من السهل شمول الزراعة الصيفية جميع الأراضي الزراعية ، وإضافة إلى ذلك كله أن زراعة لقطلى عمت البلاد ، ومن شأن مشاريع الري هذه أن ترفع كميات المياه أدت إلى إرواء مساحات أخرى إضافة إلى ما كان يسقى من الأرض من قبل وهكذا أخذت الأراضي الزراعية ، الأراضي التي تزرع في موسم واحد تزايد زيادة مطردة وكانت هذه الزيادة تناسب مع سرعة تزايد السكان في أوائل هذا القرن ، إذ بلغت زيادة مساحة الأرض التي تزرع في موسم واحد خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٨٨١ - ١٩١٣ نحو ٢٥ ٪ من مجموعها ، بينما كانت زيادة السكان خلال الفترة بين عامي ١٨٩٧ - ١٩١٧ ثلاثين مائة .

مساحة الأراضي القابلة للزراعة

والتي تزرع فعلاً

(من عام ١٨٨١ إلى عام ١٩١٣)

سنة	الأراضي المزرعية	زيادة مئوية	الأراضي التي تزرع فعلاً (زيادة المئوية)
١٨٨١	٧١٤٠٦	١٠٠	٢٠٠٠٠
١٨٩٨	٧١٤٠٦	١٠	٢٠٠٠٠
١٨٩٩	٧١٤٠٦	١٠	٢٠٠٠٠
١٩١٢	٧١٤٠٦	١٠	٢٠٠٠٠
١٩١٣	٧١٤٠٦	١٠	٢٠٠٠٠

مجموع سكان مصر (من ١٨٨٢ إلى ١٩١٧)

السنة	عدد سكان	الزيادة سنوية
١٨٨٢	٦٨٠٤٠٢١	—
١٨٩٧	٩٧١٤٠٢٥	٤٢٠٨ (١)
١٩٠٧	١١٨٢٧٠٣٥٩	١٦٠٢
١٩١٧	١٣٧٥٠٩١٨	١٣٠٠

لقد كانت سرعة زيادة الأراضي التي تزرع فعلا في دورة واحدة، خلال الفترة التي نت الحروب العالمية الأولى حتى عام ١٩٣٨، بطيئة نوعا، صفت زيادة ما كان يزرع من الأرض فعلا خلال دورة واحدة نحو عشرة بالمئة نتيجة إرواء مئتي ألف فدان من الأرض إرواء دائما. كذلك كانت عملية إحياء الأرض بطيئة لاسرعة خلال مدة الواقعة بين عامي ١٩٢٨ - ١٩٤٠، أي عمدة أربعة آلاف فدان في العام أو أربعين ألف فدان خلال جميع هذه السنين (٢)

(١) سم كثر من ثبات أن هذه الزيادة بين عامي ١٨٨٢ - ١٨٩٧ صالح بها، دلل لأن إنتاج محصول عام ١٨٨٢ حاد أقل من الواقع كثيرا

(٢) كانت مساحة الأرض المروية في سنة ١٩٣٠ - ٩٢١ :

٥٥٠٠٠٠٠ ر٢٦٦٠٠٠٠ فدان - ١٨٨٢

١٨٠٠٠٠٠ ر٢٦٦٠٠٠٠ فدان - ١٨٨٢

وكانت مساحة الأرض المروية في سنة ١٩٣٩ - ٩٤٠ :

٩٩٧٠٠٠٠ ر٣٢٢٠٠٠٠ فدان - ١٩٣٩

٣٣٠٠٠٠٠ ر٣٢٢٠٠٠٠ فدان - ١٩٣٩

السنة	الأراضي المروعة	الأراضي المروعة في تروعة خلال دورته الرابعة	مساحة التروعة
٩١٣-٩١٢	٣٨٢,٦٣٦ هـ	٤١٢,٧١٩ هـ	٧٧١ هـ
٩٣٨-٩٣٧	٣١٢,٢٦٨ هـ	٤٧٤,٣٦٢ هـ	١٠

أما زيادة السكان خلال هذه الفترة ذاتها (من عام ٩١٢ - ٩١٣ حتى عام ١٩٣٧ - ١٩٣٨) فقد بلغت ثلاثة وثلاثين مائة، أي أن عدد سكان مصر ازداد من اثني عشر مليوناً إلى ستة عشر مليوناً. غير أن الزيادة التي حدثت خلال السنوات العشر التي تلت الحرب لعالية الأولى، كانت أقلّ قليلاً من الزيادة التي حدثت خلال السنوات العشر التي سبقت الحرب الثانية كما يظهر ذلك من الجدول التالي :

السنة	عدد السكان	الزيادة المئوية
١٩١٧	١٢,٧٥٠,٩١٨ هـ	—
١٩٢٧	١٤,٢١٧,٨٦٤ هـ	١١,٥
١٩٣٣	١٥,٩٣٢,٦٩٤ هـ	٢١,١

وبما تقدم يتضح أن نمو السكان في هذا النور يفوق ناسخ الزراعة سرعة وأن تزايد الإنتاج أسرع من تزايد مساحات الأراضي الزراعية. ويعرى ذلك

— أن الأراضي غير المروعة قد بلغت مائة وخمسة وأربعين ألفاً في سنة ١٩٤٤ :

١٩٣١ ٣,١٥ هـ فداناً أملاك خاصة

١٩٠٦ ٨٥٥ هـ أملاك أميرية

وتكون حصة الأراضي المروعة والقابلة للزراعة ٢١ هـ فداناً بحيث للفرد من الأراضي مروعة أحد من ثلث ديس. و. ومن أن جميع الأراضي غير مروعة أمتلعت وورعت على الفلاحين لما أصابه الفرد الواحد أكثر من نصف فدان. (للحرب)

إلى تزايد إنتاج العلات زيادة عظمى ، فقد زاد إنتاج القمح بمئة ٢٥ /
والدرة بمئة ١٥ بمئة ، وبلغت الزيادة العامة للإنتاج الزراعى خلال السنوات
٩٢٤-٩٢٨ ومئة ٩٤٠ نمائة عشر بالمئة ، ومع ذلك فإن هذه الزيادة لم
تساير زيادة السكان . ويستدل من هذا أن نصف الفرد الواحد من الإنتاج
قد عم كان عليه قبل ذلك ، وأن دخل الفرد من سكان الأرياف والقرى
نقص نقصا ملحوظا ، وأن قيم الإنتاج الزراعى انخفضت إلى ما يقرب من
٧٦ بمئة عم كانت عليه خلال السنوات ٩٢٤-٩٢٨ مما اضطر الحكومة
لتأثير ضغط الملاك ، إلى فرض قيود مكركة على ما كان يرد إلى الملاك من
قبح ودرة ، وإلى تقديم مساعدات مالية للزراعى شحيها الشكل ما كانت
تصدره للملاك من هاجس الماديين . وكان تأثير ذلك واضح سبباً على الملاحين
الذين يعتمدون على ما كانوا يكسبونه من أحور ، فقد ارتفعت تكاليف
عشتهم بمئة انخفضت أحورهم إلى النصف .

ويشير انخفاض دخل الفرد إلى أن القدر المصرى كان مردحاً بالسكان
ازدحاماً شديداً ، وأن أى نقص لعدد ساكنى الحقول والمزارع لن يؤدى إلى
نقص فى الإنتاج . ويستدل على هذه الحقيقة أيضا من شدة كثافة السكان
فى المناطق الزراعية ، فهي عشرة أصعاف كثافة السكان فى ريف أوروبا
امرية ، أو خمسة أصعاف كثافة الزرع فى أوروبا الشرقية ، التى كانت شديدة
الكثافة قبل الحرب العامة الشية

على أن مقربة كثافات السكان فى ريف مصر وفى أرياف البلاد الأوروبية
لن تؤدى إلى الاستنتاج بأن فى مصر زيادة فى الأندى العاملة ، ذلك لأن كثرة
الأعمال الزراعية وشدها تتطلب زيادة فى الأندى العاملة ، ولا سيما وأن نظام
الزراعة فى مصر وحده يتطلب كثرة فى الأندى العاملة لامتدادها فى البلاد الأوروبية

وتقدير عدد ما يعيش عن حاحة البلاد من السكان ، لابد من تقدير الأيدي العاملة اللازمة للزراعة في مصر . والتقدير الوحيد موزق به هو تقدير كليلاند^(١) فقد اعتمد هذا الأستاذ في تقديره لأيدي العمالة على مشاهداته وتجرباته ، فوصل إلى أن معدل مساحة الأرض التي يستطيع عامل واحد الواحد لا يزيد على ١٦ فدان ، في حين أن جهود التي سدر من أجل استغلال هذه المساحة الصيفة لكي لا تستغل حمة أصناف ماحق دون أن يعبر لأساليب أو وسائل زراعية . ومعنى هذا أن نحن اموجود من لأدى تعامله يكفي المتداولة على مقادير الإيجاح الحالى . ومع ذلك كله فإن العوضور كليلاند يعتبر أن التقدير الذى لاشبهه رنى ، زيادة لأيدى اعامله هو نصف سكان المطلق الزراعيه في عام ١٩٣٧ .

وعلى ضوء هذا لتقدير من عدد العمل الزراعي يمكن أن نحصل إلى مليونين وأن سكان الأرياف يمكن أن نحصل عددهم بتقدير خمسة ملايين دون أن يؤثر ذلك في إيجاح البلاد . ومما يجب ملاحظته أن هذا التحصيل في عدد السكان لا يدعو إلى غير أساليب الزراعة ولا تتطلب زيادة في الآلات الزراعية . ولو ريد في عدد هذه لألأب سكان العيص في اسكان أكثر من أن تقدر فموجب ما يذهب إليه العوضور كليلاند أن عشرة بالمئة من مجموع الأيدي العاملة لكي لإيجاح جميع ما يحه مصره استخدمت نصف ما استخدمه المزارع الأمر يكمه من آلات زراعية

وتسود لأول وهنة ، زيادة السكان في الأرياف والتي تقدر بحصة أوسمة ملايين ، عالية حدا بحصة إلى ما هو الحال في الأنظار الأوروبية . وليس

مستغرب أن ينظر إلى هذا التقدر بطريقة وحيدة كل من لم شاهد الرف
مصرى ، ومع عدم توفر الأدلة الإحصائية فإن مختلف الأبحاث المتعلقة بهذه
الراحة من حياة مصر به كلها يؤيد ما ذهب إليه سروسو. كليلاند ثم
لأنك قد أن سنة زيادة سكان رف مصر ورفه عامة حرة ، وأن هذه
الزيادة من ثم تعود من السنة إلى الخمس مستوى معيشة رف العرب ، ولتى
تعمل إصلاح عدم الصرف للأرض في هذا القطر من الأمور حسية لأنه
ليس يكون للفرد في اقصى محال الاستفادة من استحداث الصداقية ونصنع
الملاذ التصنيع الذى يذيب جميع رده في سكان البلاد ، ما دونه سنة
دعنا نرى

أربعين حبيباً وورث الأرض اربعة قسمت ، مساوي بين سكان الأيو
 وضاب العائلة ، حذو قدر ، صار ملكاً للسكنى في بعضه في مساوي
 بينهم من تفرع من خدام به من عدد ، وورث كل ذلك مستوى وحك
 على أن يبيع مسكبه لأرض من الناس متى في ثلثه أربع
 تدعى بينهم بركة في أرضه ، من فلاح لا يسكن من أرض لا
 ما في مباحه من أرض و حد

نور في مسكبه لأرض الرابعه (١٩٤٠)

من أرض عمال في مسكبه	٥٠٠ ٠٠٠	أرض
من أرض عمال في مسكبه	١٦٥ ٠٠٠	أرض
من أرض وحده	٥٧٠ ٢٢٩	أرض
من أرض وحده	٨٥ ٦٢٢	أرض
من أرض وحده	٢١ ٤٥٥	أرض
من أرض وحده	١١ ٩٠٧	أرض
من أرض وحده	٩ ١٧٩	أرض
من أرض وحده	١٢ ٢٣٢	أرض

مجموع مالا : ٢٢٩٦٥٢٦ مالا

ويستحق الملاحون في أرض مسكبه من قدر و حد لا مؤقنين
 أي و معنى هذا أن ثلاثة من من خيل سنة ملا من العمل
 أربعين ، أي إمه لا يسكن أحد أو يسكن أحد صغير حد منها
 لا تريد مساحته على نصف قدر ، وفي إلى مجموع عدد الملاك وسنه إلى مجموع
 الشعب وما يسكنه من أرض وسنه إلى مجموع الأراضي

توزيع ملكية الأرض بحسب إحصاء عام ١٩٤٠

رقم الترخيص	مساحة ملكية	عدد المزارعين	عدد المالكين	عدد المالكين الذين يملكون ما يتجاوز ١٠ فدان
١	٧٢٤١٥٦	٧٠٠٣	١٧٦٥٧٠٢	١٠٠
٢	٢٢٨٥	٥٧٠	٢٢٩	١٠٠
٣	٩٣٥٨	٢٣٦١٥١	٢٣٦١٥١	١٠٠
٤	٥٧٣٣٨	٣٠٣	٨٤٠٦٢٢	١٠٠
٥	٥٥٨٧٩٠	١٠٦٦	٢١٢٢٥٥	١٠٠
٦	٢٨٨٦٥٢	٠٢٧	١١٩٩٠٧	١٠٠
٧	٣٥٦٥٣٨	٠٣٧	٩١٧٩	١٠٠
٨	١٧٧٠٣٠	٥٩٣	١٢٨٠١٦٣	١٠٠
٩	٢١٦٨٥١٢	٠٢٩	١٢٢٣٢٢	١٠٠
١٠	٥٨٤١٠١١	٢٢٤٩٦٥٢٦	٢٢٤٩٦٥٢٦	١٠٠

وهذه الأرقام تريبا أن ٣٧ بالمئة من مجموع الأراضي الزراعية يمتلكها كبار الملاك وإن ما يصب المالك الواحد منهم أكثر من خمسين فدانا ، وإن ٣٠ في المائة منه يمتلكها متوسطو الملاك ، ويتراوح نصيب الواحد من هؤلاء بين خمسة أقدمة وخمسين فدانا ، وإن ٣٢ في المائة من تلك الأراضي يمتلكها فلاحون تقل حصص الواحد منهم عن خمسة أقدمة

وسنة كبرى من ملكيات الصنف الأول تؤمن إقطاعات واسعة وأحدث ما لندنا من إحصاءات حول هذا الصنف من المزارع تلك التي أجريت عام ١٩٢٥

عدد المزارع الكبرى ومساحتها عام ١٩٢٥

٥٩ - ٥٠ مزرعة	عدد ملكها	مساحة ١٠٠ فدنة	مساحة ٢٠٠ فدنة	معدل مساحة
من ٥٠ إلى ١٠٠ فدان	٦٨٢٥٠ ملكا	٤٧٣١٤٤	٢١٣٣	٦٩٩٣ فدان
من ١٠٠ إلى ٢٠٠ " "	٣٢١٥	٤٤٨٩٣٤	٢٠٩٢	١٣٩٩٦
أكثر من ٢٠٠ " "	٢٤١٥	١٩٢٩٤٨٩٦	٥٨٢٥	٥٣٠١
المجموع	١٢٤٦٥	٢٢٢١٧٢٤٢٦	١٠٠	١٧٨٢٨

وبما يجب ملاحظته أن أرقام عدد الملاك ليست دليلا حقيقيا لملكية ، ولا سيما أن تلك الأرقام تشير إلى عدد القطع المملوكة لا إلى عدد مالكيها فمن المحتمل أن مالكا واحدا يمتلك عددا من المزارع في قرى مختلفة ولذلك فإن تلك الأرقام تزيد في عدد كبار الملاك كما أنها تقل من معدل ما يمتلكه الواحد منهم في الأرض .

وكان من نتيجة تزايد الكمال أن ازداد صنف صغار الملاك زيادة سريعة

وكبيرة ، ولا سيما خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٠٥ و ١٩٤٠ . فقد ازداد عددها بنسبة ١٣٣ في المائة ، بينما لم يرد نصف المزارع التي تقل مساحتها عن حصة أقدية إلا بنسبة ٥٠ في المائة .

وكانت هذه الزيادة تحدث غالباً في المزارع التي تقل مساحتها عن الفدان الواحد ، أي أن الزيادة تحدث في المزارع التي لا يمكن أن تدر على أصحابها الحد الأدنى من أسباب العيش

كذلك أدت زيادة السكان إلى ازدياد عدد الذين لا يمتلكون أرضاً أو الذين يمتلكون حراً صغيراً جداً منها . وقد نجم عن نمو هذا النصف تناقص عدد الملاكين الذين يمتلكون مزارع متوسطة السعة ، كما أنها انخفضت حراً قديماً من مجموع القطع الزراعية الواسعة مساحة ؛ بينما طلت الأصناف الباقية على ما كانت عليه (أراجع إلى الحدود في الصفحة التالية)

ومعروف من البحث هذا الاتجاه في توزيع الأرض إلى زئير الشرع الإسلامي الذي يحتم توزيع الإرث بزيادة متعادلة بين الورثين ولو صح القول بأن الشرع هو العامل المحدد في تفرقة الملكية سكان حسب الإقطاعيات الكبرى لا يختلف كثيراً عن نصيب المزارع المصري وهذا ما لم يقع له إلا

والسبب الحقيقي لتكاثر الملكية الصغيرة هو ازدياد عدد المستعدين في الزراعة ، ورعيه الفلاح في الحصول على أرض متى تمكن كان حق وإن وضع نفسه في يديهم لا يستطيع التخلص من أعبائه طوال حياته

والإقطاعيات الكبيرة تؤجر إلى عدد من المستأجرين الصغار بأحور باهظة جداً . وهذا كل معدل يدل على أن الأرض ، قبل الحرب الثانية ، أرضاً خصبة للفدان الواحد من الأرض التي أصطلحت حديثاً ، وعشرة حصوات للفدان في المناطق المدرجة بالسكان . ولكن قيم الأحور ارتفعت خلال الحرب

التغيير في ملكية الأرض خلال عامي ١٩٠٥-١٩٤٠

رقم	تاريخ	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات	ملاحظات
١٩١٠	١٩	٥	١٩١٠	١٩	٥	١٩١٠	١٩	٥	١٩١٠
١٩١١	١٩	٥	١٩١١	١٩	٥	١٩١١	١٩	٥	١٩١١
١٩١٢	١٩	٥	١٩١٢	١٩	٥	١٩١٢	١٩	٥	١٩١٢
١٩١٣	١٩	٥	١٩١٣	١٩	٥	١٩١٣	١٩	٥	١٩١٣
١٩١٤	١٩	٥	١٩١٤	١٩	٥	١٩١٤	١٩	٥	١٩١٤
١٩١٥	١٩	٥	١٩١٥	١٩	٥	١٩١٥	١٩	٥	١٩١٥
١٩١٦	١٩	٥	١٩١٦	١٩	٥	١٩١٦	١٩	٥	١٩١٦
١٩١٧	١٩	٥	١٩١٧	١٩	٥	١٩١٧	١٩	٥	١٩١٧
١٩١٨	١٩	٥	١٩١٨	١٩	٥	١٩١٨	١٩	٥	١٩١٨
١٩١٩	١٩	٥	١٩١٩	١٩	٥	١٩١٩	١٩	٥	١٩١٩
١٩٢٠	١٩	٥	١٩٢٠	١٩	٥	١٩٢٠	١٩	٥	١٩٢٠
١٩٢١	١٩	٥	١٩٢١	١٩	٥	١٩٢١	١٩	٥	١٩٢١
١٩٢٢	١٩	٥	١٩٢٢	١٩	٥	١٩٢٢	١٩	٥	١٩٢٢
١٩٢٣	١٩	٥	١٩٢٣	١٩	٥	١٩٢٣	١٩	٥	١٩٢٣
١٩٢٤	١٩	٥	١٩٢٤	١٩	٥	١٩٢٤	١٩	٥	١٩٢٤
١٩٢٥	١٩	٥	١٩٢٥	١٩	٥	١٩٢٥	١٩	٥	١٩٢٥
١٩٢٦	١٩	٥	١٩٢٦	١٩	٥	١٩٢٦	١٩	٥	١٩٢٦
١٩٢٧	١٩	٥	١٩٢٧	١٩	٥	١٩٢٧	١٩	٥	١٩٢٧
١٩٢٨	١٩	٥	١٩٢٨	١٩	٥	١٩٢٨	١٩	٥	١٩٢٨
١٩٢٩	١٩	٥	١٩٢٩	١٩	٥	١٩٢٩	١٩	٥	١٩٢٩
١٩٣٠	١٩	٥	١٩٣٠	١٩	٥	١٩٣٠	١٩	٥	١٩٣٠
١٩٣١	١٩	٥	١٩٣١	١٩	٥	١٩٣١	١٩	٥	١٩٣١
١٩٣٢	١٩	٥	١٩٣٢	١٩	٥	١٩٣٢	١٩	٥	١٩٣٢
١٩٣٣	١٩	٥	١٩٣٣	١٩	٥	١٩٣٣	١٩	٥	١٩٣٣
١٩٣٤	١٩	٥	١٩٣٤	١٩	٥	١٩٣٤	١٩	٥	١٩٣٤
١٩٣٥	١٩	٥	١٩٣٥	١٩	٥	١٩٣٥	١٩	٥	١٩٣٥
١٩٣٦	١٩	٥	١٩٣٦	١٩	٥	١٩٣٦	١٩	٥	١٩٣٦
١٩٣٧	١٩	٥	١٩٣٧	١٩	٥	١٩٣٧	١٩	٥	١٩٣٧
١٩٣٨	١٩	٥	١٩٣٨	١٩	٥	١٩٣٨	١٩	٥	١٩٣٨
١٩٣٩	١٩	٥	١٩٣٩	١٩	٥	١٩٣٩	١٩	٥	١٩٣٩
١٩٤٠	١٩	٥	١٩٤٠	١٩	٥	١٩٤٠	١٩	٥	١٩٤٠
١٩٤١	١٩	٥	١٩٤١	١٩	٥	١٩٤١	١٩	٥	١٩٤١
١٩٤٢	١٩	٥	١٩٤٢	١٩	٥	١٩٤٢	١٩	٥	١٩٤٢
١٩٤٣	١٩	٥	١٩٤٣	١٩	٥	١٩٤٣	١٩	٥	١٩٤٣
١٩٤٤									

عدد أربع
"صغيرة ومساخنة" حلال على
١٩٢٠-١٩١٠

[illegible]

التيبة ارتدعا سرعا حتى نمت في منطقة أسيوط مثلاً خمسة وعشرين حبيبا
للقدان الواحد ، فأصبح من متعدد على الأكتية السحفة من الفلاحين
الذين لا يريد دحبه على خمسة حبيبات استخرج الأرض

ونتيجة هذا الوضع أصبحت لأغلبية الفلاحين عمالا زراعيين ،
متمددون في معاشهم على ما سويته من أجور ، فهي تؤمن دحبه الوحيد أما
أولئك العمال الذين أمثال رؤساء العرب في مزرع قد دفع لهم أجور بحسب
طعام « التلي » أي أن يدفع أجورهم لسوية عن طريق تخصيص قطعة من
المزرعة يتراوح ماحتها من شئ قدر واحد لاستعماله الشخص .
ويعطى مرقو العرب جزءا من الأرض كزعم يعطى رؤساء عرب مزرعة
ماحتة بين فدان ورابع فدان وبين فدان ونصف فدان . أما الكنتة
فيملكون فدانين ، ومع هذا فقد خففت هذه المدة خلال الحرب خصوصا
بحول دون استعادة مساحاتهم من ربيع أسير مواد المسحة .

وأصبحت الأراضي وسعة يدفعون أجور عملهم بقدراً ويعرى العمل
الزراعي في منطقة الدلتا بحسب نظام الفرق ، ويشرف على كل فرقة مراقب
ولهذا السقف مسوي عدة ، مع أن مراقب الفرقة يستخدم الأشخاص في عمر
لايقوون فيه على العمل وأشداه سوء أنه يستغل عماله استغلالا فظيماً ،
فكثيراً ما يرى فرق مؤلفة من صغار الفتيات اللاتي لا تريد أعمارهن عن
الخامسة ، يستخدمن في النقاط اعطى ، فنعين مراقب الفرقة وببده
السوط ومن العرب من السلطات الحكومية لا تراقب الحدود التي تحرى
فيها الأعمال الزراعية ، ومن من شريع حصن بقى لفلاحين هذا الاستغلال
الفضيع . وأعرب من ذلك أن دور العمل انتهى من عام ١٩٤٢ لايشمل

بأنحسارهم العمال الزراعيين ، لأن ثمنه هذا الصنف ، بحسب دعم اللبنة التي قامت وضع موارده ، سيمتد فترة لشبوعية تنفذ منها إلى البلاد .

مستوى معيشة الملاح المصري

وقد الشعب المدقع بحرى إلى غادين . عدم التصرف بالأرض المتبع في البلاد ، وسرعة تزايد السكان . ومع أن الإنتاج . يعنى في مصر لا مثيل له في العالم كله من حيث كميته ، إلا أن دخل الملاح فيها أقل دخل للفرد في أقطار الدنيا كلها . ومن المؤكد أنه لو دخل للفرد في أى قطر أحد مناسب لزراعة الحديثة ، وشمع رأسه كبير . أصف إلى ذلك أن ظروف الملاح لمصلحة له رديئة حد . فالأمر من الكثرة التي مهدد حيد المس سبها ما ينسج في البلاد من أسس للرى ، وبس للمس من مستوى للحياة ، ففى شيء دون ما يعيش فيه الفلاحون من مستوى معده الفلانة ، كما تدل على ذلك سنة أوفيت المانية (١)

وقد الفلاحين المس سطح فقط ، بل به متراد أعاد ، فما يتقاصه الواحد منهم من أحور حقيقة بقيت مدة طويلة معقدة حواسف ، وبس الأمر عريب ما دام الصعظ الناس عن مراد السكان شديدا جدا . أما مستوى الأحور فمحض كل الاعراض ، وظل نوصه حد طول السوات اثلاثين

(١) جاء في كتابه : على هامش بسا . عن مساهم القومية : قدكتور حافظ عيسى . بهد أرد احصاه على السوى لافصى اذى لأمن مصر وحسب أن بعد لزيادة تروة بلاد قدر الس حلال سيمد عشر لافصى ، ولا خمس هذا السوى عاب هو عليه الآ ، مع أن السوى . عن السوى إلى مرحة كده ، وبس أقل على ذلك من أنه يعيش في مصر نحو أربعة ملاوي شخص الزاد بدل عن حده و حد في شهر . حد أى سعو به بوش . وأنه عاب في حده ملاوي وسب مدور من سكان . عما لا يمد عن بانه حبيب سهر .

المناصية ، فقد كانت أحوار العمل لدى قوم يعمل غيرهم ، في عام ١٩١٤ قرشين ونصف قرش في اليوم ، أو ما يقرب من ٢٥ فلساً ، وبعد انقضاء ربع قرن عادت لأحوار إلى هذا مستوى ، وفي خلال هذه السنوات بلغت حدها الأعلى عام ١٩٢٠ ، ثم أخذت بالانخفاض منذ عام ١٩٣٠ حتى استقرت في مستواها الراهن ، ويظهر هذا الوضع جلياً من الجدول التالي :

الاجور اليومية

لعمال يمارس عملاً لا يتطلب مهارة فيه^(١)

(انقرش المصري عشرة فلس عراقية مصرية)

سنة	في السنة	في مصر بوسعى و...
١٩١٤	من ٢.٥ إلى ٣ قروش	٢.٥ قروش
١٩٢٠	من ٧ إلى ٨ ٥	٦ قروش
١٩٢٨	٤.٥ قروش	٤ ٥
١٩٣٣	٣.٥ ٥	٢ قروش
١٩٣٥	من ٢.٥ إلى ٣ قروش	٢ ٢.٥ قروش

وهذه الأحوار تدفع عن عمل يومي يستمر اثنتي عشرة ساعة . لقد كان الفلاح قبل الحرب الأولى يستحضر مدة ٢٠ و ٢٢ بين عشرة وخمسة عشر يوماً في الشهر ، وكانت أحواره لا تزيد ثلاثين قرشاً ، أو ثمانية فلس في الشهر

M. A. Lambert, " Les Salaires dans "Entreprise Agricole (١)
Egyptienne" L'Egypte Contemporaine March 1943.

وفي عام ١٩٣٤ بلغ مجموع ما تستطيع الحصول عليه العائلة المتوسطة في اليوم الواحد أربعة قروش أو أربعين فلساً ، منها قرشان للرحل وقرش واحد لزوجته وقرش واحد لولده . ومعنى هذا أن مجموع دخل العائلة لم يكن يريد على ستين قرشاً أو ستة فلس في الشهر . وقد كان في مصر خلال هذه الفترة نصف مليون عامل وراعى عاطل منهم ٣٠٠.٠٠٠ عامل لا يستطيعون إيجاد عمل ما و ٢٠٠.٠٠٠ عامل يمارسون أعمالاً وقتية

ومن الأدلة على تناقص دخل الفرد ، انخفاض مجموع استهلاك الفلاحين للأغذية الضرورية خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٢٠-١٩٣٨^(١) فقد ساقص استهلاك كميات الشعير والقمح واللحم والمسوحات والبقول خلال تلك الفترة ، مع أن سكان البلاد ازدادوا بنسبة ٣٥ ٪ ، ون كية ما استهلك من الشاي والسكر وإن كانت متزايدة ، إلا أن استهلاك الفرد الواحد من مجموع الشعب من تلك المواد كان في ساقص .

وقد تصاعدت أحوال الأعمال خلال الحرب الأهلية حتى بلغت عام ١٩٤٢ نحو ستة قروش أو ستين فلساً في اليوم ، إلا أن تكاليف المعيشة قد ارتفعت أربعاً وسبعين ، فتمت الدورة بلغت ثلاثة أمثال ما كانت عليه ومعنى هذا أن أحوال الأعمال تناقصت حقيقة على أن ميادين الأعمال انضمت وطروها انحسرت مما دعا إلى استخدام مئة ألف عامل في الأعمال الصاعدة .

ولأرب أن انخفاض مستوى دخل الفرد سبب انخفاض مستوى استهلاك أساس للمواد الضرورية لحياتهم ، خاصة مع تلك التي تزود الجسم

(١) C. Issaw , "Egypt, An Economic and Social Analysis"

(London, Oxford University Press for the Royal Institute of International Affairs, 1947).

بالطاقة الحورارة اللارمة له . فاقصر عداء الفلاحين على القبول والذرة والقليل من الحب أو اللحم ، فجمع عن هذا الحال تفتى كثير من الأمراض لاسيما الملر (حشوة الحديد) والكساح ، والعن اللبي ، فكان يقابل كل إصابة مرضية مكروية مثل لإصابات لمرضية الدخنة عن سوء التغذية^(١)

وانفلاح المصرى وإن عرف بالصبر والجلد وعدم التقدير ، يعيش في ظروف تفرغ امره من شدة تذيب وانحرها . وأن أساء الأرياف وانقرى ، وإن كانوا يعيشون في نوس مادي ، يعانون من حلاقيهم شملا ، كما يستدل من الإحصاءات الخاصة ما يرسك من حرمانهم في المناطق الريفية . وليس الأمر بغريب فلا يرجى من الاستغلال الاقتصادى عبر هذه النتيجة المحتية . وأشد الأحوال سوءاً تلك التي سكتف مديرتي قد وأسوان ، حيث تسيطر الشركات الكبرى على معظم الأراضي الزراعية . فقد كان لارتفاع أسعار المحاصيل خلال الحرب ، في هاتين المقاطعتين أسوأ النتائج . وكان من أثر سوء التغذية والفقر يدفع أن فتكت واحدة الملاية التي دخلت مكرويه المعروف ١ Amphiotes Gambia بلاد مصر بواسطة الفاثرات القادمة من عربى أفريقيا فتكا دريدا ، هناك أكثر من مائة ألف نفس من سكان بيك مديرتين خلال عام ١٩٤١ - ١٩٤٣ حتى أن النحاس بها اعترف و خطاب أقاءه في البرلمان المصرى عام ١٩٤٤ بأن ما أصاب سكان أسوان من كارثة كان نتيجة الفقر الناجم عن سوء توزيع الأرض وما يرافقه من طم وإحلاف . وقد صرح أحد ثلث عشرة شركة ستغل البحر الأعظم من لأرض في هذه المديرية

(١) صفحة ١٩١ - ١٩٥ من . Dr. Ali Hassan, (The Importance of Improvement of Standards of Nutrition in the Middle East) in Proceedings of the Conference on Middle East Agriculture Development, (Cairo, 1944)

مع جعل الفلاحين يعتمدون في عملهم على ما سقى الأرض
في شتاء هؤلاء استخدموه ولا تركوا يد من البطة وأحور وما زاد في عقيد
المصلحة أن الأرض حدد حصصه ، وهذا ما جعل ثمرات الأرض يتحكمون
بها فلاحين فيرمعون بذل إحصاء لأرض المسوية إلى ١٠٥ أحميرت لكل فدان
وبهذا أدت الحرب الأخيرة إلى ارتفاع الأسعار وأدت في دخل
الأفراد في قطار الشرق الأوسط لأخرى فبهرت في حاله الفلاحين
المصريين سوءاً ، وإن فسحت بحر الاستعدادات المعدي ، وهذا ما تسبب الأفق
الصناعي الانساع الذي تسبب املاذ مرحبه صدعه تنوع لعدد الكبير
من العمال العاطلين ، وبذلك أصبح المصنع تسبب للمصرف بالأرض من يطرأ
أى إصلاح على حاله الفلاحين ، خاصة وأنهم لم يولوا فائدة من عدم الإنفاق
الزراعي الذي سببه الحرب الأخيرة

حاجة البلاد للمعدات الصحية

إن ما يعانيه الفلاحون من أمراض وشتاء ، معصلة ، معمم عن حرمان
لفلاحين من الأرض أو عن قلة وريدهم فقط ، بل أن لأحوال القرية والمناخ
الخاصة ببلاد المصرية ، وما يعتك بها من أمراض وأوشة مشيرة في مياه
اشرب ومياه الإسمدة ، وما يحيط بهم من أدراك وأقدار نتيجة ندرة المواد
الصالحة إلى الماء ، وفقد ، علافة وثني تلك لمصلحة

ولا يحصى للتحدث من هذه العوامل من توجه الجهود إلى إنتاج الأبدى
المهمة كما هي موجهة إلى إنتاج الأرض ، وأن يحصل حره كسر منها إلى
بحث المثل كل الاحتمالية ومكاشفه الأوشة والأمراض التي يفتك بالشركا
هو يحصل للأمراض النبات قد حست القسمة مصرطروفا وإمكانيات محدودة ،

هي واحدة وارفة الصل وبن حرمت من الأمطار ، تعتمد حصوة ترسها
كل الاعتماد على مدى سطر فيضان ينه فاستعمل الأساليب الهندسية
الحديثة ويطبق الأبحاث العلمية تحولت نواحة إلى مزرعة واسعة مترامية
الأطراف ، لا يترك فيها حرة مهما صغر ، لا ويستعمل استعمالاً باهلاً والحكومة
تسيطر على مواردها سيطرة كاملة لأنها تهتم على أسباب الري ووسائل
الإرواء . وكما أن أحبار المناخ تشمل حراً كبيراً من أحداث الفلاحين في
إسكندرية ، كذلك يكثر أصحاب الأرض في مصر من المتحدث بما يدلون من
جهود لإقناع ولي الأمر لكي يراد ما يحضر لهم من مياه الري . ولهذا يصح
أن يقال إن الزراعة في وادي النيل من إنداع الإنسان ، تنوق إلى حد بعيد
على مدى استطره على العوامل الطبيعية وعلى التربة والماء ، التي لا تخضع
في غير مصر من لأقطار إلى سيطرة مركزية

على أن هذا النوع من السيطرة لا توسع دائرته لتشمل البشر الذين يخيمون
في أحوال وطروف سنة حدا فامساكن التي بأوون إنهم أ كواح قدرة
مسبة من طابن والقصب ، وأ كثر من ذلك أنهم بشر من مياه الألفية المتروكة
التي يفسدون فيها وتعوطون ، ويعملون روث الماشية بأيديهم متحسين منها
وقود كل ذلك يد على أن لسلطات المؤولة لم يحول أنه محاولة ، بالنسبة
إلى حصة الإنسان من أهل السيطرة على عوامل المحط والدافع أن الفلاحين
ويعون طبقة من أهل البلاد ، تفصلهم عن طبقة ماسكي الأرض التي تعيش
في القاهرة ، هوة سحبة ، وموطون ورة الزراعة يرفضون العيش بين الفلاحين
ولا يروون البرارح التحررية إلا ماما . وقد يوصف الطعام الاحتياقي القديم
في مصر أحداً بالطعام الإقطاعي ، وسكنه في الحقيقة يقتدر إلى السواحي الطيبة
من هذا الصدم أيضاً هل يشعر ماسكو الأرض في مصر بأية مسؤولية نحو
من يستخدمون من فلاحين ، كما كانت العلاقة بينهما في الطعام الإقطاعي القديم

إن أى إصلاح يود إدخاله على حالة الفلاحين لا يمكن أن تحدته الجهود الفردية التى يبذلها بعض المتورين من أساء الفلاحين ، أو التى تقوم بها المؤسسات الإصلاحية التعاونية ، وإنما يجب أن تحققها الدولة ، بقيامها بمشاريع حثارة من شأنها أن تحدث انقلاباً فى وسائل مياه الشرب وفى أساس الخدمات الصحية وفى مرافق الإسكان . وقد رسمت الحكومة المصرية مؤخرًا الخطط الأولى لعدد من المشاريع لإصلاح حاله الريف ولكنها عجزت عن القيام بها لأنها كانت تتطلب مبراية ضخمة لا قبل للدولة لتحمل أعبائها . مشروع ترويد انقري للمياه الصافية المقيمة مثلاً يتطلب نحو مئتي مليون جنيه ، أو خمسة أضعاف لمبراية العامة للتجارة المدرجية التى تبلغ أربعين مئيوماً من المبيعات . ولو فور هذا المسح مجموع الدخل الوطنى فإن سنته ستكون أكثر نسبة مما يقتضيه تحقيق مشروع بيردج Beveridge فى ربطاب العطس وهذا ما يجعل السلطات المصرية عاجزة عن القيام به فى الحروف الراحة . ومع ذلك الأمر فلا يحصى من القيام بهذه الأحداث إن أريد رفع معيشة طبقة الفلاحين حتى وإن كان ذلك إلى الحد الأدنى . وما نحن نحاول استعراض كلمة كل من تلك الأحداث الأساسية :

مياه الشرب والأمراض من العوامل الرئيسية التى تنبى مستوى المعيشة وأما عند الفلاحين انتشار الأمراض الطفيلية التى تنقل إليهم بواسطة مياه الشرب . نسبة المصابين بمرض البول الدموى بحسب ما يذهب إليه الدكتور محمد عبد الحائق^(١) قدر بحسب فى أدنة من مجموع أساء الريف . إن نسبة مدى انتشار هذا المرض فى الأراضى التى تروى إرواءاً دائماً تتراوح بين ٤٥ ٪

و ٧٥٪ . وإلى هذا الصنف من الإرواء يعري انتشار مرض البول الدموي ، إذ أنه ينتشر عن طريق حيوان قوسي دقيق يستوطن أقبية تصريف مياه التي يقتل فيها الفلاحون ويستغلون . كما في مناطق الإرواء بواسطة الأحوص و مصر العليا من مرض البول الدموي لا يقتل إلا نسبة قليلة من السكان لا يزيد عن ٥٪ . ويستدل من ذلك على أن المآسي المتأصلة عن هذا المرض بالأم الطام الرزعى المتبع والذي بدوره يتناقص الإسهال فتتخصص نسبة ما يصيب الفرد الواحد من المواد الغذائية الضرورية

ومن تأثيرات هذه الأمراض الطفيلية أنها تزيد في معاناة الناس من سوء التغذية ، وحتى في حالة وجود الغذاء الكافي ويسره هم فإن طفيليات تلك الأمراض من شأنها أن تضعف الجسم وتعمل على إيلام امتصاص ما يحتاجه من مواد غذائية . والطريقة الوحيدة للتغلب على تلك الأمراض هي ترويد القرى بمياه انقية المعقمة سواء أكان ذلك تنعيم مياه المستمدة من النيل وصحبها إلى القرى أم بحمر آبار ارتوية في القرى وبعدد دور الصحة الذي سس عام ١٩٤٤ محاولة الأولى إلى إصلاح الأحوال الصحية في البلاد عامة ، خاصة منه ما يخص ترويد المدن بالماء المعقم . فقد نصن هذا القبول مشاريع ذات كلفة لا يقل عن اثنين وخمسين مليوناً من الجنيهات موزعة على خمسة أعوام على أن مشروع ترويد القرى بالماء المعقم لم يكن سوى واحد من تلك المشاريع وهي تتألف مما يأتي :

١ - مشروع التوزيع العام لمياه الشرب : اقتصر هذا المشروع على المدن التي لا يقل سكانها عن ثلاثين ألف نسمة ، وعلى الجزء الجنوبي من مديرية القيوم ومعنى ذلك أن المشروع يروء أربعة ملايين من مجموع سبعة عشر مليوناً من سكان البلاد بمياه انقية معقمة . وتقدر كلفة هذا المشروع

١٠٠٠ر ٨٦٠٠٠ حيه . وإذا ما أريد أن يشمل المشروع تزويد جميع القرى والمناطق الريفية بالماء المعقم فيجب إنشاء آثار إدارية في ثلاثة آلاف قرية من مجموع ما في البلاد من قرى وعددها أربعة آلاف قرية . أما في القرى الباقية فلا بد من إنشاء مصحات على النيل أو على أقبية الري حتى يتدفق الماء ونعمته ثم تدفعه إلى القرى . وفي هذه الحالة تزيد كلفة المشروع إلى ١٤٩ر ٨٠٠٠٠٠ حيه . وصحامة الكلفة كانت عاملا مهما حال دون تنفيذ المشروع .

٢ — إنشاء مركز صحي في كل مدسة أو في مجموعة من القرى التي لا يقل عدد سكانها عن خمسة عشر ألف نس . وكلفة هذا المشروع ٥٧٠٠٠٠٠ حيه .

٣ — لقضاء على الأمراض المعدية كأول الدموى والاسكسوما : إن ٧٥٪ من مجموع سكان القرى يعانون مرض الول الدموى وبصفتهم يقاسون مرض الاسكسوما ويوصى المشروع بأن يعطى خطة عامة لتنظيم سكان اريف قرية قرية ضد تلك الأمراض وهذا المشروع يكلف ٤٥٨٠٠٠٠ حيه . وتزيد التغطية وقتي ، فإن من يشق من المرض سرعان ما يعود إذا ما تعرض إلى طفسيات المرض ثانية .

٤ — مضاعفة عدد المستشفيات في المدن وبطلب تحقيق هذا المشروع أربعة ملايين حفيه .

٥ — توسيع نظام محارى التصريف في المدن وتقدير كلفة هذا المشروع أربعة ملايين حيه .

٦ — مكافحة المل والبرا في مصر اليوم ٣٥٠٠٠٠ شخص مصاب بمرض المل لرتوى يقضى عليه منهم ٢٥٠٠٠ شخص سنويا . وتطلب تحقيق

مكافحة السل مليون جنيه كما أن إنشاء مستعمرات خاصة بالمصابين معرض
اللفرا يكلف نحو مليون جنيه

٧ - تخفيف المنقعات وكلفة هذا المشروع لا تقل عن ثلاثة ملايين
ونصف مليون جنيه .

المساكن : ومما قيل عن أحوال المساكن في القرى المصرية ، وفيه
الشيء الكثير من المنافسة . لأنه ليس في هذه القرى مساكن بالمعنى المفهوم
إذ أن الفلاحين يذهبون إلى أكواخ مبنية من الطين . وكيفية إنشائها أن تترك
سوق شعيرات القطن في الأرض ثم يكتسى بالطين . وتقالف الكوخ من ساحة
صيقة صعبة يذهب إليها أفراد العائلة ليلا مع ما يملكون من ماشية ، ومن عرفة
صغيرة في طرف من الساحة لا يبعد فيها تحفظ فيها العائلة ما تملكه من
من دواجن وأرانب وماعر . وثمة ما كان أحسن من تلك ، ولكنها قليلة
حدا بالنسبة إليها ، وهي هذه من الطوب . وهي أوسع من تلك ، وقد يكون
ما يورده وأبوابها لا تختلف عن تلك من حيث ما فيها من أقدار
وأوساخ وحشرات ومع كل ذلك تفصل هذه المساكن وبعد مرحلة إصلاح
بالنسبة للأكواخ ما دام من المتعذر على الفلاحين التعايش من فقر وما يقاسون
من فاقة ، سواء كان من الأجر أو الحاجر

وقد أثبتت الجمعية الملكية الزراعية في سجنم - القرية النموذجية -
بيوتاً نموذجية للفلاحين مبنية من الطوب غير المشوى . وتنتشر هذه المساكن
عن المساكن الأخرى بسطحها وسطافها ، فلها مزايا خاصة بالماشية وهذا
ما يجعلها طيبة سدياً . وكلفة إنشاء البيت الواحد من هذه البيوت تتراوح
بين ٢٣ و ٢٥ حمها ، حسب أسعار قبل الحرب الأخيرة ومع رخص هذه
المنارل فليس باستطاعة الفلاح أن يقدرها ويبنى مثلها لأنه لا يملك كلفة إنشائها

وفي الاقطاعات الزراعية الكبيرة ، وفي المزارع الحكومية يمش
الفلاحون في أكواخ طينية لا تختلف عن أكواخ القرى الأخرى . ولم تحاول
الهيئات الحكومية بعد إدخال أساليب جديدة للساء حياً بما يعرفه الفلاحون .
ويس من العو أن يقال لا قبل للإصلاح صلاح كوحه طلاء أبيض أو يعمل
له مهاد .

وقدارة المساكن الريفية لا تعزى إلى وساحة ساكنها بحسب ، بل إلى
اضطرارهم إلى استعمال روث الخاموس والحما وقودا . ثم يقوم به الفلاحات
جمع هذه الأقدار وبيع أفراس منها تعفها على سجون المزارع ولا ريب أنه
ليس على الحكومة أن تساعد الفلاحين لكي يستمضوا عن هذا النصف من
الوقود وانقدر نصف آخر ولكن ظروف الفلاحين وقلة وارداتهم
لا تمكنهم من استعمال الزيت العذبة وقوداً ، مع أن بلاد الشرق الأوسط
بعض ريوتها المقدسة .

طرق الإصلاح

ومعصلة الفقر في مصر فرادة من حيث تعقيدها وصلاح تأثيره . ولن
نحل هذه المعصلة ونحف وطنها بتحقيق بعض المشاريع الإصلاحية الشاوية ،
أو إجراء بعض التغييرات ذات الطابع النقدي ، مثل تشكيل الجمعيات
التعاونية وشر التعليم اربعي . فلا يمكن التغلب على الفقر العام الخيم على
البلاد لا يحصى من إحداث تغييرات واسعة تشمل البلاد بأسرها ، وذات
تأثيرات بعيدة الغور في حياة الناس ، كإحياء الأرض وإصلاح نظام التصرف
بالأرض وتصنيع البلاد

إحياء الأرض - ومصعده مساحات الأراضي التي ستغل زراعية هو

العلاج الأول والظاهر لهذه المعضلة: إبداء من اليسير توسيع الإنتاج وتكثيره في الأرض المشهكة زراعياً. بل على العكس من ذلك إن خير وسائل الاستغلال يدعو إلى ترك حرم كبير من الأرض بوراً. فلا كثر الإنتاج الزراعي لأبد من زيادة مساحة الأرض المستغلة فعلاً. وهذا سيلا لت تحقيق ذلك

(أولاً) تحويل دى مليون فدان من الأراضي الزراعية في مصر العليا كانت تسقى بطريقة الأحواض إلى دى دائم. وهذا ترداد مساحة الأراضي التي تستغل خلال موسم الصيف غير أن تحقيق هذا المشروع يتوقف على إكمال سد بـسى دى مارى في دور الإشب.

(ثانياً) توسيع مساحة الأراضي الزراعية بطريق حياى الأرض الميتة. أن المجموع السكى لمساحات الأراضي المستغلة للزراعة في مصر يسع ٧٨ مليون فدان ٥٣ مليون منها تستغل فعلاً. ومعنى هذا أن ثمة ١٨ مليون فدان من الأراضي القابلة للزراعة يمكن أن تستغل فعلاً ما أصلحت.

ولرى جميع مساحات الأراضي الزراعية زراعية دائماً، لابد من أن تتوفر كميات من المياه خلال فترة الفيضان تتراوح مقاديرها بين ٢٥ و ٢٤ مليار متر مكعب. ولكن معدل كميات ما يمكن وفرة من المياه في الحالة الراهنة لا تزيد على ١٢ مليار متر مكعب. وبذلك تصاعف كميات مياه الري فلن تنسر الزيادة في الأراضي التي تستغل زراعية.

لقد وضعت الحكومة خلال عام ١٩٢٨ - ١٩٢٩ مخطط واسع الشمول بمصاعفة كميات مياه الري. وأهم ما عمت به هذه المشاريع إعادة بناء سد اللات وتعمية سد أسوان (العملية الثانية) وإششاء حزان جبل الأولياء^(١) على النيل

Jean Anbault, les Grandes Lignes de Economie d'Egypte (١)
(Cairo Government Press, 1940).

الأبيض في السودان فكان من شأنه بعينه سد أسوان التي تمت مؤخرًا
أن إيراد استيعابه سبع خمسة مديرت متر مكعب بعد أن كان ٢٥ مليار
متر مكعب فقط . وإيراد استيعابه ملياري متر مكعب نتيجة إنشاء حزان جبل
الأوياء عام ١٩٣٧ . فأصبح بذلك حجم ماء الذي يتسكن حوضه سعة مديرات
متر مكعب بضمها ٢٥ مليار متر مكعب من الماء كانت تختزن في السد سابقا
والاستفادة من هذه الفصيلة الكبيرة من مياه الأبيض ، وضعت الحكومة
موقع تشييد سد بها لإصلاحها وسد ، شمال حوضه مساحته وسعة من الأرض
في شمال الدلتا سبع ٢٠٠,٠٠٠ فدان و ٥,٠٠٠ فدان من الأرض
التي كانت تقي بطريقة الأحوص ، و ٥٠ ألف فدان ، و ٥٠ ألف فدان في
نجد حمادي (تم عمله عام ١٩٤٠) ، و دومة مشروح كبير تصرف المياه
بدره أربع وعشرون محصة كبرانية لسحب مياه البصرة
وكان يورق الأراضي المقترحة حوضها في الدلتا كما يلي (١) .

مساحة ما عدا من الأرض في المنطق منه بالأوقية	مساحة ما عدا من الأرض في المنطق منه بالأوقية	مساحة ما عدا من الأرض في المنطق منه بالأوقية
٢٢٢	٩٢٨	١,٢١
٣٦٤	٣٤٨	١,٢٧
١١٨	٨٧	٦٢٥
٧٣٢	٢١٩	٣,٣٢١

على أن تم هذه الأعمال في نهاية ١٩٥٣ . وقد ما انتهى منها فسيتم
مجموع ما يضاف إلى مساحة الأرض التي تزرع فعلا ، نتيجة مشاريع إحياء

(١) Hussein Kameel Seim: Twenty Years of Agriculture Development in Egypt 1919-1939 (Cairo Government Press, 1940).

الأرض بنحو ٤٠٠.٠٠٠ فدان (أو أن يضاف ٦٠٠.٠٠٠ فدان إلى الأراضي التي تزرع فعلا) . كذلك سيضاف نحو ٥٠٠.٠٠٠ فدان إلى الأراضي القائمة للزراعة نتيجة استبدال الإسقاء بطريقة الأحواض بالإرواء الدائم ومعنى هذا أنه سيضاف ٤٠٠.٠٠٠ فدان إلى مساحات لأراضي التي تزرع فعلا ، أو أن يضاف مليون فدان إلى مجموع الأراضي التي يمكن أن تزرع .

ومع ذلك فيبقى نحو ٩٠٠.٠٠٠ فدان يمكن إحيائها ، إذا ما حان الوقت ونحو ٥٠٠.٠٠٠ فدان نسقى الآن بطريقة العصر بالأحواض يمكن أن يتحول بدونها إلى إرواء دائم في الظروف المناسبة . ولتحقيق هذا الجزء من المشروع لابد من خزن ثمانية مليارات متر مكعب من مياه الفيضان إضافة إلى ما يخرج منها الآن ، ولا يتيسر ذلك إلا ببناء سد حاراب على بحيرة (٧٦) في الحشة وعلى بحيرات البرث وكيوخا في أواسط أفريقيا ، وبالسيطرة على « السود » Sudd في السودان . ومنطقة السود هذه منطقة مستنقعات يتدفق فيها نصف مياه النيل الأبيض متحرراً ، وإذا ما أقيمت المشاريع التي تحول دون ذلك فستتضاعف كميات مياه الفيضان في النيل الأبيض شتاء وصيف ، فتستفيد من حرارة ذلك بلاد السودان ومصر على السواء .

و لتحقيق هذه المشاريع يسهل استغلال جميع مساحات الأراضي القائمة للزراعة في مصر تقريباً أي أن سنحل ٦٨ مليون فدان من مجموع ٧٨ مليون فدان ، وأكبر زيادة يمكن أن نأملها الأراضي الزراعية لن تتعدى ١٣ مليون فدان منها ٤ مليون فدان أصبحت نتيجة تحقق المشاريع الحديثة ٩٠٠.٠٠٠ مليون ستضاف إذا ما حققت مشاريع المستنقعات وتمثل هذه الكميات المضافة ستة في المئة من مجموع مساحة الأراضي التي تزرع فعلا . ويعتقد الخبراء أن الأراضي الزراعية بعد أن نضع حدها الأعلى من الإصلاح كافية

يحتاج ما يكفي لإعاشة ٢٢ مليوناً من الأتقي وهو العدد الذي سيصل إليه سكان القطر المصري عام ١٩٧٠ .

وإذا فرضنا أن جميع ما يمكن الحصول عليه من الأراضي سيتم إحيائه بعد خمسة وعشرين عاماً وسوف يكون رية ريدانيا، فستؤدي سرعة زيادة السكان البالغة ٢٥٪ من المجموع مع سرعة زيادة الأراضي الزراعية . والواقع أن هذا المقدار من زيادة الأرض نعتد إحيائه خلال خمسة والعشرين سنة القادمة . فعلى رأى عثمان أباطة ، مدير الأملاك الحكومية ، أن إحياء مليون ونصف مليون فدان من الأراضي الرية نعتد وقتاً لا يعمل عن تحسين عام . وإذا لم يلد من الإسراع في إحياء الأراضي الزراعية فإنه ربما على الفلاحين . وتقوم مشروع إحياء الأرض دائرة الأملاك الحكومية السعة ووزارة المالية وبعض الشركات الأهلية التي سمح لها شراء أراضي واسعة خلال الحكم البريطاني . وجرى السب الأول لهذا قدم مشروع . وتوقفه خلال الحرب العالمية الثانية إلى أربع كلمه إرمعا كبير . خاصة عندما تتعد الأراضي المراد إحيائها مشروع حكومية الأمر الذي يعمل دون وريعتها على المشتغلين فيها من الفلاحين .

أما في الأراضي السعة للشركات الأهلية ، خاصة منها شركة المحيرة^(١) فقد طمقت سياسة ذات فوائد أعم ، على أرضها الواسعة في الدلتا تنبع هذه الشركة نظاماً خاصاً سمح لأرض إلى الزراعة من شأنه أن يوفر صروفاً أكثر صلاحاً للاستخدام الزراعي مما هو الحال في الأحرار . لأخرى من املاذ وقد استطاعت الشركة بعملها هذا تشجيع الزراعة على ترك قراهم المزدحمة

والعيش في مساكن خيرة من كوكجه التي يعيشون فيها ، وبذلك جفت
من درجة ضغط السكان في مصر العليا وأوسطها

وأهم ما في نظام شركة البحيرة أن ملكية الأرض تنتقل إلى المزارع
إذا ما أصبح جزءاً من الأرض المخصصة له ، وقد وفقت لشركة عقده انماضت
ملازمة بينها وبين المزارع إلى تاريخ ٠٠ ر ٧٥ هذا على عشرة آلاف من
المتريين بمعدل ما يمتلكه كل واحد من المزارعين سبعة أقدية . وهذه المساحة
كثير كثير من معدل ما يمتلكه الواحد من المزارعين في الموحى الأخرى
من البلاد . فما عسى أنى مما يمتلكه شركة من الأراضي ومساحتها
٠٠٠ ر ٣٠ هذا في طريق الإحياء . ومن ملاحظ أن كلغة لإحياء في
الأراضي التابعة لشركة البحيرة من نصف كلغته في تاريخ الحكومية
فكلغة إحياء الفدان الواحد من أراضي الشركة لا تزيد على ١٤ حبياً ،
سماهي ٣٠ حبياً ، في المزارع الحكومية والخاصة كلغة لإحياء هذه يجرى
إلى عدة عوامل ، منها : هذا لأننى لم أكن ضاماً في حصوله على أراضي
زراعية . وإلى استبعاد وسائل آية أكثر وأحود مما يستعمل منها في تاريخ
الحكومية . وهكذا يمكن شركة من بيع لأرض إلى المزارعين سعر يقل
كثيراً عن سعر لأرضي الحكومية

ومن العرب أن المزارع الحكومية سبعة أقدية وهو يصبح منها ، لا
حرم يسير . وإذا ما شئت خير ، هذه مزارع عن لأسباب ، دعوا أن ذلك
يرجع إلى أنه لا يندى لعمالة في مزرعة سيرة لعائلة وراية الزراعة مثلاً ،
لأننى استؤمن بالسكان المزارع فيها ومشروع إحياء أراضيها قد توقف
حالياً من الحرب مع العلم أن على عدة بضعة أميال من لقرية تزدحم قرية
الجالياً بسكانها الذين عددهم ٩٠٠٠ نسمة . تعيش في مساحة من الأرض

تبع نف قدام وهذا يحصل . اعتد من الشدة والكثافة بحيث أن القطن
يرجع تحت لقمع قبل حصاده .

وحق إذا ما ريد في سرعة إحياء الأرض وردع كل قدام حديد في
الريادة سوف تكفي لتشغيل أربعة في سكان ولإعاشته فقط ولن يتيسر
رفع دخل الفرد الواحد من مجموع السكان . ومعنى هذا أن الإنتاج سيظل
محدودا لا يكفي لجميع أفراد الشعب ، وستظل سنة فاقة منه تعيش دون الحد
الأدنى من مستوى الحياة ، وسوف تزداد هذه النسبة كلما زاد الشعب تكانزا
ولذا فإن مشروع إحياء الأرض وحده لن يؤدي إلى رفع مستوى معيشة
سكان البلاد بعدادهم الحالي .

تصنيع البلاد . ومن نسير اسفل لدرجة ما يعيش من الشعب في نظامه
الاستغلال الزراعي ، ولن يحف الضغط على الأرض ، ولن يرتفع مستوى
عيش السكان . هذا ما نضع محل لاستخدام الصاعى ، وإدخاله في باب التجارة
من مصر إلى بلاد الشرق الأوسط الأخرى

وتوقف الشعب مع الصاعية على مدى السبع الأسوق الدخيلة . لقد
كانت الصاعيات المصرية سير سير بعدد نحو اتمهم من الحرب الأخيرة ،
وذلك لقلة رؤوس الأموال . أما اليوم فإن البلاد ذات ثروات كبرى ، ولها
سمة أقطار أخرى دون كبرى ، ولذا فإن يكون أس امل عملا فعلا في
تحديد الصاعيات منذ اليوم . فدين مصر على مرضية كفى لأن يكون أساس
لإعلاء كثير من مصاعبات . أما تخفاج هذه الصاعيات من صافة كهربائية
فيمكن أن توفده لخطات الكهرباء الحديثة مبنية على سد سويس . ولأمر
أن أهم العوامل التي تحقق تصنيع البلاد هي ندرة اليد العاملة تنمية وقدم
الأسوق الداخلية . الحرب الأخيرة أحدث كثير من معالم الصاعية

في امه مرة ، وأظهرت أن للعمل المصري دمية صناعية عالية ، ولذا يصح أن يقال أن مدرة الأيدي العاملة المصرية ست عملا حاسما في تأخير تصنيع البلاد .

أما قدس لأسوي الداخلية فهي لعمل المهر في ذلك لاسيما أن المحاص دخل الأفراد في شئ صو الرعية يؤثر بعد الأثر في مدى سعة الأسواق الداخلية . وعالم تتحدد إجراءات مصر من أجل تغيير نوعية ملكية الأرض من يزيد معدل دخل الأفراد ، وستظل الأسواق الداخلية في وضعها الراهن .

صاح طام المصري بالأص . من أجل العمل وتقصيره من أجل التمسك على مشكلة فقر هي أن يبيع معه يبيع بلاد شري ذرة . مساح إلى تقسيم ما لديهم من أراضي . عه حكوميه على الذين لا يملكون أرضا من الفلاحين أو الذين يملكون قسما صغيرة من الأرض لا يكفي بها ليد أودم . وقد يص لأول وهه أن هذا العمل غير على وأنه يؤدي إلى تناقص الإنتاج . لكن يؤكد أن تناقص هذه الخصوة ستكون في صالح البلاد . فالقطر لمصري خمسة الإنتاج مرعة عطش وحدة من من العسير السيطرة عليها .

ولاسيما أن دوائر الري تهتم على جمع مياه الإرواء ويهيمن على المناطق الزراعية طرق غير مناسبة . ومن الأمور الصرفة أن سيطرة الحكومة المصرية على رراعه بلاده أكثر شدة من سيطرة أية حكومة اشتراكية في العالم على ما في بلاده من مراع . ولذا من السهل عليها أن بعيد توزيع ملكية الأرض على الناس متعددة مقدار إنتاج لأرض أساس في التوزيع دون أن تتدخل في أساسيات الإنتاج . وهذا لا يدعو إلى الاعتقاد بأن الإنتاج سينافس أو أن سعة مساحات لأراضي الزراعية متبسط ، خاصة وأن الحكومة تستطيع أن تستمر في تنظيم المناطق الزراعية والدورات الزراعية ، كما تفعل الآن . ولن

نشأ مشاكل إدارية عن هذا الإصلاح ، وذلك لأن اتباع هذه السياسة في مصر أسهل من اتباعها في أى قطر من أقطار العالم

ولكن لا توجد في بلاد العالم عائق سياسية تحول دون تحقيق هذا الإصلاح أقوى مما هي في مصر فالمشوات المصريون المهيمون على القطن ، أهم ما ينتجه البلاد ، والتمتعون بثروات لملاذ وحيرات ، ولقدصون على مرافق القطر بأيدٍ حديدية يفعلون بها ما يشاءون . لهذا فبهم يعارضون أى إصلاح من شأنه أن يرفع مستوى معيشة الفلاحين والراعيين كما أن في بلاد كثيرة من الاقطاعات الواسعة تملكها شركات كبرى ، وقد رت الروابط الإنسانية من علاقات أصحاب هذه الشركات ومستخدميه من العرب والراعيين ، تلك الروابط التي تنفس تنورها في علاقات شيوع الفئروا بينهم ومع أن الحكومة سيطر سيطرة تامة على لإسح فيها لا سيعمل مودعه للحد من ناس أصحاب الأرض ، لأنها تمثل فئة ثلاث من الشعب ، وليس من مصلحة هذه الفئة اساع أية سياسة إصلاحية .

عند كشفت الحرب الأخيرة عن هذه الخفايا ، وكان من ضرورات الحرب أن تخفف نسبة مبيعات الأراضي التي تزرع قطن ، لكي تزرع قمحاً — المادة الضرورية غذاء السكان ، وقد اضطرت سيطر الحكومة إلى استعمال كل ما لديها من صعط من أجل تحقيق ذلك . ومع هذا عادت الحكومة فاشتت الحبوب من أصحاب الأراضي الزراعية ، ثمن عالية فارتفعت أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً جعل الفلاحين عاجزين عن شراء ما يحتاجون إليه منها .

كذلك أثبتت الفعارب في الحرب الماضية أن أية محاولة من أجل السيطرة على بلدات الإيجار كانت فاشلة فقد قدمت الحكومة عام ١٩٤٤ مثلاً لأئحة قانون يراده ثلثت بلدات إيجارات الأرض غير أن اللجنة المالية

و راعية في محبس السيد رقصت تلك اللذعة لألم كانت على حد رجليها
 « اعتد على حقوق ملكية وعلى الحرية » وري كان أظهر صوير
 لأساليب الخدم عند انصر بين أن تموين لأطعمة للشعب كان يصف باختلاف
 طبقه استهلكين ، فكانوا يورعها بحري بحسب راء الأفراد ووجدهم ،
 فالأغنياء ، من بعض أو من حسب الفقراء

إن كل ما حدث في ودي اسلم من أحداث ، خلال القرن الماضي ،
 أدى إلى دعم سيطرة ماسكي لأرض وريدها ، على رأس فقد أحدثت
 الإصلاحات التي دأبنا محمد على الاقطاعات الكبيرة ، فبدأت تلك
 لإصلاحات على سيطرة حدة احزاب القوم كانوا يسيطرون على اسلاد ومن
 الحكم العثماني ، فإليها عوضتهم بدل ما فقدوا من سيطرته ، أوصى راعية واسعة
 وقد صعدت هؤلاء ملكية ، فاصفوه منها من رضى جديدة ، فقد كان
 محمد على يرفع لأرض غير لظروعة على الأغنياء من ذلك ، وبعدها من
 احزاب أملا بصلاحهم وورعهم ، على أن يكون حق سيطرتها خلال مدة
 معينة وفي عهد محمد علي ملكة تلك الأرض إلى لأغنياء تمسكاً بها
 وقد صعدت الأراضي راعية خلال القرن التاسع عشر نسبة ٧٠ ٪ مما
 كانت عليه أولاً ، وكان يمتلك أغنياء الأغنياء من مصر من .

وقد قوى المدخل لأرض سيطرة الأغنياء ، ولأرض أن الحركة الحقيقية
 التي عرفتها مصر وهي كان يؤمن منها خير للملاد ، هي ثورة عرابي باشا الذي
 كان هو نفسه فلاحاً وسكن الاسكندرية أحدوها بصفه مدسة لإسكندرية
 عام ١٨٨٢ ، وبعد أن سطر الحكم البريطاني في مصر حاول اللورد كاتشر
 إصلاح وضع الفلاحين من عام ١٩١٢ ، من الخمسة أقدنة ، والذي حاول
 فيه مع نفسه ابراع التي سلح صاحبها أهل من حصة فدية ، ولكن هذا

الشرع من أثر في تغيير المصير ، بل ظل على ما كان عليه ، وقسمت بررع
وإن كانت أقل من حمة أقدمة

إن إصلاح مشاريع الري ولاشئت لهندسة اعظيمة لتي تضمنت عيها
لش الأرضى لبراعيه . والى لىوهدا بداعى كى لملاد ، ومت ٣٣ رؤوس
أموال برطانية وعلى سوغد برطانيى وسكة . يقصد من هذه لمشاريع
بإصلاح حال جمهوره لفلحين . ومم رد فى لخال سوء أى لفة لعل كى
استطاعت أى بصرف اسم لىس عن المساوى لداخلية ، وأن تحشد جميع
قواها الحيسيه من أعل حلق لخرى وطنية تقوى الحكم البرطانى ، لث
الأنحزاب لتي لم يكن لها مذهب سياسيه مسكرة وممتلئة من حياة شعب ،
وه كى يهدف إلى الإصلاح الإقتصادى وللمد لاجترعى . وهكذا فإن
جميع الأحداث التقدم السسى لى سمه اللاد كن من أجل دعم سلطة
الاشوات والأقدبة ومع كل ما من شأنه إحداث تغيير فى حالة الشعب .

وقد رادت العوامل لاقتصادية من سلطة ملكى الأرض فالإساع
المعبر للى سمته راعه المظن ، إمادة لى بعد المصدر الرئيسى لثراء طبقة
الأغنىاء ، دعم النظام لساندى لملاد كى لأن بررع لقص تقتضى استخدام
معدود كبير من لعمال فى لعمى عروسه وساعد على استعداد لعمال وسحيرهم .

ولس من أمل لإصلاح نظام ملكية الأرض ، حتى وإن كان ذلك على
مطاق محدود ، ما دام توريع لثروه وأسباب الحكم لاقبين شكلهما الراهن . إن
مشروع إصلاح نظام ملكية الأرض بنوفا على إحداث تغييرات سياسية
جوهرية ، وإلا فتصبح مشكلة لأرض يوم ما الدفاع الرئيسى إلى قيام ثورة
فى الملاد

أما عن هجرة السمه الخاصة عن مقصبات الإنتاج من الفلاحين ، فقد

يقال ، ب. العمل المصري لا يميل بطبعه إلى ترك بلاده والمهجرة منها لأنه عاجز
عن ذلك . وسبب عجزه افتقاره إلى الدوافع الفكرية والحسية التي تمكنه
من تكيف نفسه حسب ظروف البلاد الأخرى . وحقيقة أن أهم ما يفتقره
من ذلك فقره الشديد واقتطاعه عن العالم الخارجي . فهذان العاملان يحولان
دون هجرة الفلاحين من قسم وادي النيل إلى قسم آخر منه ، أي من مناطق
مصر العليا المكتظة بالسكان الذين يعانون شدة الفقر إلى منطقة الدلتا حيث
يقل السكان ويمتد إلى الأيدي العاملة . ولو أن الدولة تحاول تشجيع الهجرة
الداخلية والخارجية لتطلب الشعب على تلك العوائق وعندها أن حيز قطر يتسع
لاستيعاب المليونين من الفلاحين الذين يعيشون عن مقتضيات الإنتاج
في مصر ، هو العراق حيث السطح والأحوال الزراعية متماثلة مع الأحوال
السائدة في مصر . فإذما استطاع العراق توسيع مجالات الري فيه ومصاغة
أراضيه الزراعية ، وأصبح نظام تنكيته فيه قابلاً ولازم سيتسع خيم ما يريد
عن حاجة مصر من الأيدي العاملة . ولكن إمكانيات الهجرة إلى العراق
تتوقف إلى حد بعيد على إحداث تغييرات سياسية في هذا القطر أيضاً ،
وإلا كانت الهجرة إليه بمثابة نقل الفلاحين المصريين من عبودية إلى
عبودية أخرى

الفصل الرابع

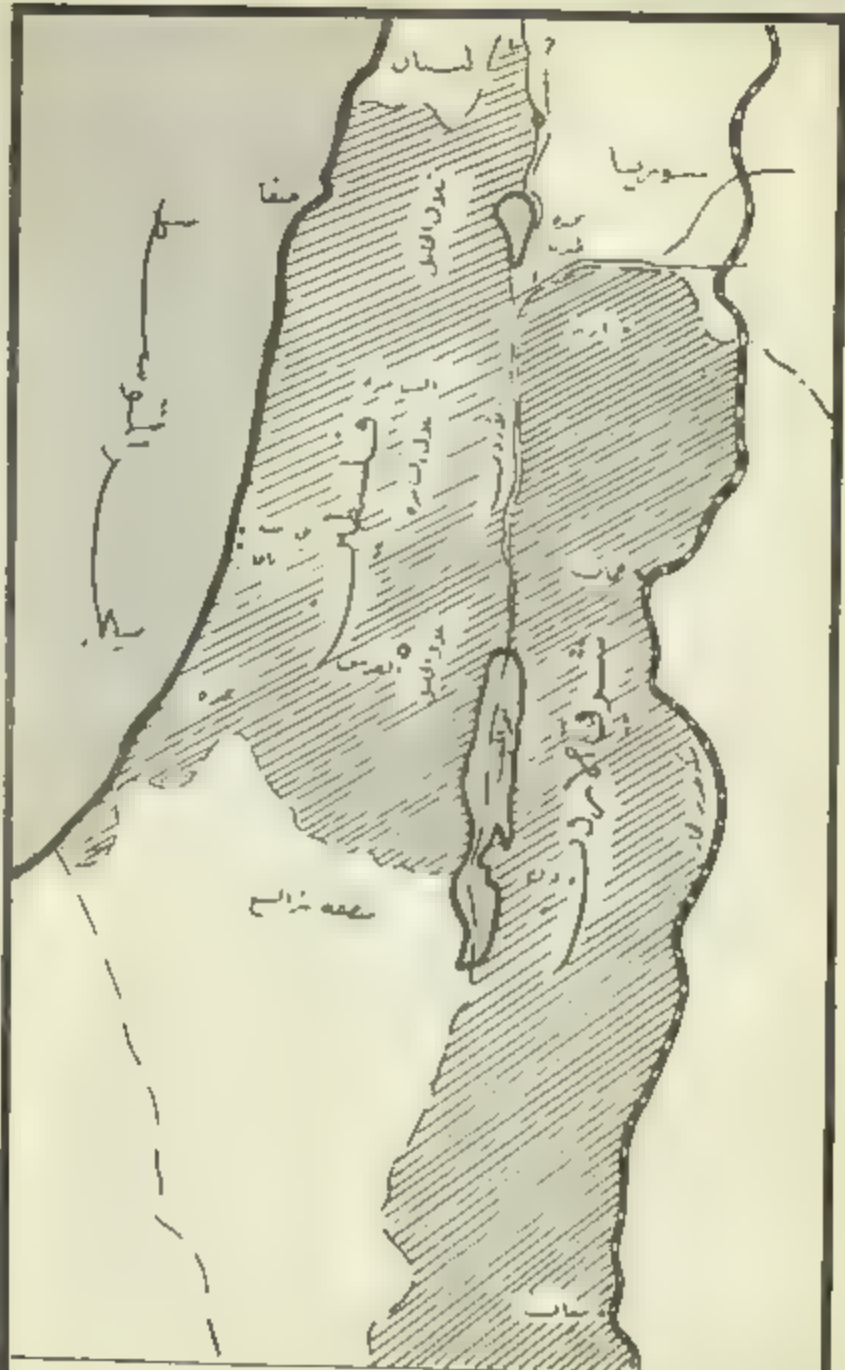
فلسطين

أرضها وسكانها

تعقبا على ما نشره الدعاية عن إمكانيات فلسطين الزراعية ، من الضروري ألا يعب عن ذهن القارئ أن فلسطين قطر صغير وأن ترثه قليلة السمك وغير خصبة . وحير وصف يحمل وضع البلاد الزراعي هو « أن فلسطين ذات تربة صخرية كثيرة الأعشاب والطيبات » . ومساحة أراضي فلسطين لا تزيد على مليونين من الأفدنة ، يسكنها نحو ٨٧٠.٠٠٠ من الفلاحين . وفيها مساحات من الأرض مقروكة يمكن أن تصاح فتشغل زراعي إذا ما توفرت لها أسباب الري وحتى في حالة إروائها فإن مقدار الإنتاج فيها ليس عاليا إذا ما قورن بما تنتجه الأقطار الأوربية

في إنتاج القمح في فلسطين واطلنا بالنسبة إلى إنتاجه في أقطار الشرق الأوسط . فقد كان معدل إنتاجه خلال السنوات ١٩٣٤ - ١٩٣٨ ثلاثة قطاير إسكلمرية^(١) لكل فدان . وحتى المزارع اليهودية الواقعة في المناطق التي لا تتطلب زراعتها إرواء فإن معدل إنتاجها لا يزيد على خمسة قطاير لكل فدان . وهذا أقل من معدل إنتاج الأرض في الأقطار الأوربية وقدره ٩٥ قطار لكل فدان . وسكاد يكون مقارنا إلى معدل إنتاج القمح في بلاد

(١) أقطار الإسكلمرية جديد ١٩٣٤ وطلا إسكلمرية ٥٦ كيلو غرام تقريبا



مناطق الزراعة في فلسطين وشرق الأردن
 لم تنسج القاطن الزراعة في منطقة نزالج لها عذر
 مبرره وبعث في

شرق أوروبا ، ويكفى للاستدلال على مدى عديد محال تقديم زراعة الحبوب في فلسطين ، أن يعرف بأن لو اتبعت فيها أحدث الطرق الزراعية و أكثرها استدراراً للإنتاج ، فمن نتج أكثر من عشرة الأسابيع الدنية المسعة في بلاد اسكندرية ولكن إذا ما توفرت أسباب الري من سنة الإنتاج سترفع حتى تنتج سنة الإنتاج في القطر الأوربية على أنها ستصل أوطأ من سنته في بلاد عرب أوروبا ، وذلك لأن كلفة الري مبروعة عالية جداً ومن مصادر الماء في القطر محدودة كل اتحاد

ومن عوامل نقص الإنتاج في هذا قطر غنت رنته ، إن الساعات أصعب ، تلك تركها صعبة لمباشرة فروع عديدة ، كالأل زراعة التلال زراعة مستديرة أصعب التربة وفقد وعينها ، والدافع ما منفق إليه التربة هو للإقلال من الزراعة لا الإكثار منها ، ويخرج مباحث التلال والإقلال من زراعتها ، والإكثار من زراعة أشجار العايات ، وتعدد رعي الماشية في مناطق معينة كالحقيقة أن صلاح كمادة الترع لإسحابه من المنطقة الزراعية في هذا القطر من المعصية هي كيمه وديه التربة من التفتت ، وتحسين حصصها بامناع سياسة زراعية قومية موحدة ثابتة ، وما راد في تعقيد هذه المعصية وحوادث حداثتين غير مستحتمتين في قطر صغير واحد .

ولا ريب أن سرعة نمو سكان الأرياف والتربة في ظروف الزراعة غير الصالحة هذه ، من العوامل الفعالة التي تهدد الإنتاج الزراعي فقد كان نمو مجموع سكان فلسطين خلال الخمسة والعشرين سنة الماضية سريعاً جداً ، فقد تصاعف اليهود من السكان ستة أمثال ما كانوا عليه عام ١٩٢٢ ، وتصاعف العرب من السكان مثلي واحدون التالي يوضح ذلك خير توضيح :

سكان فلسطين بين عامي ١٩٢٣-١٩٤٦^(١)

السنة	مجموع السكان	السكان العرب	السكان اليهود
١٩٢٢	٧٥٢,٠٤٨	٦٦٨,٢٥٨	٨٣,٧٩٠
١٩٢٣	٧٧٨,٩٨٩	٦٨٩,٣٢٩	٨٩,٦٦٠
١٩٢٤	٨٠٤,٩٦٢	٧١٠,٠٣٧	٩٤,٩٢٥
١٩٢٥	٨٤٧,٢٣٨	٧٢٥,٥١٣	١٢١,٧٢٥
١٩٢٦	٨٩٨,٩٠٢	٧٤٩,٢٠٢	١٤٩,٥٠٠
١٩٢٧	٩١٧,٣١٥	٧٦٧,٥٢٦	١٤٧,٧٨٩
١٩٢٨	٩٣٥,٩٥١	٧٨٤,٢٩٥	١٥١,٦٥٦
١٩٢٩	٩٦٠,٠٤٣	٨٠٣,٥٦٢	١٥٦,٤٨١
١٩٣٠	٩٩٢,٥٥٩	٨٢٧,٧٦٣	١٦٤,٧٩٦
١٩٣١	١,٠٣٣,٣١٤	٨٥٨,٧٠٨	١٧٤,٦٠٦
١٩٣٢	١,٠٧٢,٨٢٧	٨٨١,٦٩٠	١٩٢,١٣٧
١٩٣٣	١,١٤٠,٩٤١	٩٠٥,٩٧٤	٢٣٤,٩٦٧
١٩٣٤	١,٢١٠,٥٥٤	٩٢٧,٥٧٩	٢٨٢,٩٧٥
١٩٣٥	١,٢٣٠,٨١١	٩٥٢,٩٥٥	٢٧٧,٨٥٧
١٩٣٦	١,٢٦٦,٦٩٢	٩٨٢,٦١٤	٣٨٤,٠٧٨
١٩٣٧	١,٢٤٠,١٧٩	١,٠٠٥,٩٥٨	٢٣٤,٢٢١
١٩٣٨	١,٢٤٣,٥٢٨	١,٠٢٤,٢٠٦	٢١٩,٣٢٢
١٩٣٩	١,٢٥٠,١٦٩	١,٠٥٦,٢٤١	١٩٣,٩٢٨

(١) أن الإحصاءات الخاصة بالسكان ١٩٤٤-١٩٤٦ حسب طرق مختلف عن تلك التي تمت في السنوات سابقة ولذا لا يمكن مقارنة هذه الإحصاءات تلك المذكورة في الإحصاءات تجري من عام ١٩٢٢ إلى ١٩٣٠ في منتصف العام وشهر أرقام عام ١٩٣١ في عدد السكان عند تاريخ الإحصاء. أما تلك التي تخص الأعوام ١٩٣٢ - ١٩٤٦ فتشير إلى عدد السكان في يوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من عام

لـ	مجموع السكان	السكان العرب	السكان اليهود
١٩٤٠	١,٥٤٤,٥٣٥	١,٠٨٠,٩٩٥	٤٦٣,٥٤٥
١٩٤١	١,٥٨٥,٥٥٠	١,١١١,٣٩٨	٤٧٤,١٥٣
١٩٤٢	١,٦٢٠,٠٠٠	١,١٣٥,٥٩٧	٤٨٤,٤٠٨
١٩٤٣	١,٦٧٦,٥٧١	١,١٧٣,٥٧٩	٥٠٣,٩١٢
١٩٤٤	١,٧٦٤,٥٢٢	١,٢١٠,٩٢٢	٥٥٣,٦٠٠
١٩٤٥	١,٨٣٤,٩٣٥	١,٢٥٥,٧٠٨	٥٧٩,٢٢٧
١٩٤٦	١,٩١٢,١٣٣	١,٣٠٣,٨٨٣	٦٠٨,٢٥٠

أن تزيد السكان اليهود في هجرتهم ، كما رده العرب فيعزى إلى نمو عدد المواصيع و تزايد عدد المزارعين سنة تلو سنة ، فزاد السكان من ٢٣,٢٧٠ نسك في أعوام ١٩٢٢ - ١٩٢٥ إلى ٣٠,٧١٠ نسك في الأعوام ١٩٤١ - ١٩٤٤ و تحلى النمو الحصى للعرب من سكان البلاد بكثرة عدد مواليد المسلمين ، حتى أن هذه النسبة تعد أعلى من نسبة المواليد في أي قطر عربي آخر ، وليس لها أعلى نسبة للمواليد في العالم كله . ومارت هذه النسبة في ارتدادها دون أن تبدي أي ميل إلى الانخفاض بعد . فمما نسبة وفيات الأطفال فقد انخفضت من ٢٠٠ لكل ألف مولود خلال العقد اشلت من هذا القرن إلى ١٠٠ لكل ألف مولود عام ١٩٤٤ ومع ذلك فمارت نسبة الوفيات عالية ، وأن عدد وفيات الأطفال الذين دون الخامسة تقرب من نصف مجموع وفيات السكان المسلمين . على أن من شأن إصلاح الأحوال الصحية في البلاد تقليل تلك النسبة الأرا الذي يحمل نسبة تزايد السكان في تصاعد مستمر .

ومع أن سكان الأرياف والعري أخذوا في التزايد فإن نسبتهم إلى مجموع

سكان البلاد ماثلة للتناقض فقد اجمعت هذه السنة من ١٩٢٢ عام ١٩٤٤ إلى ٥١٪ عام ١٩٤٤ كما يتضح ذلك من الجدول التالي :

سكان الأرياف المستقرون

سنة	المغرب	الجزيرة	المجموع
١٩٢٢	١٢٧,٦٩٢	١٥,١٧٢	١٤٢,٨٦٤
١٩٢٩	٦٠٢,٣٨٧	٤٦,٩١٣	٦٤٩,٣٥٣
(١)			
١٩٣١	٥١٩,٠٥٢	٢٩,٢٧٦	٥٤٨,٣٢٨
١٩٤٤	٧٣٢,٨٧	١٣٨,٢٢٧	٨٧١,١٠٧

ويؤلف المسلمون الاكثرية الساحقة من سكان القرى والأرياف، إذ أن اليهود متحضرين في المدن فيؤمنون ما قرب من نصف سكانها. ونحسب ما أورده لجنة التحقيق في تقريرها Report of the Anglo-American Committee of Enquiry أن مجموع شتمين، زراعة سيصبح عام ١٩٧٠ نحو ١,٢٧٠,٠٠٠ نسمة، إذ ما طلت سنة تزيد في تعدادها، وفق توزيع السكان بين الزراعة والصناعة كما هو الآن^(٢)

هذه الزيادة المستمرة في عدد سكان البلاد والتي يؤمل أن تبلغ ٥٠٪ مما في البلاد من سكان هي التي تدعو لأن تنبع النمو الزراعي في سيره حطاً منظمة، على أن يهدف هذا التخطيط الزراعي أولاً إلى المحافظة على التربة

(١) هذا الإحصاء أمره نظام الإداري لعام ١٩٤٤. أوجع إلى الفصل السادس من هذا الأول من التقرير A Survey of Palestine الذي طبع في شهر كانون الأول من عام ١٩٤٥ وكان في عام ١٩٤٦ لإرشاد لجنة التحقيق الإنكليزية الأمر. كما و. م. ر. في ملحق ومن طبع في سنة ١٩٤٦.

(٢) ص ٢٠ Report of the Anglo-American Committee of Enquiry Regarding the Problems of European Jewry and Palestine Cmd 6808 (H. M. S. O. 1946).

وإصلاحها بصلاحه بطريقه أخرى ، والإقلال من دوائه التلار دينا إصافه
 إلى السيطرة على مدطق الرعي ، وبأنه يجب أن يرمى إلى الإكثار من الأرض
 حتى يمكن أن تستغل بمرعى فسرعة تزايد سكان القرى والأحاف يؤدي
 إلى الإكثار من الضغط على مباحات الأرض التي تزرع حديثا ، فتهدد قابلية
 إنتاجها ، ولا سيما في مبع ذلك لا بصلاح الأرض لمروكة وإعدادها للزراعة .
 إن مقدار الأرض التي يمكن أن تصحق ونهها للزراعة حسب مدة طوالة
 موسمها للتدش سريسي ، فإن سمه الأرض مسطحة زراعية مشكوك فيها لأن
 ثمة مدطق تزرع بزرعة مدفعة ذات سطح ذي ميل مع الأرض في أحياء
 ورمي الصخرات ، كما أن هناك مدطق أخرى تترك رعي حلال موسم الشتاء
 ويطلق أن هذه الأرض يمكن إصلاحها وحفظها بزرعة على وسمي
 أصدر حكومته هذه الأرض في "مروكة" سمه الأرض مستعمرة .

تصنيف أراضي فلسطين بحسب استثمارها^(١)

نوع الأرض	عدد	مساحتها بالهكتار
الأراضي الصحراوية	١	١٨٠
أراضي بزرعة مدفعة	٩	٢٢٢٢
أراضي بزرعة	٤٤	٤٤٠
أراضي (أو كسب مد)	٥	٣٧
أراضي مروكة (مروكة)	٤	١٠
مجموع	٦٦	٢٦١٢١

(١) لدولة الفلسطينية ٩ هكتار أو ٢٥٠ هكتار قرى أو ١٠

متر مربع تقريباً

إلى مساحة الأراضي التي تزرع فعلا الآن لا يزيد على ٨٠٠٠٠٠٠ دوم
أو ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ فدان تقريبا . وتتوزع هذه بين حبوب فلسطين وفيه ١٥
مليون دوم والأحراة الأخرى من البلاد وفيها ٦٥ مليون دوم . والقسم
الحقوقي من فلسطين يعرف بمنطقة نهر السبع أو النقب . وتغرب مساحة هذا
الجزء من مجموع مساحة الأجزاء الأخرى . ويقدر ثلاثة عشر مليون دوم
غير أن هذا الجزء الكبير من البلاد لا يستغل منه إلا جزء يسير جداً هو القسم
المحاور للصحراء

و بحسب ما كان يدعيه خبراء الوكالة اليهودية ، منذ بيف واثني عشر
عاماً ، وأن مساحة الأراضي القابلة للزراعة في فلسطين تزيد على ما وُرع منها
الآن . وعدم ذلك في الإمكان إضافة ٢٥ مليون دوم من الأراضي التي
لا تزرع الآن ، إلى القسم الشمالي من القطر البالغ مساحته ٦٥ مليون
دوم ، وبالإضافة إلى ذلك فثمة إمكانيات كثيرة لتوسيع الزراعة في حبوب
فلسطين إذا ما توافرت إمكانيات ذلك . غير أن حكومة فلسطين ، في بادئها
أمام خمسة بيل عام ١٩٣٦ ، أظهرت أن إمكانيات اتساع الزراعة
قليلة جداً إن لم تتوفر أسباب الإيواء . وبحسب ما ذهبت إليه أن مجموع
الأراضي القابلة للزراعة في شمالي فلسطين لا يزيد مساحته على ٧٠٠٠٠٠٠
دوم أي أكثر قليل من مساحة الأرض ، التي تزرع الآن فعلاً^(١) . أما الأراضي
الواقعة في حبوب القطر فقد أثبت البحث تعدد مصادر لماء فيها عدا
مخزئ المحاور للمحار ، ولذا فإن إمكانيات شرب الزراعة في هذه المنطقة القاحلة
تتوقف إلى حد بعيد على حاج التحارب التي تحرق الآن ، وبخاصة برزراعة
السيارات التي لا تتطلب إسقاء

ويستدل بم تقدم أنه من السهل الاعتقاد بوجود مساحات واسعة من الأرض التي يمكن صلاح زراعتها دون توفير أساليب الري وقد سبق للحجة التفسير أن استعرضت بمكانيات وسيع محلي الري ، ونظم مصدر مياه الري في البلاد ، وما وصلت إليه من مساحة لأرض التي يمكن استغلالها بإضافة إلى مساحتها الآن لا تزيد على ٥٠٠ ٠٠٠ دونم أو ٨٧٠٠٠ فدان^(١) .
وتؤلف هذه المساحة ٧٠٪ من مساحة الأرض التي سقي ولها بقدر مخصص مليون دونم أو ١٢٣٥٠٠ فدان

وما لا شك فيه أن جميع مساحات الري يمكن زراعتها في ظروف الزراعة تربية عملاً ، وإضافة إلى ذلك تربية الأبقار في الماشية المحلية والتي يجب ألا تستغل في حال من الأحوال ، ووجه تسميته من التفتت .
وكما أن الصعق على الفترة مزارع كبير ، كذلك أدت زيادة عدد سكان الأرياف إلى الإفراط من معدل سعة تربية وولي لإكثار من عدد العمال الزراعيين الذين لا يتسكبون أرضاً ، ففي عام ١٩٣١ كان مجموع سكان القرى والأرياف ٦٤٨.٥٣٠ نسمة ، فبنوا في عام ١٩٤٤ نحو ٨٧٢.٠٩٠ نسمة .
وكما جاء في تقرير حوسن وكروسي عام ١٩٣٠ عند كان معدل مساحة لمزرعة الواحدة ، كما أظهرته الدراسات التي أجريت عام ١٩٤٤ في قرى خمس ١٢٥٠ فدان فصار ١٠٥٠ فدان^(٢)

ولم يجمع الباحثون مدعى ما كان معدل مساحة لمزرعة أو حدة

(١) Palestine Partition Commission Report Cmd 5854

(H M S. O, 1938), P 62

Palestine General Monthly Bulletin of Current Statistics, (٢) January March, 1946. P 56.

(٧ - الأرض والقرى)

كفى زويده أحمق، أخذ الأذى من أسنان العنق، فالسرحون هو سموم
 John Hope Simpson في عهد ش. أخذ الأذى لأسباب العنق بعد
 توفده استعلان قبل من ١٣٠ دونه و ٣٢ فد، ووجد أن نصف الأرض
 يسقى فحسب أن نصف مساحة الأرض مستعملة عن ٤٠ دونه و ٩٨ فد
 أما في أرضي العنق، أوى السرحون من من في مروج مساحة من ١٥
 و ٢٠ دونه، وبين ٢٩ و ٣٧ فد^(١). هذه الأرقام تبدو لأول وهلة
 عالية جداً، ولكن سرعة ما تنصح سرحون به غير غيرت غير أن حصونه تربة
 في هذا القطر جرد صعبة

من ذلك يستخرج أن الأثر في مساحة من تربة من سكان
 العنق في مروج لا يصلح من حد لأدى من تربة العنق وهذه مصيلا
 وإحصاءات كافية عن معدل مساحة الأرض التي موزع لأحمق حد لأدى من
 أساليب العنق هذه يرى في تقرير معروف - Survey of Palestine^(٢)
 من شأنها أن تحدد معدل مساحة مزرعة واحدة في أساليب
 الخفيفة، غير أن جميع بحث الأثر على كثير من معدل مساحة الأرض في
 تزرع فعلا

ومما يربط الأرض في تزرع في ٥٠٠ هـ و ٦٠٠ هـ يخص قسم أكبر
 من سكان البلاد العرب من أن مشوا في مستوى مع لأخص حد كذلك
 أن الضغط على هذه الأرضي حد شديد نتيجة زيادة استعلان تربة والكتار
 في الأرض سد ما قسم بين عدد من السكان ولكن من نتائج هذا التقسيم

(١) The Royal Commission on Land Settlement and Development (1930) P. 164
 (٢) صفحة ٢٧٢ - ٢٨٩ من التقرير

أشياء فنية كميات، تساح لأرض، ووحى في حدة صلاح به مصرى، لأرض
وصم تراب الصخرة معظم، بعض، بين، تير ديث على الإلتحاح، يكون
كثير جداً، ومعنى هذا، زيادة مستعدة سكان القرى والأرواف
وتقدر، أربعة ألف شخص، ويمكن أن يقطع عيب، دون أن يستعمل
مستوى الحياة في مصر، وأن قبل حصوله فترة، من سوف يريده كثيرة
في مساحة الأرض، أى أربع مائة، وتحقيق هدف، تزداد مع، بعد مستوى
المعيشة بوضعها الحالي، لأمر من، زيادة مليون فرد، أو أربعة ملايين دوم
إلى مساحة الأرض، التى تزرع فعلاً الآن، على شرط ألا يفسد، حساب
العائلة الواحدة من الأرض، عن عشرة أفدنة، وثبت كسب هذه الزيادة متعددة
بغير توفر أساليب الري والإسقاء، فقد أصبحت مستحيلة، بهذه استعمال الأرض
استغلالاً كاملاً، ولا مساعدة من جميع ما فى البلاد من مقدار، مهمة جداً
وعند موضوع، تاليف، ومدرس فى السموات لأخير.

ومندل شر تقرير لجنة، لـ P. C. Commission عام ١٩٣٧ فيه
الصهيويين، بحث كنز، وواسعة حول كيفية معالجة أساليب الري والإسقاء
فى هذا مصر، وقد قدموا عدة اقتراحات، لم يتصاعف مصادر المياه
فى البلاد، على أن جميع الاقتراحات، راجع، وثق، بمسكرة القنالة
بممكن السيطرة على وادى لأرض^(١)

W. C. Lowdermilk, *Palestine, Land of Promise and of Gol* (١)
Jan. 1944, and R. R. Nathan, *The Problem of the Palestinian Land*
Problem and (Washington, Public Affairs Press, 1946). Memo-
randum No. 14, *The Palestine Government to the Peel Commission*
examines this Project in detail. Palestine Royal Commission, Memo-
randa Prepared by the Government of Palestine; Colonial No. 133 (H. M.
S. O. 1937). Pp. 65-68.

في مياه الأردن في الظروف الزاهية لاستعداد مياهه عند مطلق ،
 ذلك لأن لهر في أكثر أجزائه ، بحري في وادٍ محقق باسمه بالأرض
 الواقعة على طرفيه ، ولا يستعد من مياهه في الزرع إلا في حره يسير من واديه
 تقع بين لال الخيل من حاب وهصمة شرق الأردن من حاب آخر .
 ولابد ، الاستعداد من مياه هذا الهر رر عيا ، من رفع مستواه في أطول
 قسمه ، يثاقاة على استقامة الأرض الحامية توري بحراه الحبال ، لكن ذلك
 سؤدى إلى توقف أعمال « شركة فلسطين الكهربية » من جراء تغيير بحري
 الهر ، هيراجون دون ساقط مياه الهر إلى مستوى دون مستوى بحيرة طبريا
 وللتنص على هذه مشكلة يقترح مؤدو هذا المشروع إحصاء مداهم
 الأبيض المتوسط إلى ودي الأردن ، وذلك منى للشركة وعند العودة الكهربية
 من ثم ساقط مياه البحر من مستوى البحر إلى مستوى أودى ، وإن أدى
 ذلك إلى تحول ماء الأردن إلى مياه ملحة .

أن كلفة هذا المشروع كبيرة ، كأن مقدراته إلى يمكن أن تستخدم
 من أجل براعة شكون قسلة ، سنة حكمه مشروع . ولا بدع فإن الأردن
 ليس « بحر العظمى » سوى شر محيل والتعكير ، وبالإضافة إلى ذلك فإن في
 بشارة القدرات مستوى العلى مثل كل قنية عديدة ، وكذا الأمر في تنظيم
 معابر البحر وودى إلى تقاطع مع بحراه وادى مثل مياه من أعلى التلال
 إلى وادى البحر حلال موسم الأمطار في حارة بشارة القدرات لا يحمي من
 برار مياه وودى ، بما فوق القدرات ونحوها . ومن جهة عدد كبير من المعابر
 إلى يكلف أمر احفاته على جانب كثير من المياه متدفقة من ودي يسير
 بحريها من عند إلى عند

والأمر من غير حول مقادير الأرض إلى يمكن إسفاؤها نتيجة هذا

المشروع ، فإن المستقر مائة أحد جبراء كالة اليهودية ، يقدر هذه المساحة
 ٩٩٠٠٠٠ ر ٢٠٠٠ دوسم أو ثلاثة ربيع المليون من الأقدمة . على أن ما قدره
 من المساحة لا يسقى من مياه نهر الأردن وحده بل من مياه نهرى الليطاني
 من لبنان ونهر ايمموك المنساب من سوريا إلى شرف الأردن ولا ريب أن
 استخدام مياه هذه الأنهر تطالب عقد اتفاقات بين الأقطر المذكورة وهذا
 من الأمور بسيرة الظروف السياسية القائمة . وقدر اخرون مساحات
 الأراضي المصفاة ، والتي تتفق بيعة ذلك المشروع ، أقل مما قدره ذلك
 الخبير إلا أن لجنة بل رى أن مقدار الأراضي التي يمكن أن يستعمل زراعية
 إضافة إلى ما يستعمل منها الآن ، يتراوح بين ٧٠٠٠ و ١٠٠٠٠٠ فدان
 ومما يبع تقدير الخبير ٩٧٠٠٠٠ هـ . وهذا مبلغ ضخم جداً ، لا يمكن تصرفه حتى
 وبأن أدى المشروع إلى جنياء خدأ على من لأرضى الزراعية . ولو قدر أن
 تصرف هذا المبلغ الضخم من على أعمال الري في أقصا الشرق الأوسط
 لأخرى كالمغرب أو سوريا مثلاً لأجبا أقصا ما عطية من الأرض التي
 تستعمل زراعية

وعلى كل حال فإنه من المتصور إصدار حكم على مدى ما يمكن تحقيقه من
 هذا المشروع ، نظر إلى اعتبارات اقتصادية متعددة ، سم وأن المشروع ليس
 إلا دعاية صهيونية من أجل ادخال القومي اليهودي ، لا قصد منه الاستغلال
 لاقتصادي ، كما لا يرحى منه بطة ما تتطلب من كلفة وظروف السياسية
 القديمة المتصفاة مستغل فلسطين متحدد ما إذا كان هذا المشروع مبعثه إلى
 حيز الوجود أو لا يظهر . ومن الحق أن مباشرة ما لم تتوفر أراضي جديدة
 يستطيع الجمعيات اليهودية استلاكها وب كانت الدوافع لإقامه مثل هذا

المشروع دوافع سياسية في حين لأول ، ولا يرحى منه أن يكون عادلا من
 عو من برائة ضغط الملاحين العرب على أخصيهم ، كذلك من ساعد للتخفيف
 من وطئته شائع نزد العرب من سكان امري ولأدوف وحتى د ما حصلت
 جميع الأرضى ائى سيقسمها لمشروع إلى ثلث ائى سيعطى العرب رابعاً
 فى اوقت الحاضر ، فمما من فى تحصيله نتيجة راء عدد سكانهم على
 ما قدره المستر () الأرضى ائى سيعطىهم لمشروع لأرد على ثلاثة أضع
 مليون فدان ، هم تتطلب ثمن ٤٠٠٠٠٠٠٠ شعور من العرب فى مستوى
 لا يعتقد عن مساوى حياتهم رهضة شعور مليون فدان على أن افترض
 تخصيص جميع الأرضى لخدمه إلى العرب بعيد الاحتمال ، ومن يصدر
 منها أكثر من حصة عادى سيقسم إلى مجموع السكان

وحس لا تعرض بقوم هذا لمشروع لأرد ، وكل عرب يصرف
 عن سعة فى سبيل حسن تدف لاستفادة من الأرض ومما فى فلسطين دون
 الامتياز إلى دوافع السياسة ، فة إلى الصروف عتزل مرة سرعان ما بعد
 الأمن فى حقيق مثل هذه مشاريع فى فلسطين إذ ما شئت من حقيقة مفروغ
 السياسة حتى حدهم لأرد على أنه من بعد أن يعرف أن هذا مشروع من
 يكون علاجه حتمى فة سكان لأرد وقوى العرب من فة وفاته
 وواقع أنه واضح جميع ما فى اللازم من مصدر حده ، وسعت استغلال
 اقتصاد ، كاملا دون الاهتم فة سكلهم من مال ، فمما من سكاني ثمن
 جمع السكان الملاحين وأولادهم ، حتى وإن سمع فى مسووم المعاشى
 المتدى (١) ورد ما أرد أن حل دون تدهور مستوى معيشة راع العرب

فلا مفر من وضع أسس مشاريع لا تقتصر على استغلال مياه الأرض في الأعمال
الزراعية فقط ، بل تشمل إمدادات مياه الصالحة في فلسطين أيضا

الدخل الزراعي

فصلت تصروف أن ينحصر الاقتصاد الزراعي في فلسطين شرقي ،
في مستعمرات اليهودية وعلى الحدائق بمدينة اليهودية في احتياج إليه عن
طريق امتداد التعمير في مرفعه ، مما سلك من العرب في تيسر
هم لمستعمرات إسرائيلية ، بل من مزارع إسرائيلية برود الحدائق اليهودية
مدينة زعمت ما تحتاجه من غلات

وكان من نتائج شطوط الحياة الاقتصادية في البلاد ، وجود صنفين من
الأسس العامة ، سيجد أن العرب أمكنة يهودية قضى منع استخدام العمل
العربي في مستعمرات اليهودية كذلك وجود مسووين مدفوعين للدخل والعمالة ،
الداخل الشخص أنه حد من الحدائق العرب في كثيرا من دخل الفلاح
اليهودي ، ثم فوسيه عروسه Orenbaum أن يدخل في على الخاص
العرب من سكان ، عام ١٩٣٦ . بلغ ٣٧٦.٠٠٠ حيه أما دخل اليهود
وكان ١٨٧٩.٠٠٠ حيه وسع من هذه الأرقام دخل الفلاحين من الأعمال
غير زراعية التي يضطرون إلى ممارستها ، مثل حيد الطرق وصياقتها .
وبمجموع دخل العرب من هذه الأعمال لا يزيد على ١٠٠.٠٠٠ حيه ودخل
اليهود ٦٠٠.٠٠٠ حيه ، كذلك يتخصص الدخل العربي بمجموع مساهم لدو
الرجل من دخل العام ويقدّر بثلاثة أضع حيه ولهذا فإن الدخل الزراعي
العربي لا يزيد في الواقع على ٧٦.٠٠٠ حيه . وبمجموع فلاحين العرب
عام ١٩٣٦ نحو ٥٨٠.٠٠٠ فلاح ، ولهذا فإن معدل دخل فرد واحد منهم

كان سبعة جنيهات وبعض الجنيه في العدد ثم الفلاحون اليهود فقد كان عددهم في ذلك العام ٥٥٣٠٠ فلاح ، وقد في معدل دخل الفرد منهم حوالي ٣٤ جنيه في العام

فقد ارفع مستوى معيشة سكان لأرض العرب دون شك ، خلال مدة الانتداب ، وظهر ذلك بوضوح في حالتين من نوعي حياتهم - الصحة والتعليم - وترد دليل على ذلك تناقص نسبة وفيات الأطفال عدم . وقد صرح تقرير معروف Survey of Palestine مصبيلات وفيه عن هذا الموضوع لا داعي لإيرادها هنا^(١)

وليس من السهل معرفة معدل الدخل الزراعي للفرد واحد من السكان العرب من كان قد تردد خلال هذه الفترة ، ذلك لأن الإحصاءات الخاصة بالإنتاج الزراعي لم تعرف من نصب كذا العائدين ولكن يلاحظ أن إنتاج السنين والاسية شاح لمصبات والمخسروات قد زادت كبيرة حد سم لم يردد متوج خلال الأسس قليلة جدا . ونرى هذه الزيادة القليلة إلى اتساع مناطق زراعه المربوب ، ولأنك أن الزيادة في الاتساع عوصت عما فقدته البلاد من أثر كمصاص السكان في المناطق الزراعية المحدودة ، ومن جراء بيع ربع الأراضي للجماعات اليهودية

وسدوش دخل الفلاح العربي خلال سني الحرب الأخيرة تعس نسبة إلى دخل الفلاح اليهودي . ففي عام ١٩٣٩ مع مجموع قيم الإنتاج الزراعي ، عدا قيم لمستحدثات الحقوبية ، ٦٠٥٥٠٠٠٠ جنيه فلسطيني وفي عام ١٩٤٤ بلغت قيمته على أساس أسعار عام ١٩٣٩ نحو ٥٨٨٨٠٠٠ جنيه ، أي تعس

() تقرير خمس من الفصل السادس من تقرير السبي Survey of Palestine
وموضوعه The Standard of living of Palestinian Arabs

قبل عن قيمته في عام ١٩٣٩ ، ولكن عام ١٩٤٤ بعد عاما ردى الإنتاج .
 كما أن في عام ١٩٤٣ ٩٤٣ كانت ثمة زيادة في الإنتاج بالنسبة إلى ما كان
 عليه عام في ١٩٣٩ . ومن هذا يستدل على أن مجموع الدخل الزراعي خلال
 سى الحرب مع حدا أعلى مما كان عليه سابقا . فقد نعت القيم الحقيقية للإنتاج
 لزراعى عام ١٩٤٤ مبلغ ٢٨.٢٣٧.٠٠٠ حيه نتيجة للتصحر القدى الذى ساد
 البلاد . وكان نصيب العرب من هذا المبلغ ١٩٥ مليون حنيه ، أما نصيب
 اليهود منه فلم يرد على ٨٧ مليون من الحبيب ^(١) وله حسب دخل الفرد
 من س كى مناطق إسرائيلية ^(٢) على امتنا أن عدد الفلاحين اليهود ١٣٢٢٠
 ولاح وعدد الفلاحين العرب ٧٣٣٨٧٠ فلاح فصنع دخل الفرد الواحد
 من العرب ٢٧ حبيب ومن اليهود ٦٣ حبيب وهكذا فقد اربع دخل الفرد
 الواحد من العرب ، نسبة إلى دخل الفرد من اليهود

أن ارتفاع الأسعار خلال سى حرب أدى إلى إصلاح أحوال الرراع
 العرب بإصلاحا كبيرا ، ورفع عن كاههم ١٠ كابوا يمانية من أرمعهم في
 الديون . ففي عام ١٩٣٠ كان معدل دين العائلة الواحد من الفلاحين قرب
 من ٢٧ حبيب ، بضر أن تدفع ربحه عنه بسبة ٣٠٪ من أصل الدين ، مع
 أن معدل دخل لعائلة واحدة منها لا يزيد على مبلغ يتراوح بين ٢٥ -
 ٣٠ حبيب في العام . ولهذا يصف على الفلاح أن يسدد أكثر من حرمه سبر

(١) عرفت هذه الأرقام بعد أن عي الدخل الناتج من 'الأسواق' وحساب ترجى

١. حوق إلى P J Lolius, The National Income of Palestine, 1944. (Palestine Government Press, 1946).

(٢) أن بين دخل الفرد الواحد من سبال الو عي على وحسه يعنى ليس
 بالأمر الهين .

من ذريته وانحلاج ما أن يستلين مرة حتى يصبح ورثته دائماً لذائبه يسلمونه
في كل عام حراً كبيراً من دخله ولكن الأسماع وتزايد الإنتاج
وبوفر الظروف مؤسسه للاستعداد حسنت كثير من أحوال الفلاحين
الفلسطينيين ، خلافاً لما حدث في مصر ، فكان من نتائج ذلك أن تماقت
دعوتهم حتى وشك أن يروا في مصر لم يطل ، وهكذا تحسنت أحوال
العرب من السكان حتى أن بعضهم سفل تلك المعروف فوفر من المدن
ما يمكنه من شراء آلات زراعية حديثة ومما يدر عليه ربح مستدام

التصرف بالأرض عند العرب

لما سيطر حنة من اللجون اهتدي ذاتي ريت فلسطين ، ودرست شؤونها
العامية ، عدي عدد ما سكي الأرض فيها ، أو عدد المثل زررعين تدبر
لا يمتسكون أرضاً ولكن من ينسحق عنه أن الكسوة من مزارعي العرب
يتمسكون حوزة أو ثلث ما يرسع زرعي من لأرض ، وتملك الجماعات
اليهودية ريعاً ، أما صفاً مزارعين يمتسكون ثل من نصفه قليل .

و قد عدد المثل المزارعين من لا يمتسكون أرضاً ، بحسب إحصاء
عام ١٩٣١ نحو ٣٠٠٠ عائلة أو ما تقرب من ٢٢٪ من مجموع المثل
التي تعتمد في معاشها على زراعة وبيع عدد ١٢٠.٠٠٠ عائلة ولا يرب
أن عددهم اليوم أكثر بكثير من ذلك

أن عامية المزارع العرب يمتسكون قطعا من الأرض فيلة المساحة
فبحسب ما جرى من مسح في عام ١٩٣٦ ، والذي شمل ٣٢٢ قرية ،
أن ٤٧٪ من ما سكي لأرض يمتسكون ثل من فدائين و ٦٢٪ منهم

عدد من الأحرار ، وأن معدل عدد قطع ملكية لو حدة تسع قطع ، وأعلى هذه الأحرار صغير تراوح معدل مساحة أحرار منه بين ربع فدان ونصفه . ولهذا لتوزيع مساوي عطى ، منها أنه يحول دون إحصاء الآلات الحديثة في الزراعة ، وخصم يرى أن تخصيص الأرض من الأعشاب الصلبة ووقاية السهوب من الأوشة القذرة . وفوق كل ذلك فيه صياغ للوقت وللجهود . وسكان معصية صفة الحل أسي وحدث ، حتى وإن كانت في لأقطار الأوربية التي قطعت في التنظيم الاقتصادي أرى شوطاً بعيداً ، مثل سويسرا ، والسكان يذوقون تنمير على أية حكومة مهما بلغت من الناس أن توحيد الملكية وتم أحرارها في فلسطين . وقد سمر ذلك إذ طبق نظام سوية حقوق الأرض ونشيت ملكيتها ، ولكن لا تحول ذلك حكومة فلسطين ولا حكومة شرق الأردن . ومع أن السلطات العرسية في سوريا عجت في توحيد الملكية في بعض القرى إلا أن الأرض التي تم توحيد قبيلة الساحة .

وليت الأمر يقتصر على خربة ملكية إلى أحرار صغيرة جداً ، فإن كثيراً من تلك الأحرار يشترك في امتلاكها ثلاثاً متعددون ، ففي القرى الخمس المائة المذكورة نصف عدد أحرار القطع يشترك في ملكيتها أكثر من شخص واحد . وما يستقرى الطرأ أن ٢٧٪ من مجموع الأحرار يشترك في ملكيتها شخص أو ثلاثة أشخاص ، وأن ٢٣٪ منها يملكها أربعة أو خمسة أشخاص . ومن أعرب ما وجد أن حرراً من الأرض لا تزيد مساحته عن ٣٣ دوم (فدان واحد) وحرراً آخر بلغ مساحته ٤٣ دوم (أقل من ٨٠ فدان) يشترك في كل منها عدد من الأفراد لا يقل عن ٤٨ شخصاً^(١) .

والاستراك في ملكية وسيله من وسائل إعاف القدي في مبيها ،
 وبن كان عدد المالكين يتراحد سنة إلى سنة مساحة أجراء ملكية الواحدة
 والواقع أن هذا الوضع يعكس صورته المظنة لمسة إلى الأراضي الزراعية ،
 ومدى تأثير عاوس الإرث الإسلامي في ورعها

على أن لاشعراك في ملكية من لعوامل التي سوف التقدم في الأساليب
 برراعية . كما أنه مصدر اختلافات بين الناس لاهية هذا سمكس في القول
 النقروى المشهور : « حقوق الأرض وخطا لسا هي سو ماى تقرية من
 شرور »

وله عددا عودح ملكية في دى فسمس ، حده ههسة إلى أجراء
 عديدة لايسطر عيب مالك و حد ، وأن معدل سعة هدد سكة ، كما وحد
 في تقرى الخمس . هو ٣٤ دوت في الأرض ابراعه (٣٤ هكتار أو ٨٤
 فدان) مع أن مساح الذي أخرى عام ١٩٣٦ في ٣٢٢ قرية أصهر أن ذلك
 لمعدل لايريد على ٣٨ دوت

وانماوت بين ماحب ملكيت كبير جدا ، فقد أظهر البعثان ١١٪
 من مجموع أراضي القرى الخمس و ٥٠٪ من عدد ملكياتها كانت
 دون ٢ هكتار . و حصة فدية مساحة ، وأن ٤٩٪ من الأرض ٤٢٪ من
 عدد ملكياتها كانت بين ٢ - ١٠ هكتارات ، أى بين ٥ - ٢٥ فد ، وأن
 ٤٠٪ من الأرض و ٨٪ من مجموع ملكياتها ذات مساحة أكثر من عشرة
 هكتارات . و لكن نسبة فريخ الكبيرة هيبة جدا ، ف ١٦٪ من مجموع
 الأراضي و ٧٪ من عدد ملكيات كانت تريد مساحتها على ٧٥ فدان

وبم لاحظ أن في قرية و حده فقط من القرى الخمس يوجد مالكون من غير
 أهل القرية ، كذلك أن من مجموع الأراضي ابراعية العائدة إلى تلك القرى

أما وحدة تحمل النظام الزراعي القديم في فلسطين كثير الشبه بنظام « الحقل المفتوح » الذي ساد في اسكتلندا خلال القرون الوسطى والذي عارفاً حذله بعض الأثرى في القرى الأوربية الثانية .

وثمة نظام زراعي آخر ، ذو صفة اشتراكية ، ما زال معمولاً به في بعض القرى ، وهو نظام توزيع الأرض بين أهل القرية توزيعاً مساوياً دورياً . وقد سبقت الإشارة إلى هذا النظام في الفصل الثاني . « في كثير من القرى مدارات الأراضي مشاعة بين أهليها ، أي أن الأرض ملك لعدد كبير من الأفراد دون أن تحدد أسهم كل واحد منهم فيها ، وإن عرفت نسبة ما يخصه منها . وفي كل عام أو عامين يجتمع غفلة القرية وشيوخها ، فيوزعون أراضيها الزراعية بين أسماء القرية باسمه إلى حصة كل منهم ^(١) »

وحسب هذا العرف لا يبقى الأرض في حوزة مزارع واحد مدة طويلة والقصد من ذلك إعادة توزيع الأرض العقيمة والعقيمة بين أهل القرية توزيعاً عادلاً . وقد طُل هذا النظام دغد محر أسماء القرى عن الوصول إلى اتفاق حول توزيع أصناف الأرض بحصة بينهم توزيعاً لا عين فيه ولا إحصاف .

وقد صنف أثر هذا العرف في السنوات العشرين الماضية ، فلم يبق مريعاً إلا في ريع أراضي البلاد بقرية . ورأى من القرى التي تمت نسبة حقوق أراضيها وسجلت ملكية حقوق أسمائها .

وإذا تأملنا أن تسجيل حقوق الملكية وشيئ حدود الأرض سار في فلسطين سيرا بطيئاً جداً باسمه إلى ما كان يجري في شرق الأردن . فلم يتم من ذلك حتى قدوم اللجنة الملكية إلى فلسطين عام ١٩٣٦ سوى تسجيل

(١) الصفحة ذاتها من المصدر المتقدم .

٢٠ ٪ من مجموع أراضي البلاد . ومنذ ذلك الحين أخذ التسجيل يسير سيرا حثيثا ، فبلغت مساحات الأراضي التي سجلت حقوق ملكيتها حتى غاية عام ١٩٤٦ نحو ٤٥٨.٨٠٨ دوما من مجموع الأراضي الزراعية البالغة مساحتها ثمانية ملايين دووم . وكان من نتائج تحرير تسجيل الملكية أن كثرت عراقل تسوية حقوق الأرض بين الناس ، وظل نظام الشيوخ في الملكية قائما في بعض القرى ، وكثرت التفرقة في الأرض الواحدة ، فزادت المصاعب العملية في تحقيق مدعينات عدد كبير جدا من صغار المزارعين .

المستعمرات اليهودية

مع مجموع الأراضي الزراعية التي أصبح اليهود يملكونها حتى عام ١٩٤٥ مليون وستة ألاف دووم أي ٤٠٠.٠٠٠ فدان ، أو ما يقرب من ربع مجموع الأراضي الزراعية في البلاد . وتسيطر على ٩٠٠.٠٠٠ دووم منها مؤسسات يهودية مختلفة أهمها المؤسسة المعروفة « الصندوق اليهودي القومي » ، وتنتلك وحدها ٦٦٠.٠٠٠ دووم ، ويقوم مزارعيها مستعمرات اشتراكية أو تعاونية . أما الجزء الباقي مما يملكه اليهود فإرضى - تمت حقوق ملكيتها أو مزارع خاصة لأفراد أو جماعات صغيرة منهم .

في تلك المستعمرات الاشتراكية ظهرت أحدث تصورات الصناعة والاحتاجية وأكثرها إثارة للدهشة ، ففاسيه ، نتاج تربتها ، أصبحت أعلى بكثير من أعلى المزارع العربية العربية حصونة ، وإنتاجها للمحصول ضعف إنتاج المزارع العربية منه . وصار معدل دخل الفرد الواحد من سكانها يعادل خمسة أضعاف دخل الفرد في القرى العربية . وما تشتهر به أن رزقها شديدة الكثافة ، وتتبع فيها الأساليب العملية والوسائل ميكانيكية ، كما أن عدم الملكية فيها (٨ - الأرض والفقر)

مختلف عما هو في شعراء البلاد الأخرى ، وفي كل مستعمرة تعد وحدة كبيرة
معلل مساحتها يقرب من ألف فدان ، يعيش فيها نحو خمسة شعراء يصعب
يشتمل في استيرها رر عي ونموه لجميع الأعمال في المزارع الإجماعية
Collective Farms جمعة المزرعة قياما مشتركا متناوبا ، ويشرف على كل
«حبة من نواحي حياة الجماعة وتعمد حرة فيور . إن ساكني هذه المزارع
اشتراكيون بكل مظهر من مظاهر حياتهم العامة ، فهم يشتركون في استعمال
ما يخص للمستعمرة من آلات زراعية ، وفي تربيته ما فيها من ماشية ، وفي
مطعمها ومساكنها ومدرستها ، وفي جميع مرافقها

في المزارع التعاونية cooperative farms إلى سكنون أكثر سعة
من تلك في مؤسسة إلى ملكيات فردية تراوح مساحة الواحدة منها بين
خمسة وأثنى عشر فدان ، ونصف كل منها من مزرعة صغيرة وفي در صغيرة ،
يعيش فيها المزارع وعائلته عشة مستقلة . وله أن يسل نصيبه من بذرة أرضه
وماشيتة ، فالمزارع توصفه هذا يتمتع ببعض الحرية في عمله الزراعي على أنه
ليس حراً في زراعة ما يريد زرعه من مزرعات ، بل عليه أن ينع المزارع
الزراعي موضوع الفرعة التعاونية شيء «أحيي» ما دام يعتمد في جميع
العمليات الزراعية الهامة على الآلات الزراعية الصنعة الخاصة بالمستعمرة ،
وهو ليس حراً في بيع منتوجاته تفردة ، أو شراء ما يحتاج إليه من مواد ، لأن
شراء جميع ما تحتاجه المستعمرة ، وبيع كل ما تنتجه موقوف للصنعة المعروفة
«نوا» Truva وحدها

وفي كلا الصفتين لا تقوم المزارع بعضها مستقلة . وقد يظن لأول وهلة أن
ثمة فروقا أساسية بين الصفتين والخضفة أن الاختلاف بينهما ليس جوهري .
وكل ما بينهما من اختلاف أن الخيل القديم الذي طبع على ما اعتاد عليه من

أساليب زراعية يحصل المزارع التعاونية أما الخلل المسمى فيه فصل
المستعمرات الإجماعية . ويعتبر أعضاء المزارع التعاونية مستأجرين للأرض من
الوكالة اليهودية لمدة ٤٩ عاماً أما أعضاء المزارع الإجماعية فمستأجرون إلا عمالاً
فيها ، ولكن مدام الفلاحون في مستعمرات التعاونية ليسوا أحراراً في زراعة
ما يرغبون في زرعه ، أو الاحتفاظ بما يريدون لاحتياطه ، أو بيع ما يطمعون
في بيعه ، وهم مدفونون بتعبد مديونية السلطات اليهودية لعباءة عليهم ، فبهم
لا يحتفظون عن العمل الزراعي احتلالاً كبيراً . فإذا ما سمح لأعضاء المزارعة
أن يقرروا ما يشاءون في بعض أعمالهم كونه فإن خبراء الوكالة اليهودية الحق
كله في تقرير جميع ما يخص الإنتاج ، أو الأساليب الفنية الزراعية ، أو وسائل
توفير المال من شئون

إن أي تدقيق للمستعمرات التي سيطر عليها الوكالة اليهودية ، مهما كان
سطحياً ، يظهر أنها جميعاً متماثلة تماماً عرساً في أساليبها الصناعية ، وفيما
لديها من تعقيدات وفي درجة تعقيد إنتاجها على أن بعضها يختلف عن بعض
بدرجة تخصصها ، والمستعمرات التي تقع في السهل الساحلي تشخص بزراعة
الحبوب لتوفير مياه النقي ، وتبعد من صناعة الأسماك ومن زرعه العقول
مصادر لمحتياجات التعاونية أما تلك التي تقع في مرج بن عامر فليس لها طابع
خاص ، وتسمى صناعة الأسماك وتربية الدواجن وزراعة العقول ولا تزرع
الحبوب إلا في حواشيها باعتبارها مصادر لمحتياجات تربية . وسبب ذلك
أن ما تتوفر لديها من مياه لا يكفي حتى جميع أراضيها . غير أن جميع هذه
المستعمرات تقع أساليب زراعية متماثلة وتستخدم أصناف معينة من الآلات
الزراعية ، وتزني أوضاعاً متشابهة من الأشجار ، وتبعد في سائر دورها نظام
مهدب موحداً ، وتستخدم اليهودية في الواقع حم شترك في ثقافة ومصنوع

والنعاويين والملاحين المؤمنين بالأساس العلمية . وكثيراً ما يقال عنها أنها
 النموذج الصالح الذي يجب أن يعمدى من أجل التقدم الزراعى فى فلسطين ،
 وبالأحرى فى تقدم الشرق الأوسط برمته . وهى - ولاشك - خير مثال
 يجب أن يلقى المزارعون العرب ردّاً أن يوحّدوا لهم نظاماً مبنياً على النظم
 السائدة فى هذه المستعمرات بدلاً من أن يقوا متمسكين بالأساليب المتخلفة
 ومع أن الأساليب الزراعية لم تكن فى هذه المستعمرات حذرة عظيمة ، وأن
 التقدم الاجتماعى الذى يلقى مفعولاً سريعاً ، فلا يحصى من الإشارة هـ إلى
 أن هذه المستعمرات ليست خير نموذج لنفع اقتصادها ، فهى شائعة اسماً
 ربّما من أمورا عظيمة جداً لفضل الجمعيات الزراعية بوفيرها . وبذلك
 ما يخص كل فرد يتركز رغبة فيه يزد على سبعين حبة (حسب
 قيم ما قبل الحرب) وأن دخل الفرد أو حصة من الرزق من العرب لا يزيد على
 سبعة حبات - حسب قيم ما قبل الحرب أيضاً - تحت الأسماء التى
 تحمل العرب عاجزين عن امتلاك الأهمية الزراعية التى يمتلكها اليهود ،
 أو اتساع الأساليب الفنية المستعملة فى تلك المستعمرات .

إن ما يخص لكل عامل فيها من مال هو الذى صيرها غاية الإنتاج ،
 مساوية لمستوى الحياة الأوربية . والتأكيد على هذه الحقيقة حاد مهم ، لأن
 كثيرين من الذين يعتقدون أهمية عطى على نوعية الأعمال التى تنمى
 فى الزراعة ، وعلى ما يقع من هم للإنتاج ، دون أن يسهوا إلى ما يخص
 لكل فرد من أعضاء المستعمرات من ربح .

وقد يبدو لأول وهلة أن سعة وحدات زراعى التى تتألف منها المستعمرة
 أو احدها وسطها ، داخل هى التى أدت إلى تقدمها لأقتصادى واسع إنتاجها ،
 ولكن الحقيقة أن تلك العوامل لم تكن السبب الأول فى تقدمها ،

بل أن ما حيزت به من آلات حديثة جدا هو العامل الأساسي في تلك .
 قوة العمل وكية الآلات الحديثة وفرت للأرض أكثر ما تحتاج إليه من يد
 عامه . ولقد كان عدد سكان هذه استعمرات ٨٨,٤٦٠ نس في عام ١٩٣٦
 فأصبحوا ١٥٢,٨٠٠ نفس في عام ١٩٤٥ ، أي أنهم زدوا بنسبة ٢٥٪
 من مجموع السكان اليهود البالغ عددهم ٥٧٩,٠٠٠ نفس . وقد نقل عن ذلك
 "حياء" ، خاصة وأن من جميع الأرض التي يمتلكها اليهود ومحتنها
 ٢٠٠,٠٠٠ فدان خاصة باليهود وكالة ليهودية وتستعمل زراعا . ويصعب
 تصور في مثل هذا القدر العظيم من الأرض الصناعية ومن الآلات الزراعية
 الحديثة كيف أن هذه الأرض تستطيع توفير العمل لجميع سكانها . هذا أنه
 كثير من هذه استعمرات خلال الحرب الأخيرة إلى الإنتاج الصناعي ،
 كصناعة المراتب وغيرها من الصناعات الزراعية . وبذلك توفر عمل مسيح
 للجيل الجديد من أسائها

ومن الأمور الهامة صحة أن إنتاج الحبوب في هذه استعمرات لا يعوص
 عن كلفة زراعتها . فقد أمكن رفع معدل إنتاج القمح إلى نسبة أطول
 انكسارية السكل فدان نتيجة استخدام الآلات الحديثة ، وغيرها من الوسائل
 الزراعية الأخرى . ولكن حتى هذه النسبة من الإنتاج تعد واطئة بالنسبة
 إلى كلفتها الزراعية . وربما يرتفع معدل الإنتاج إلى ١٢ طنا سكل فدان
 إذا ما توفرت مياه التي . غير أن السعي يرفع من نسبة كلفة زراعة الفدان
 الواحد . فقد بلغت كلفة سقي الفدان ام احد قبل الحرب الأخيرة ، بحسب
 تقدير الدكتور فواسكي Dr. Volcan نحو ٢٨ حبيب سكل فدان (١) .

ومن الواضح أن المزارع يتحكم في قنابل وباريخ كل منها الزراعيه تعبر عن
مراعاة أسواق القمح العالمية ، الأمر الذي يجعل زراعة الحبوب في هذه
المستعمرات مصدرا ثابوتا لدخلها العام . وأن المزارع التي يس لها طابع خاص
سأل المصيب الأوفر من دخلها من صناعة الألبان . وحتى في هذه الناحية
فإن ارتفاع كلفة العلف يجعل سعر الألبان غالبا ، ولا تحفظه ثوابها بعدت
تلك المزارع أهم مصادر مواردها الاقتصادية . والحقيقة أن إنتاج الحمضيات
ستطيع أن يعد مفعدا إلى الأسواق العالمية . مع أن الحمضيات وإن فقدت
أسواقها خلال سني الحرب ، . لكن مادة رائحة تدبجة تزايد إنتاجها في
السنوات التي سفت الحرب .

وم سبق أن شر نخسل بمصلى الوضع المزارع اليهودية المالي ، ولكن
تسخر الحكومة الانتداب الاطلاع على مبرانيات سبع عشرة مستعمرة في
منطقة حيفا خلال الحرب عندما طالت هذه المستعمرات في الاستمرار على
صرف ما حصص لها من منح مالية . وقد ظهر من أرقام تلك المبرانيات أن
معدل رأسمال المزرعة الواحدة ، عند قيمة الأرض ، سبع مائة جنيه لكل
فدان من المناطق التي تزرع دينا . وكذلك أظهرت أن عامية تلك المزارع
لا يمكن إساحتها ببعض ما تصرفه من اعتمادات أوليغوض عن بدل الإيجارة
كما أن أية واحدة منها لم تنجس من الديون التي بدتها .

ولقد أحرزت دراسة الوضع المالي خلال ١٩٤٠ - ١٩٤٣ في ست عشرة
مستعمرة اشتراكه منطقتي الجليل والسامرة^(١) ، فوجد أن مزارع هذه
المستعمرات استطاعت تغطية جميع مصروفاتها ، غير أن ٣٠٪ من دخلها

(١) الفصل التاسع من تقرير لسي Survey of Palestine صفحة ٢٨٤ - ٢٩٨

مصدره مشاريع غير رزاعة ، أى المشاريع الصناعية التى شنت حالات من الحرب ، كما هو الحال فى مستعمرات اوقية منطقة حمد لى تسكب ٢٠٪ من دخلها من المشاريع غير الرزاعة .

وبما تقدم نتضح أن مستعمرات اليهودية غير مستقلة مادية ، وأنها فى طريقها الى انه ليست وحدات تستطيع توفير جميع حاجاتها من دخلها ، ولا يؤمل منها أن تستقل اقتصاديا يوما . ولست بانقادم هذا معارصين سياسة إنشاء المستعمرات ، ذلك لأن الهدف من هذه المستعمرات من الحصول على الرزح المادى وإنشاءه أكثر عدد ممكن من الناس فى مستوى لا يقل عن مستوى الحياة الأوربية . وهذه السياسة مرام أمم من الاستقلال الاقتصادى على نسي لإيجاد تراط وثيق بين المزارعين والأرض ، وأما لهذا النوع من الحياة الاشتراكية وكلا الهدفين أحراء رئيسية من هذه الأمم القوية للصهيونى . وهذا لا يمكن أن يقاس نجاح هذه المستعمرات بتمتد المادية الاقتصادية . على أن نمة محلا للشك فى هذه الاشتراكية التى تركز على المساعدات المادية للصحة والى لا تحول التأثير المادى بحياة البشر الذين يعيشون بالقرب منها وتحييهم على أمتهم من فقر ، والحياة فى هذه المستعمرات تبدو للمشاهد الأحمى بأنها عكس صورة الحياة السائدة خلال القرن الماضى ، بل هى ليست أكثر من صدى ما كانت سائدا فى جمهورية فيمار . أنها ولا ريب عكس عما مضى ولست صورة حياة جديدة . فائدة الاجتماعية لى برعها هذه المستعمرات تتعلل فيما يظهر ما كنهها من حنين إلى ثقافة أورب فى ذلك السور لندارى سببا وأنها ليست مرحلة طور فى حياة البلاد الاجتماعية ، وستظل كذلك مادامت ناشرة عن الحياة التى تسود العالم العربى أو الحياة الأوربية المعاصرة .

ورث كان أعظم مظهر للحضارة الإحتاجة في هذه المستعمرات ارتفاع مستوى الصحة العامة لأنشائها . فمعرفة بسيطة إلى سوء أحسام الشباب من سكان مكسي للاستدلال على مدى استمدادهم من المنتجات الغذائية ، خاصة منها منتجات الألبان . و إضافة إلى ذلك أن مستعمرات ساهمت كثيراً في رفع مستوى التغذية عند المجتمعات المدنية اليهودية . فهي تزود اليهود من سكان المدن بـ ٣٤ ٪ من مجموع حاجاتهم من المواد الغذائية و ٧٥ ٪ من المحاصيل والفواكه الطرية وأغلب ما يحتاجون إليه من كميات الحليب . ومع كل ذلك فإن الجماعات اليهودية عاجزة عن إنتاج ما يسد جميع حاجاتها ، فهي تسد ما كثيراً ما تحتاج إليه من قح حديدها على إنتاج المزارع العرسية . فالمستعمرات اليهودية لا تستطيع تزويد سكان المدن من اليهود أكثر من ١٥ ٪ من مجموع حاجاتهم إلى السلع الحرارية . ومع ذلك فيمكن القول أن المستعمرات اليهودية لعبت دوراً هاماً في حياة البلاد الاقتصادية لأنها ترفع مستوى معيشة سكان المدن من اليهود وتيسر لهم الحصول على ما يسد حاجتهم لأوربيو من مواد غذائية في حياتهم اليومية

وإذا ما اعتبر استخدام الحد الأعلى من الأمدى العامة في استعمال الأرض هدفاً عاماً إلى السياسة الاقتصادية اليهودية ، فإن اقتصادي لوكالة اليهودية يعتبرون حاجاتهم في تحقيق أمور عمر اقتصادية تيسر الطرق الاقتصادية . على أن الحقيقة القائلة بأن هدف المستعمرات تلك ، اجتماعي وقومي وليس اقتصادي ، فإنها تعني صعب أن تلك المستعمرات لا تصلح لأن تتخذها الجماعات العربية نموذجاً لها في تقدمها . فإن ما أنشأته هذه المستعمرات من نجاح في يعزى إلى الإعانات المالية الكبيرة التي حصلت لها ، وليس إلى اكتشاف أساليب الاستغلال الزراعي تمشي وطروف الشرق الأوسط ،

مع أن ما حققه اليهود في هذه الدحية لا يصح تجاهله . ولقلة عدد هذه
مستعمرات عجز اليهود عن إعداد وسائل عملية من شأنها أن تحول دون تفويت
الترعة وصياعها . والتي تدعو إلى السيطرة على إنتاج بعض مناطق البلاد .
ولظاهر أن العرب لم يستفيدوا من المستوى العالي للحياة في هذه المزارع ،
دسكهم لأن « الصندوق اليهودي القوي » بشرط على منزلي الأراضي التابعة
له عدم استخدام غير اليهود في تلك المزارع . وتدعى هذه المؤسسة أن الغاية
من هذا الشرط منع ظهور طبقة من المستخدمين (يكسر المال) اليهود تقتل
الأسرى العاملة . به ريد يكون محطصة في شرطها هذا ، وسكن تعصب
ليهود حال دون تمكس المصالح العربية من الاستفادة مما كان يشأ في تلك
المستعمرات من مشاريع استعادة مباشرة لتعسر لهم جمع رأسمال كاف
ستستخدمونه في إصلاح أراضيهم .

ومما كاث يخشى وقوع العرب فيه تقديم بعض مظاهر الحياة العمية
في المستعمرات اليهودية قيداً نغى بعداً عن السيطرة العمية . ففي سبي
الحرب استطاع بعض كبار مزارعي العرب من إدخال السواحب والمحارث
الآلة الكبيرة في الزراعة ، فكان لهذه الصاهرة حفرها ، لأنها مكنت أولئك
المزارعين من استغلال أصحاب المكينات الصغيرة بمرض أجور عالية جداً
مقارن استعادة هؤلاء مما يخص أولئك من آليات . وبالإضافة إلى ذلك أن
لهذا النوع من الحرائة حطره على التربة .

إن المستعمرات اليهودية ، ولا ريب ، يصح أن تتخذ نموذجاً مهما إذا
نوفرت الأراضي الزراعية ومياه السقي ، فانباع نظام المستعمرات يمكن إصلاح
مساحات واسعة من الأرض . وسكان عدد كبير من الفلاحين إسكان يتمشى
ومقتنيات التقدم الاجتماعي هي إمكان موريا مثلاً إنشاء مثل هذه

المستعمرات في منطقة الحرية وفي إمكان العراق إقامتها في كثير من أراضي البلاد الواسعة إلا أنه مما يشك فيه إقبال الجماعات العربية التي لارالت شديدة الحرص على تقاليدھا القديمة في استغلالها الأرض ، على هذا الصنف من النظام . أما في فلسطين فإن المستعمرات اليهودية ساعدت على بث الشعور القوي العربي ، وإن كانت استطعت الميول الفردية لأنحاء الأرض .

حقوق الماء

في نظام النصف بالأرض عند عرب فلسطين مائه الكثيرة ، ولكن هذه المأوى ليست إلا سبباً واحداً من الأسباب العديدة لمقر هذا التقدير وتأخر سكانه . فثمة عوامل أخرى أعظم من تلك وأشد بؤر دها بعضاً منها وهي ضد الفئود التي من شأنها الإبقاء على التربة والحفاظ على الأشجار من التلف ، وعدم التعميد في مناطق رعي الماشية وأحصائها الماعز ، وتنظيم الري وبعائنه . ومرد هذه العوامل اضطراب نظام البلاد الإقتصادي إلى شطرين غير متجانسين وليس إلى ضعف الكفاءة الإدارية كما يظن خاصة إذا ما عرف أن الإدارة الحكومية في فلسطين مد أكثر كفاءة مما في أنظار الشرق الأوسط من إدارات .

إن فقدان تشريع كامل يهتم بحقوق الماء في البلاد بعد عائقاً كبيراً لتقديم البلاد ورقياً . فالقانون الذي يسيطر على طرق الإستفادة من الماء في ظروف البلاد المحاصرة ، والذي ورثته الحكومة الفلسطينية عن العثمانيين مع القانون المدني وقانون الأراضي لا يستتر ناقصاً حسب بل مضطرباً أيضاً . فحقوق الماء بحسب هذا القانون تعد من حقوق الأفراد الشخصية وليست تابعة إلى الأراضي التي سقى بها . ولهذا فإن حقوق الماء عرضة للمعاملات التجارية دون

الإلتفات إلى حقوق الأراضي المحيطة بمصدر الماء ، ولعلنا أن يبيع نصف أراضيهم وجميع حقوقه في الماء . وله أن يحتفظ أرضه أو يبيع نصف حقوقه في الماء . وكان من نتائج هذا الوضع الغريب أن استطاع البعض من التجار الذين ليس لهم نصيب في أرض منطقة من المناطق شراء حقوق الماء فيها واستغلال المياه الطبيعية لصالحهم لفردة استغلالاً قطيعاً وهكذا تمكن الأثرياء من كبار المزارعين من الحصول على أكثر ما تحتاجه أراضيهم من مياه السقي ومن حرمان غاوريين من المزارعين منها . الأمر الذي يؤدي هؤلاء إلى بيع أراضيهم . وبعد هذا كله فليس عجب أن نجد القومى منتشرة في جميع الملكية بين الناس . إن قانون حقوق الماء يشل نظام الري ويعمل دون تمكن الحكومة من السيطرة على مصادر الماء ، ما دامت الحكومة عاجزة عن الحصول على بعض الحقوق في الماء ، أو وضع يدها على المياه التي يفيض عن حاجة المزارعين ، وما دامت حقوق الأفراد في مياه السقي لم تستثنى نهائياً حاصماً ولم تسجل بعد .

ونستغل مياه الأسقاء استغلالاً صاعداً ما لم تره سوية حقوق الماء وتستغل الحكومة في عمرها عن حل هذه المشكلة لمعقدة ما لم يوضح حقوقها في الماء وتثبيته . في مناطق السقي ، في مقاطعة أريحا فشتت الحكومة في سيطرتها على مياه السقي ، وفي وضع مشروع ري تلك المقاطعة ، داسكم لأن شيوخ العرب يمتلكون جميع حقوق الماء وليس لهم في الأرض حق . وقد وضعت الحكومة مسودة قانون بشد منه إصلاح الأوضاع الراهنة للرى عن طريق :

١ - إبدع ملكية الماء إلى مالكي الأرض .

٢ - إبدع ملكية الفائض من الماء إلى الدولة .

وقد نشرت مسودة هذا القانون الجديد المعروف بـ "قانون الري للبياه
السطحية"^(١) لسنة ١٩٤١، بالحريضة الرسمية^(٢) في التاسع من نيسان عام ١٩٤٢
وعاية هذا القانون يخلق حقوق الماء إلى الأراضي التي ترتوي منه وحفظ
حقوق ملكة انبياه الزائفة عن الحاجة بيد الحكومة . ولو تم تشريع هذا
القانون لأمكن وضع أسس سياسة حكومية لإعطاء مصادر مياه السقي وتنظيم
استغلالها . ومن أولى مستلزمات ذلك تعيين موظف حاص لكل منطقة من
مناطق الري مهمته سوية حقوق الماء ، فبدأ ما نشت حق أرض في الماء
حدد استحقاقها منه و ربط حق السكينة التي تحتاجها منه بحق التصرف بالأرض
وعند ذلك يتسنى للحكومة الاستفادة من الفرض من انبياه عن حاجة الأراضي
لتبنيها إلى المزارع المحتاجة إليه ، و ربما يصع مشروع حجر أمية نقل انبياه
الزائدة والتي تذهب الآن هدراً إلى اسراع البعيدة عن مصدر انبياه .

وسبيل أمر وضع سياسة تتعلق بآري في البلاد متعلزاً ما لم توصع أصول
فاوية إلى تلك السياسة . وقد حوسبت فكرة وضع قانون لذلك معارضة
من قبل أصحاب المصالح ، لاعتقادهم أن تشريع هذا القانون سيؤدي إلى :

- ١ — مقاومة مفعول (قانون انتقال الأرض) ومساعدة اليهود لشراء
حقوق الماء من العرب في المناطق التي يحرم القانون بيع أراضيها باسم
- ٢ — استعادة البعض من الإقليم الوارد في القانون ، فيمتلك حقوق انبياه
عن طريق السعة ، أو الانتقال قبل تثبيت الحقوق التي يعيها .

وقد وضع قانون مماثل يحدد الاستفادة من انبياه التي في باطن الأرض
إلا أنه عطلّ للأسباب المتقدمة ذاتها .

الفصل الخامس

شرق الأردن

رصه وسكانه

مناطق الصحراء تنصب دوراهما في حيز شرق الأردن لاقتصادية ،
فالمناطق الزراعية في هذا القطر ليست إلا قطعة مستطيلة ضيقة تقع بين وادي
الأردن وخط الحديدى الحدارى والحدود لتتلى بوضوح مساحات الأراضي
لزراعية نوعياتها المختلفة ومساحات الأراضي المحاورة للصحراء والتي تزدح
رعاة حفيهه في السموت كثيرة مصر .

تصنيف أراضي شرق الأردن

مستند : مبعه استخدامها عام (١٩٣٩) ^(١)

.. حسب الدولة ..		١٠٠ - ٤٠٠	أرض
.. حسب الأعداد ..			(١) مساحة الرعة
٦٤٠٠	٢٦٠٠	١ -	أرضى لى
١٩٠٧	٨٠٠٠	٢ -	أرضى ك وم
١٢٠٠	٤١٥٠	٣ -	أرضى لزراعه بدهه
٦٩١٠	٢٠٨٠	٤ -	أرضى غير مروغه وشمل عاب
١٠٨٠٧	٤٤٠٠	٥ -	أرضى سمرات حصر
١٠٨٩٦٠	٧٧٢٠	٦ -	أرضى - و ح
٤٤٣٠٦	٢٢٧٠٠	٧ -	أرضى محاوره في صحراء
			ومحدرات ودي الأردن
٢٠٠	١٠٠	٨ -	مجموع سلكى

وشمل المنطقة الزراعية أراضي السقي وأراضي الكروم وأراضي الزراعة الدائمة، ومجموع مساحات هذه الأراضي ١٠٩٦٧٠٠ هكتاراً فيها من الأنفس ما يتراوح عدده بين ٣٥٠٠٠ و ٤٠٠٠٠ نسمة منهم ٣٠٠٠٠ نسمة، تعتمد في معاشها على الزراعة ولهذا فإن مصب الفرد الواحد منهم من الأرض نحو أربعة أفدنة وهذه النسبة تزيد على حصة ما يصب الفلاح الواحد من الأرض في فلسطين ولأن منسوب ساقط المطر في أراضي شرق الأردن أقل من منسوبه في فلسطين كانت الزراعة فيها أقل كثافة مما في المزارع العربية الفلسطينية والدورة الزراعية في اسطقة الزراعية تتألف من زراعة الأرض قحاً عاماً، وتركها بوراً عاماً آخر، أو زراعتها قحاً عاماً، ثم شعيها عاماً آخر، وتترك بوراً عاماً ثالثاً. ولا يختلف معدل إنتاج الأرض للقمح عن معدل إنتاج القرى العربية الفلسطينية، فهو يتراوح بين ثلاثة أطنان لكل هكتار وستة أطنان لكل فدان.

وتختلف الآراء في إمكانيات التوسيع الزراعي في هذه البلاد، فمنها ما يقول بإمكان ذلك عن طريق الإكثار من الأراضي الزراعية، ومنها يذهب إلى خلاف ذلك، فليستر آيويدس في تقريره^(١) عن مصادر المياه وإمكاناتها بأن الأمل في الإكثار من الأراضي الزراعية يكاد يكون متعديراً، وفي الظروف السائدة تقع المنطقة الزراعية في الجزء الذي إلى الشرق من القطر حيث سلع منسوب المطر أكثر من نمائي عقد. وهذا هو الحد الأدنى للارام لزراعة الأرض ديمياً. وبلغ مساحة هذا الجزء ٩٠٦١ كيلومتر مربعاً، ولكن نصف هذه المساحة قابل للزراعة والنصف الآخر ملال حرداء، أو أراضي صحيرية،

M. G. Ionides, The Report on the Water Resources of () of Transjordan and their Development (London, Crown Agents for the Colonies, 1948).

أوعاء وأحراش وهذا فإنه لا يمكن أن يزرع أكثر من ٤٠٠.٠٠٠ رطل
دوم ، أو ١٠٠.٠٠٠ فدان من مجموع مساحة أراضي مطرية تلع
٨٠٠.٠٠٠ رطل دوم ويرى أيضاً أن الزراعة في هذا القطر احتارت حدود
المنطقة المطرية .

وسكن الدكتور « موريس » Dr Morgan الحبير الذي زار عن الأمر في الذي
زار شرق الأردن عام ١٩٤٢ متفقاً بأن في البلاد مساحات من الأراضي
شاسعة قابلة للزراعة تقع في جنوب شرق عمان بين السهول وموخر يمكن أن
تصلح وبعد للزراعة إذا ما استعملت لسو حطب والخضراوات الكبيرة في حرارتها
حرارة عميقة ، والزراعة في هذه المنطقة ، لا بعد الحرب العالمية الأولى ،
ومارالت فينبه لسكان وعقدان لإحصاءات الدقيقة من مدى ساقط المطر
في هذا الجزء من البلاد لا يمكن لحرم صحة ما ذهب إليه الدكتور موريس
على أن إنشاء محطة حبوب في هذه المنطقة على عرار الخطه مقدمه في منطقة
« نر السبع » في فسطاط سكور عظيم الفائدة .

ولاريد أن إمكانيات وسائل الري في وادي الأردن حيث تيسر للحكومة
إنشاء مشاريع صغيرة ذات كلفة قليلة من شأنها أن تصاعف السيطرة على مياه
الوادي ، كما أن إنشاء قناة جديدة من نهر اليرموك سيؤدي إلى زيادة ما في
البلاد من أراضي زراعية بنسبة ٦٠.٠٠٠ رطل دوم ، أو ١٥٠٠ فدان

وسكن المصلحة التي مارأت اسلاد تعابها هي كيفية وقاية القرية من التفتت
لأسيا أن سملك القرية يبلغ حله الأدنى من حراء ما أصابها من إهمال ، وهذا
ما حصل الحكومة الأردنية تتحد بعض لتدابير لإيقاف رعي ماشية لما نشت
الأرض ، منها إلزام أصحاب المراعي بتسييج مزارعهم في منطقتين واستتين من
الأراضي صعيقة الإسات . ومن شأن هذا التدبير مساعدة للبات على النمو

ووقايته من الرعي . كذلك أن سوية حقوق ملكية الأرض التي سبقت منحها ، ساهمت في إصلاح الحال ، ذلك لأن ملكية العائلات والأحراش أصبحت للدولة بعد أن نشتت الملكيات الفردية ، وكان من نتائج ذلك أن سجلت باسم الحكومة ملكية نحو نصف مليون دوم أو ١٢٥٠٠٠٠ هكتار .

ونمة حاحة ماسة للأرض في المنطقة الواقعة في لواء عمّون شمالي عمان ، وسوف تزداد هذه الحاجة بازدياد سكان اللواء . وقد تناع المصلحة بالسكان الزراع في القسم الجنوبي من البلاد حيث يقل السكان نسبة إلى الجزء الشمالي . والسكن الأراضي المأهولة في هذا الجزء . طالب به العشائر لقاطنة فيه ، كما قدمت عشيرة الحويطات التي أحدثت مصمحل بنبهة تصال تحارة الإبل ، والتي تقاوم شدة كل ما يحول دون تحقيق مطالبهم في أراضيهم . ولهذا فإن فئة الأراضي الزراعية ستظل معصية صعبة الحل في المستقبل .

ومعدل الملكية في المزارع الواقعة بالجزء الشمالي من المنطقة الرعية قليل نسبياً ، فهو لا يزيد على خمسين دوماً أو اثني عشر هكتاراً للفرعة الواحدة أما في الجزء الجنوبي فإن معدل مساحة الملكية الواحدة أكثر مما هو في الجزء الشمالي . وما زال كدراً ملاك في الجنوب شيوخ عشائر نصف متحصرة يعيشون في قلاع أعدت بها أسطوانات واسعة لما يملكون من عدد كبير من الماشية والإبل ، والتي لا يترددون بتحصية حرمها : كرمها صيغهم . أما صغار المزارعين فيسيطرون على أغلب المزارع في مقاطعتي شمال عمان ، ولهذا فإن تأثير طبقة الأثرياء من وجوه البلاد لا يكاد يذكر . ولذا كان عدد هؤلاء قليلاً جداً فإن الذين يملكون على شراء الأرض هم من غير أهل البلاد . وهكذا انتقلت ملكيات كثير من الأراضي من أيدي أصحابها وبيعت بأثمان باهضة جداً للجمعة من أهالي دمشق ، مع أن فلاحى شرق الأردن هم غير فلاحى

سوريا، ومحاولة جمع بدلات بحرة لأرض من الفلاحين ليس بالأمر عسير .
وقد حل نظام الشيوع في الأرض معبولا به حتى الصوات الأخيرة ،
عندما عمّ نظام سوية حقوق ملكية أغلب لمناطق زراعية في البلاد .

تسوية حقوق ملكية الأرض

سـ مشروع سوية حقوق ملكية لأرض في شرق الأردن سبر حديثاً
ودقيقاً بحسبة السيرة في اقتدار الشرق الأوسط لأخرى . فقد كملت حتى
عام ١٩٥٣ سوية حقوق أكثر من ثلاثة أرباع لأرض شرق الأردن (٣٨ مليون
دونم من مجموع ثمانية مليون دونم)

وأم سأنجح هذا المشروع دون تعدد خاص شيوع لأرض ، فقد تمكن
تحقيق سوية في القرى مثله سوية لأرض كان تقسم بين أسهم
الأفراد بالأرض ولأنه عسير لأرض إلى ملكيات متساوية مع تلك الأسهم
ولذلك سأل القيام بهذه الحاجة من مشروع أكثر سوية من شامت مدعيات
الأفراد في أرض سس تقسيم شامت مث كل عدة شـ حدودها أو شـ
مساحة . وقد أوجر مشروعون Mr Walpo مدير الأرض في شرق الأردن
مما ع أي حمت سبيحة تحقيق مشروع سوية حقوق لأرض في هذا المقصر تاريخي :
" من الحلول لإيجاد أي حقها مشروع سوية حقوق لأرض هي "

(أولاً) سبت أصول ماضي للمشروع بالأرض . فقد أصبح ذلك الآن
في موضع يتمكن به من صلاح أرضه وزيادة حصونها وهو واثق مطبق
إلى أنه سس ، بد ما واثق الصروف الأخرى ، رعاة عال من إنتاج أرضه
لزيادة ومن ارتفاع قيمتها ، وتحتل مده مقده من تحقيق مشروع السوية
في كل قرية كملت سوية أرضها في هذه المدي سبت لأحجار من
(الأرض وسعة)

القرية ، وجمعت أكواما أو نيبب بها أسلحة إلى المزارع كذلك تجد يتدبريح
المحطرات وفرت فيعين بعض اديين والحجارة خفيف من سرعة مياه النصب

(نيب) عليه الأراضي مشاعه

(نث) عيج ومن صيريه لأرض ندى سرح عام ١٩٣٢ في انقضاء
على جميع المديارات ادمه عن سوء عير مع الأراضي بين القرى كذلك كان
من نتائج قدم الحكومة لجميع لأرضي ن وصفت أسس مسه وعادلة قير
الأرض كما ن سوية حقوق لأرض وصت لصيريه على قسمه الأرض
التي تمت تسوية حقوقه ، ولا س ن هذه خطوة لصالحه كدي ، لأن
الملاك أحمرو على دفع صيريه الأرض على أساس لقيمه الممه لأرض الموصلة
ليبه ، وأنس حسب رأي لحه عير راضي لمر به كما كان سرح

(ر م) تم بصلاح طريقه سرح الأراضي قامت طاق حديدية
تسحيل الأرض وقد حسب المدة مده ، عينة كسره مسحه ذلك منها
أن حدود المديات عيت وسحت مسم حكومة ، قصر في الإمكان المثل
على أي حد أو اعتد به عنده ومعه سرح مسم سرح كسحت نصح
من لصعب عد أن تمت سوية لأرض حرق تقوى حجة أن سكره عير
معينة أو أن حدود مبرع عير مده

مده تمت تسوية الأراضي ر ر م في المده عام ١٩٣٨ وسرح هذا
اللواء في لمدية السهمه سرحه من نيرق لأرض وسرح من ٢١٩ قرية
كان عير مشاع ونقد قري هذا اللواء على قري الإمداد وكثرت ردمه
باسكان ، المديات الأحمور فيها حلال لسوت الحس التي سفت مسمه
وأحوها حلال لسوت الحس التي سرح وحده ن جرحه سفت مسمه

أو انقضى المشوار عن قص سرعات الدائشة عن تسوية حقوق الأرض
في التصفيه لانه لم يكن أن حرد عشرة ملى شكر ميسرو ، منهم سيقطعون
جميع حقوقهم في أراضيهم عندما مع سيقطعون أراضي كثيرة إلى شخص
عرب عيب هـد مثل واحد ير - كيف أن قوب السوية عمل الأس
القوة به حقوق بحرف لعدا في الأرض ، ولأن من يحدته ير صه خط
حقوقهم في الأرض

حقوق الماء في شرق الاردن

من بعد أن لدى حق حقوق به حصة ير كاس ، من قوب مسيح
في فلسطين ، وقد وصفت مسودة قوب آخر عام ١٩٣٨ عرض ربه الماء
للأرضى من مة كانه من حق انصرف سيرة ردة عن حاحه لك
لأرضى في حكومة وسكر الحكومة لأردنية - بعد حتى لأن شئ
تلك مسودة أى حراء مقدمه في المجلس القشرى لإداره وهذا في
الممارعات حول أربع نيبه لارت كثيره ودت خطورة به حصة منها
تلك التى تتعلق بالخداون التى سقى ودى الارض وقد فشب جميع
المحاولات للقضاء على تلك الخلافات بما يسير للحكومة من وسائل وأسباب ،
وستقل الممارعات قائمة إلى أن يتم شرح وقوب معقوب به بعد هـد
النقص الكبير

سير أعمال التسوية في شرق الاردن

كنت عمدت مسح لأرضى أخرى مع سوية حقوق لأرض ، بعدما
تمت هـد كمت تلك وكان من نتائجهم دائرة واحدة مسح الأراضي

وسحب ملكياتها ونسوية حقوقهم أن راجت كفاءة العمل وبصعقت من عه
 (أي فلسطين والعراق تقود دهنن سنة حقوق الأرض دائرة ونقوم مسح
 الأرض دائرة أخرى ، ثم أدى إلى صياح حرب كبير من اليهود ومن كفاءة
 العمل مع أن مستر زوست دوس Sir Ernest Dawson وهو أكبر حجة في
 تطبيق نسوية حقوق الأرض في هذه الأقطار . كان يركد ضرورة وحسد
 هابين (لذا نرى) ، ومن لهم أن لا يخطئ ، مصر ما دلت به لإصلاحات
 التي أدخلت على هذه المصروف بالأرض ، بصرف سطة شمس الذي
 ورؤسها ، سم من الإصلاحات التي أدخلت على هذه حجة بعد صاحب
 كثيراً في إصدار قوى تلك المصروف . وما يجب أن نسأل : نسوية حقوق
 الأراضي . و . أن كانت في العراق أو في فلسطين لا تكن مصحوبة بنظام
 حدة المصروف ثم يمدن إلى المصروف ، في سري الأردن
 ومع أن مصفلة - نسوية حقوق الأرض في سري الأردن لا تكن مدركة
 المصروف التي هي عليه في كل من العراق وفلسطين في دائرة الأرض وقت
 بآخر العمل حدة محروبة عنها الإدارة مختصة بالأرض في هذه الأقطار . وقد
 استطاعت حكومة سري الأردن حين مصفلة حقوق المصروف بالأرض على
 أسس الملكية المادية . وما سعد على ذلك ثمناً مهم . لا موفراً في كل من
 العراق وفلسطين ، أوهم أن سري الأردن شق ماعدات مالية صحته من
 بريطانيا العظمى ، وذلك في الإدارة المختصة التي يهين عنها شخصيات
 بريطانية تمكنت من عقد مهمة على أسس ملكية ثمة والأمر الآخر أن
 تلك الأثرياء لا يكونوا من اليسر حيث يستطيعون عرقلة توزيع الأرض من
 الفلاحين مع أن التصرف المفقدي لدى ساد الملاك ومن عهده الماس من
 أرباح خلال سري الحرب مهد السيل إلى زعمهم في قري .



بعد كانت مدحه لأرضي هي سهل عذري سور و سور ، قبل
الحرب الأخيرة ، و ٥.٨ مليون من ، ولكن لا ربح من هذه المدحه
أشبعه أكثر من ٣.٩ مليون في عام واحد و جاز باقي مذهب سوريا و أكثر
من ربح لأرضي عده بلاد فقير و غير قليل الأراضى و رعيه
في حال فتر ربح و لا هو مذهب شي . ولا ربح أن من في هذا القصر
أرضي محقة أي لا تسكن ولا تسكن ١٠ آلاف ماله دخل في سور ، حيث
موجود صاحب و مدحه من لأرضي رعيه ، ومع ذلك ترك أكثرها من
غير سفلان من نخوع الأرضي رعيه مدحه صاحب عذر ١٤ مليون من
الأفندي لا يربح إلا لثالث . و استندت إحصاءات دقيقة عن جميع لأرضي
لقبلة للبرعه في سوريا أو الأراضى المدحه إلى الصحراء و المتحدده مريعي ،

الفرد واحد من الإنتاج في هذا القطر ، أعلى من نصيبه في سوريا وأن
الإنتاج مسوخ ، والمحاصيل وحبوب والموز ثلث أهم ركيز في هذه البلاد
الاقتصادية كما أشتت بعض المزارع الصغيرة التي تتركز في حداث
لمتحدة من احوال ، ومع أن جميع الأراضي ساهمت ساهلاً كبيراً في
لأرض تعتمد في إنتاجها من غلات على سوريا وسوريا نصيبها الزائدة
بلغ نحو ١٣ مليون قدم ، وعدد سكانها ٩٤٤ (١٣٦٦٠٠) من
يسوطن ليري ولأرض منهم ٧٥٠ ٠٠٠ من (ن) من حساب الفرد
أو حدهم من الأرض ١٥ قدم فقط

ولقد بلغ معدل ما نصيبه سوريا من علة خلال ١٩٣٩
تحت إشراف من ، علة الإنتاج مع حلات في حلات مليون من
في ..

إنتاج الحبوب في سوريا ولبنان

خلال الفترة من ١٩٣٥ و ١٩٤٣

سنة	معدل	معدل	معدل	معدل	معدل
١٩٤٤	٤١٣٠	١٣٠٠	٢٩٢٠	٧٨٠	١٣٠٠
١٩٣٥	٤٠٠	١٢٠٠	٣٤٠٠	٩٠٠	١٣٠٠
١٩٣٦	٤٣٢٠	١٢٠٠	٣٠٠	٨٢٠	١٣٠٠
١٩٣٧	٤٦١٠	١٢٠٠	٣٦٠	٨٠٠	١٣٠٠
١٩٣٨	٦٤٤٠	١٢٠٠	٣٨٠	٩٠٠	١٣٠٠
١٩٣٩	٦٣٤٠	١٢٠٠	٣٣٠	٩٠٠	١٣٠٠

يوجد ما يعرض أن عدد سكان الأرياف والقرى عام ١٩٤٣ - ٩٤٤

نحو ٢٨ مليون صافر نصيب الفرد واحد من الإنتاج السوري ٣٨٣ قطار

الصغيرة حتى أصبحت الحاة القروية ذات طامع لا يختلف عن عظم الحياة
الريفية الأولى مع ما في القرى النائية من عدد كبير من صغار الملاك ومع
سكون نصف من العيون - راعين الدس لا يصب هم في الأرض

ب. ب. حر. لا أكبر من أراضي سوريا تمتلكه أعين مدن وعدها .
وهذا ، فغوب اطلقه حاكمه في البلاد أما راعاه الأرض فيقوم بها مندمون
نومين (مساحون) ومع أن مسكنة الفردية الصغيرة موجودة في بعض
مناطق البلاد كـ دي البع و عوضه دمشق ، إلا أن غالب مسكنة في مناطق
السهول في الأتراك النابوي ، فالعرف السائد في هذه المناطق ، أن الملاكين
يأخذون المحصولات بربطهم في موضع مقرر بمراسه (ديت) خلاصات ،
وقد يتم ذلك بـ ١٠٠٠٠ ليرة ، إلى مرسوم لادوي ويصفها لآخر إلى صاحب الأرض
مع أن هذا لا يساهم في عمل ريعي ، وجميع مقتضيات الإنتاج ريعي من
حرثه وآلات واد وحيوانات واد على كاهل المزارع النابوي ودمه في هذا
أن صاحب الأرض من نصف ما يجمعه المزارع ، مع أنه ليس عرض
نابويه ولا زورده . لا عده ما يحسن موعد جمع حصصه من مصلحتها

وحصصه مالك الأرض من إنتاج أرضه بحصص ، بخلاف مناطق البلاد
وحدود الأرض وأحوالها فيجب ما تقتضيه به مساهمة المزارع في
إنتاج الأرض المروعة ديتا قدم في ملكه و مساح نسبة ٤٠ - ٥٠
إلى الأول و ٦٠ - ٥٠ إلى الثاني على أن يتعهد ذلك بدفع ضريبة
الحكومية وشعره في بعض المناطق يقوم المزارع بمطهر رعيته الأرض
من جهد على يمين يقوم المالك بمقتضيات أخرى وفي هذه الحالة يجمع
نصف المالك حتى يصل إلى ٨٠ من مجموع إنتاج الأرض وفي الأراضي
التي عدها على البراءة فإن من واجب مالك الأرض أن يوفر المياه

اللائمة إلى زراعة ومقابل ذلك تنقص ٦٠ من مجموع الإصباح وفي
تقدير من المصدق غوة مالك لأرض زراعة أرضه مباشرة فلا يشركه في
الزراعة

كما من مستأجر لأرض صين وروى يحتمل من لفرد من الأرض التي
سواء كما من لأحد لا من نفس ووجهه سم وروى أحكامه من
لأرض القناني لا شيء في كسر من مسدود طرد ملك المنزلة من
عزل مذهب أو موضع من مذهب في حرمه لا من نوع حصه من
نفسه بركة لا من

ولا عرف على وجه التحقيق ، مقدير مشكك كذا ملك في سوريا -
وكفي الاستدلال على غير ما ذكره من حيث من من نصف كفايت
المحسوب من باع في لأسواق بدمشق مع حصة كذا ملك وبعقد
٦٠ من مجموع لا من في في بلاد عود مسكية إلى كسر
الملك في شمال فقير عود مسكية من ٨٠ و ٧٠ من مجموع الأرض
الزراعة وفي مخطوط دمشق عند المولى عبد ٦٠ من مجموع أراضي وفي
مخطوطه حجة وحده عند كذا ١١٠ قرى من مجموع ١١٤ قرية ،
وشتت مذهب في مسكية ٨٦ قرية وفي الأقطار البلاحين شدمو
أسمه في مسكية عود مذهب عزل هذا نصف من نصف مسكية
لا مخرج إلا حينئذ كذا مذهب كذا في قرية كسروا مثلاً اسعد
الملاحون كذا من مذهب مذهب مذهب من شرا آخر است غنله من
من قرية

وهكذا نعلم من كل كسيرة مذهب عن مذهب لا تترك صورة
الاصغر من مذهب مذهب مذهب مذهب مذهب من عام إلى

حر . ولا . من أن من أسس حق المسكنات الكبيرة يعرف الفلاحين
في لاسندانة هذا ما يعرف مومس ودشلي في منطقة واحدة تصاعبت ديون
فلاحيه ، وتوقفت عنهم زرع عية نذجة عجرهم عما يحسون به من بدو ،
وهذه كلها عوم من دعوهم إلى بيع أراضيهم أو أحرارهم إلى دلتهم من عار
مدن ونعاسي ، وهذه الكيفية اسطواء عدد كبير من الجحش في المدن من
لاسيلا على أراضي زرع عية واسعة في لقي ولأ . ف ، حاصه في الادقية
وفي نفري نعره من حمص وحمدة . وقد استقلت مسكنات نفري نعره إلى
أدى عار نذجة يعرف لغروب من نحصها في نذري .

وعاب أولئك ثلاث الكرام من . عوائل عاشت في مدن ولا مرف
عن الزرع شدة حتى أنهم لا يكتفون للنفري ازرعة مسعة ونزده في الإنتاج
كما أن هؤلاء بعض لافضليات اواسعه ترجع مسكنها إلى أسر كانت عية
مدن من اعين كأميرة رسلان وحملاط والشهاب وسدي في مدن على
أن الكثير من تلك الافاضليات قست إلى مدع صغيرة سبعة طابق
مدع في ليرت من اشرع لاسلاي وشنت إقطاعيات كبرى حصا عندما
سمح سلاطين آل عثمان بغير المسح بين زردو سترصام ، رضى نذريه
واسعه مثل مررعين ، استعين بواقفين في سبب المدع وفي وادي الليطاني
ونع إقطاعيات أخرى تكونت أثناء قيام الدولة العثمانية بالتسجل العام فقد
اعبر رؤساء لمرزولقري تلك الفرصة فحجوا لأراضي خاصة بالمشرة وأمرنة
رسمهم مسكنا حصصهم . كذلك استعنت طائفة من أساء المدن المتعدين
ما يشاء من المرويين من مدرعات حول تشب مسكنات أراضيهم ، فبوسلوا
شي السبل إلى عتصاف الأراضي من نحصها المدن لخواهم مساعدتهم في

شبه جوفيه في رصيده . وحققت هذه الكمية في رصيدها في أربعين
أمن وخمسة.

وكانت هذه التصرفات لا تنال ولداه بعد فلاحهم من فقد . كذا
كان ولا يزال . ولا فلاح في إعادته . فمروا بشدة من أذى . فبعد سنة و
نصف حان ذلك دون تحقيق . فمعنى شغل وقت من مقصود . وبنى من شغل
أن أصبح أصبح له في البلاد . ولا بد أن أراح سنة أخرى لمؤدي
سوريا . معنى مدنى اندر في لا تنال إرادة . ومدى التعاون في دخل
معنى لأصحاب على مدنى مشاورة . وكذا . فكل كيف الدين
إلى تلك الإصلاحات . وهذه الأجزاء . فبعد شهر . وبنيت لمؤدي في
إصلاح خصوصية البرية ، ولا عراة . فبعد شهر . فمصل إلى مصر علاقته
بالأرض . أن سخطه . وصاحب لأرض مصر على حدود ٥٠ . من أنه ردد
في الإتيان . وأصبح لأرض لا يكون . فمروا به . ولا يهتمون . فبه سنة من
شبه أن أصبح رصيده .

والمدنى على مدى عرقه . هذه التصرف بالأرض . فبعد شهر . وبنيت لمؤدي في
فيما على حاشية ثلاث دراسات . فمروا به . فمصل إلى مصر علاقته

لدى سنة الأولى . فمروا به . فمصل إلى مصر علاقته . فبعد شهر . وبنيت لمؤدي في
سوريا . فمروا به . فمصل إلى مصر علاقته . فبعد شهر . وبنيت لمؤدي في
فمروا به . فمصل إلى مصر علاقته . فبعد شهر . وبنيت لمؤدي في
فمروا به . فمصل إلى مصر علاقته . فبعد شهر . وبنيت لمؤدي في
فمروا به . فمصل إلى مصر علاقته . فبعد شهر . وبنيت لمؤدي في
فمروا به . فمصل إلى مصر علاقته . فبعد شهر . وبنيت لمؤدي في
فمروا به . فمصل إلى مصر علاقته . فبعد شهر . وبنيت لمؤدي في
فمروا به . فمصل إلى مصر علاقته . فبعد شهر . وبنيت لمؤدي في

تترت ورت ومع أن مياه السقي لكي لا يروا حره من سبيل من أراضيها ،
إلا من حدة ما يزرع منها سقي لا يربح عن ٢٠٠ فدان ، ونقل إنتاج النخيل
في هذه الإقضية عن مغلل بدخه في الدلا فاعداً او احد وما ينتج أكثر
من أربعة صان بكيرة فحة

ولقد عنة مقسمة إلى آخر ، صغر مد كل منها إلى مسند ، وشراف
على مجموع المساحات وكيلا عنة عن نخيلها من لا يربح عنة عنيهم إلا بدرا
وقضى سريود الأربعة من صاحب الأرض ٢٥ من مستوح الأصى
التي تزرع د ٢٤٠٥ . من مسوح ما تزرع من مسند وهذا سب وعطته
د ما فوق مسند الدلا في دقة عنة لأخرى وعنة من ذلك
احتدب أكبر ما يمكن حدة من لأدى الصمدية في الإقضية
ولا علف مضير فحة في هذه الإقضية عن مضير في غيره من الإقليات
فالساحات يمشون في وحل د تمة سيصيرون به ، خاصة وأنهم لا يعرفون
من علف عنيهم فحة حبل من الإقضية العوس

١ وقد صنف مسند حبل في هذه لاقية عنة من مسند حبل

١ - كبر مسند حبل من الدلا تعود له حد مسند حبل عنة ٢٢٥ فدان ،
وعند دارة مسند حبل فقط

٢ - متوسط مسند حبل من مسند الواحد منهم تروعة ١٦٨ فدان
وعند دارة مسند حبل حبل

٣ - صغير مسند حبل من مسند الواحد منهم تروعة ١١٢ فدان
وعند دارة ٦٠ مسند حبل

٤ - صان مسند حبل من مسند واحد منهم تروعة ١٨ فدان من
من أصى سبيل وعند دارة مائة مسند حبل

٥ - العمل الزراعيون و يقومون بحجرة سكان القرى.

ولا يستطيع العيش عشرة رصة ، من الأصناف المتعددة ، لا كما يستأجر من ومتوسطهم . وذلك لأن متوج مردهم كفى في توفير الصروري من حاجات أسرهم ، وقد يتمكنهم أحد ، من دحر بعض ثلث يتبعون به أحلى الذهبية وحيثما الذهبية ، من الأصناف الأخرى فلا يصعب توفير الصروري من عدا أسرهم . فإن الحد الأدنى لا سهلا لا تعجز (أو شعير عند الطمعات الصغيرة من الفلاحين) هو ١٤ كيه غرام في أشهر واحد ونسوح حد المسوى لا يخلص من رزاقه ٢٥ قد . و حسب المقام رزاقه يتبع فإن صنف صغر مستأجر من يسهلون برزاقه رزاقه لا يزداد مساحته عن ١١٢ قد . لا يستطيعون توفير حد أدنى من ضروريات معيشتهم لأن قلة ما يستوفونه من ممتلكاتهم ، في تخدمه زراعتهم حصصهم في رزاقهم حجة محسودة منها وهي ٣٥ قد .

من صغر مستأجر من يسهلون عداه فقر و مكسور صورة حيدة حمة فلاحين يسهلون صورة الواسعة . فهم يسهلون في أكواح صنف من عرقه و حدة و رزاق من عرقين ، و يسهلون لأن سكبوا و حمة منهم في محل و حد عنك مزارعهم مكا درهم ، و كثيرهم عدا في ليدون غير أن مستأجر من يسهلون في أراضي السقي و من يتعهد واحد منهم برزاقه ١٨ قد . فقط هم أحسن حالا من صغر مستأجر من يسهلون كانوا فقرا منهم ليست دونهما قبل تنسبه إلى دوا و ذلك ، وأهمهم يعتمدون على دخل مسط .

و كثير الأصناف فقرا صنفهم يزداد من الذين استأجرهم أراضي

زرعية و من يتبع دحيه في عداه نحو ٥٣٠ مرة سوربه قيمة و هو (١٠ - الأرض و لغير)

متقدمون اجتماعيا خاصة وأن أصحاب الأرض قد نشأوا مدرسة فيها ويقومون بتوزيع ما يحتاجه الفلاحون من عقاير طيبة بلا مقابل.

وتخصص الدراسة لثلاثة شرفه لأشرفه وهذه قرية تكثف فيها الزراعة ومع عدد صرف منطقة السقي في دمشق ومع أن لأشرفه قرية لمياه باسمه إلى العوطة ، بل أن ما يربح من مياه تكفي إلى إرواء عشر أراضيه على الأقل ، وتبلغ مساحته ١٦٠٠ هكتار أو ٤٠٠٠ فد ، ويمتلك أربعة من أصحاب الإقطاعيات ٤٠٠ و ٢٠٠ فد ، ويمتلك الفلاحون الحرة لدى مياه وأكراملاك عدة لإقصاءه من من سكانها يؤخذ أرضه على أساس المحاسبة ويتقاضى ٥٠ في المئة من مسوح لأرض على ألا تزيد الإيجارة عن ثلاث سموت

ومن أمثلة واستثنى عائلة الكه في هذه القرية تمتلك مائة عائلة منها أحرار صغرة من الأرض ، وستون عائلة لا تمتلك منها شيئا ، ويصنف الفلاحون حسب أن

١ - فلاحون حسنو الحال يمتلك أو حد منهم عشرة هكتارات وعددهم خمس عوائل

٢ - فلاحون متوسطو الحال يمتلك أو حد منهم من ثلاثة إلى ثمانية هكتارات وعددهم ثمانون عائلة .

٣ - فلاحون فقرو ، يمتلك أو حد منهم من هكتار إلى ثلاثة هكتارات وعددهم حصة عشر عائلة

٤ - مساحيرون على أساس المحاسبة وعددهم عشرة عوائل

٥ - عمال زراعيون وعددهم خمسون عائلة .

من شتى الأراضي النبعة إلى هذه القرية مركز في كل عام دون أن تستعمل
فأما لاجون يشمون زرعهم إلى ثلاثة أقباء . قسم بررع والآخر يحرث
ولا يزرع والثالث مركز يزرع ومعدل إنتاج الفصح فيب أعنى قليل من معدل
إنتاجه في عموم سور ، فقد يصل إلى ٨٢٣ كيلوغرام لكل هكتار (٦٥٠ ص
اسكليري بكل فدان) ، ومنته إنتاج الشعير ، ومعدل الواحد ينتج ثمانية
أطنان سكليرية

ومسوى نخشة في هذه القرية حيث هو في مشيرة ، وذلك رغم عن
وجود بعض مسودة في زرع الأرض وفيهم من السقي والرياح لإنتاج سب
فالنصف لأولان من نصف فلاحى هذه القرية ، وحيث نصف عائلاتهم
يستطيعون أن يلاقطوا من الطعام ومن تحدث لأخرى فمضب
الدية الواحدة من الطعام بقدر خمسة وعشرين كيلوغراما من القمح و كيلوغراما
واحد من اللحم في شهر واحد (شاة واحدة في العام) وأربعين كيلوغرام
من زيت الزيتون وعشرين كيلوغراما من السمن في العام ، وربعه صدق
من زيت اولود ومقدار قليل من الملابس أما سكان القرية الاخرى
فيؤمنون النصف الآخر ، وهم الفقراء من الفلاحين ، والعمال الزراعيين
والمساحرين على أساس الحصة وجميع هؤلاء عاجزون عن بيع ذلك المستوى
وهذا فهم مضطرون لأن يعيشوا في فقر مدقع ويؤوون إلى أن كواح صيده تتألف
من عرفة وحدة والأكثرية الساحقة منهم عارفة في عيب من دون ولان
لك لدون تحب دنا على أساس الذهب فقد صاعقت خلال سى الحرب
الأخيرة وراحت وصاحبها على الساس

✓ وخص الدراسة الثالثة بذكر نصف في شمل من . وهذه قرية حسنة

أكثر سكان من صغار المزارع ، وأكبر مزارعها شيخها هو يمتلك ثلاثين هكتاراً من مجموع مائة مائة هكتار ولا يريد عدد عوائل القرية عرمانه وحسين عائلته أى ١٢٠٠ فرد - منهم ١٢٠ عائلة تمتلك أحراراً من الأرض ولعائلات البقية لا يمتلكون شيئاً بن الدرس يمتلكون خمسة هكتارات يمدون حتى الحقل ، وعدد هؤلاء قليل وسكن ستمين من العوائل تمتلك الواحدة منها بين ١٥ و ٢٠ هكتار من الأرض ، وأن خمسة وعشرين عائلة منها بين ٥٠ و ١٥٠ هكتار ، وإراعه في هذه القرية أكثر كثافة مما هي في القرى السوية ، وإن نصف لأرض تروى سداً ومنها الأحرار تروى جيداً ، وإراضى تروى به تروى من عام إلى آخر ولا يترك منها شيء ، وتتألف دوريات الرراغة من رعاة التمر ولا يسمو رعاة البطاطة ، ويعتمد هذه على السقي إلى حد بعيد ، ويكثر دور دورات الرراغة قليل معدل إنتاج التمر عما هو في القرى السوية ، وهو في هذه القرية لا يريد على ستة أطنان اسكليترة لكل فدان ومعدل إنتاج البطاطة خمسة أطنان لكل فدان

وقد يمكن رفع مقدار الإنتاج في مسحق التي تروى جيداً ، وسكن تلك الإمكانيات محدودة . ولذا فقبل لأن الوحيد تمصاغة المدخل الزراعي معقود على حسن الاستعداد من مصادر مياه السقي

وستنتج من الدوريات المتقدمة أيضاً أن نصف سكان الإقطاعات موضع البحث ، أو أكثر من نصفهم يمتثل في قدر مدفع وقائه مائة وسب ذلك قلة نسبة الأرض التي يسمونها زراعية ، وانخفاض نسبة الإنتاج ونور ريع الأرض على الفلاحين تروى غير عادل أما في لسان فإن كثرة سكان الأرياف

على هذا المبدأ، فإن كل عرق في العهد العثماني، كان له الحق بالتصرف ببعض
من ملكات ممتلكات أجدادهم إلى أشخاص من نفس العرق الذي كان له الحق في
الملكية. لكن لا يمكن لأحد أن يملك الحق ويصرفه بدون حقهم
في الأرض كما يقرره عهدهم المعروف بحري عدمه. وقد كان الكادسترو
عندهما شأنه شأن حقوق ملكية الأرض في التي التي نشأ عنها الشيوع
في الأرض، اضطرت إلى جعل نسبة ما نصيب العرق الواحد من مجموع
الأرض نسبة، وكانت هذه النسبة لا بد، على هذه الشيوع الأرض،
أما ذلك حول الدول عند تحديد حقوق ملكية على أرضهم،
الأرض أن يوجد أحد، ملكية الدولة، على ما لا يوجد كبرية ثمة،
وقد كان قصده من ذلك، تحديد ملكية الدولة، وقد أدت قلة
الاعتماد على ما به في حصر هذه الحق في جميع بلدان من الأرض بعد
في دولة الدولة، من حيث نصف الأرض في الدولة، تقريباً،
كان دون الكادسترو ملك من سجل حقوق ملكية جميع الأراضي
منسوبة إلى عرق واحد، لا نسبة إلى عرق، بل إلى عرق، حيث دون
مساحة أرضهم، على حصة من أراضي حوزة وعقار، ومع صديق
الصديق الذي رست فيه ذرة مساحة الكادسترو عليها، فبهم اعتبار
موقوفين في ممتلكاتهم كل لتوفيق

حقوق الدولة ومن المعلوم أن الدولة التي حول دون تحقيق مشرع يرى
ومعه في البلاد لا يمكن أن تكون في حقوق الدولة، فبحسب التفرج الذي قدمه
البروفيسور آديسون Prof Addison عام ١٩٤٣ إلى مؤتمر الشرق
الأوسط والذي نشر بعد أن مشروع يامون Yamunne يمكن في إمكانية
تحقيقه لأن المشاكل المعقدة الناشئة عن حقوق الدولة، تخل عد، ولأن التقدم

الزراعي في هذا القطر يتوقف إلى حد بعيد على تسخير الري كأن لا يحصل من
سوية حقوق الماء وتتمتع به الري للقطر بعدد رعايا

ولقد عرضت السلطات الفرنسية في معانها هذه القضية كأن تكون
حطاً من السلطات التي عليها في معانها، يها في فلسطين وسوق الأذن
X لقد أصدر المقتصد الفرنسي مرسومه في حزيران من عام ١٩٢٥ يعني أن
مصادر مياه لاسي جميع مصادر مياه وبحارها يجب أن تكون تحت
إدارة الدولة، فمسكا على للدولة، ولكن في نفس الوقت وحده عليه صدر
مرسوم آخر يمنع من أن مرسومه لا يمكن أن لا يمنع بقاء حق الري
وبالتمتع حقوق الماء لأراضي من أخرى، وكان من نتائج هذا التناقض في
التشريع أن جعل لا ساء ورد مفيد في معانها

السيطرة على الري : ومن ثم كانت مهمته مع في السيطرة على
مشاريع الري كأنه لا يوجد سلطة مركزية مسؤولة عن إدارة شؤون الري.

فهذه الحرائق ثلاث مع في السيطرة على الري لا تربط بين معانها
على المياه المعص وهي

١ توزيع حقوق الماء بين أهل القرية بوجه عادي ووجه
هذه حدة هي أن تترك في كثر من الري أي سوف ترتفع على لإرواء
وقد شترك بعض قري في مشروع واحد من هذه مشاريع فتوزيع المياه
بحسب ما يدره مشاريعها ورؤوسها بوجه عادي فلكل مالك أن يدعى
سهم من مجموع مياه حدة رسمية كأن صاحب بفتح بحري يملك
أرضه مدة ساعة واحدة في كل سنة ثم وقد ظهر في هذه الطريقة في
حصر ما يثبت حول مياه لاسي من تربع فقد ما يسيطر كذا الملائه على

أحسن أراضي القرية ونداءهم لا يتعدون من إرساء مشاريع لهم ورؤسائها
من أهل يافقه بحري أمير مصفحة مدة أحوال ما يحقون لإرواء أراضيهم
إرواء يريدون حاجتها وكثيرا ما يحدث مثل هذا في عوطة دمشق
حيث لا يوجد نظام موحد لإسقاء أراضي مصفحة ولا يوجد سلطة تستطيع
أن تعرض حقوقهم بحريه

٢ - نظام ملكية الإجماعية بصف أميره وأعطاه وهو أحد وهذا
النظام معمول به في قديم الزمان من سهل الفرات

٣ - ثلاث كبار - مقدور - سنة وهذا النوع معمول في سهل
حيث يوجد عدد من مشايخ بني خاصه
هذه الطرق الثلاث تستعمل في ش. ه. القصيرة، أما ش. ه. الزكية
أولاً فبها يدار من قبل

(١) أصحاب الاملاك خاصة ولا يوجد مثل هذا لصف لا مشروع
واحد هو مشروع به الزعيم

(٢) الدولة وقوة - شريع التي تدبر من قبل الدولة

١ - السلطات التي سبقت قوتها من السلطات العامة

٢ - السلطات التي سبقت قوتها من ولاية (لأنها عامة)
الولاية

٣ - سلطات الولاية والسيادة أي سبقت قوتها من اعتمادية العامة

Delegation Council

ولا يجب أن لا يحل في سلطة مركزية واحدة، يوجد تراخ وتشتت بين
أصاليب متعدد مصدر لإرواء لارات خاصة في القسم الجنوبي من
البلد مثلاً تترك الأراضي وسعة يمكن إرواءها بما لا يقدر على فهمه ومع ذلك

فيهم ترك دون استغلال سبب مدد المياه من حره . فحصل سبعة وحدة
تجهيز على توزيع مياه الإرواء وعطي كل ذي حق حقه

أراضي الدولة : ومن أهم أسباب فقدان الدواقر بشريرها وبيعها
في المطلق لبسطى من سوريا ، أن الفلاحين لم يسكنوا في أراضي الدولة
بسكا مطبقا . فتمه مباحث واسعة من أراضي الدولة التي سبق لسجل
ملكيات اسم السلطان عبد الحميد الأولى غير مستوصية ود سجل رادع
بعد وقد انتهت ملكه هذه لأرضي خلال فترة الانتداب في احكامهم
تحتية . وكانت خلال العهد العثماني مقعده إلى أن عني إلى العماليق اسرار من
من حره الامه اطوره القديمة التي يفقدها الدولة فله سبب في حصول على
البلاد ظلت تلك الأراضي مقرر إلى من سعيها من الفلاحين

وبعد ثورة عام ١٩٣٥ شرع السلطات الفرنسية في إسكان الفلاحين
في هذه الأراضي ، وقد تمكنت تلك السلطات خلال الفترة الواقعة بين ١٩٢٦
و ١٩٣١ من إيجاد ١٨٢ قرية تحت مباحث الأراضي المخصصة لها ١٨١,٠٠٠
هكتار موزعة إلى ملكيات صغيرة موزعة في ٦٠٠٠ عائلة . كذلك أن
حكومه الملاحية أحترت كذا خلال في منطقة خمس على الساري من قراهم في
محافظة مصيف عام ١٩٢٩ ، وقد ورعت تلك الأراضي على الفلاحين الذين
كانوا يستعملونها . فتمت إيجاد ثمان مائة أقطاع سورية لا تعمل عن عشرة
أقطاع . كما أن أراضي قرية حب رمية ورعت في العام ذاته على من كان فيها
من فلاحين وعلى بعض المزارعين من الأرمين

غير أن السلطات الفرنسية . بكل موزع جميع تلك الأراضي وتسوية
حقوق ملكيتها ، ورغم كان أهم عمل في ذلك أن الدولة العثمانية سبق لها أن
سكنت في بعض مناطق البلاد عشائر رحل ، وهؤلاء لا يبيعون نظمهم إلى

إمكانيات الإصلاح

ويعرف إمكانيات إصلاح الحقل خمسة إلى راعه الأراضي ديمية ،
 حفاف الصف الذي من شأنه أن يحسم أن يكون مدة سوير الأرض طولية ،
 ومع هذا قد تصبح الحمة بد ما حصلت أساساً راعية سي إذا ما استخدمت
 الآلات الزراعية ميكانيكية فينبغي بذلك خفض مدة سوير الأرض إلى ستة
 واحدة بدلاً من سبعة وفي بعض المناطق حصلت ثلث لمدة إلى سبعة بدلاً
 ثلاث سنوات كانت الأرض سوير خلالها ، ومن مزايا استخدام الآلات
 الميكانيكية أنها تسمح بالسيطرة على الحشائش الضارة ولأعشاب الطفيلية
 (يرجع إلى الفصل الثامن)

وتوجد أهم إمكانيات الإصلاح على أساس ربي في مجموع
 الأراضي التي تزرع سبياً في صفوف أرهه ، ومع نحو نصف مليون قدر
 ومع ما في البلاد من مشاريع أشتب تحويل دون القدر على سبيل مياه
 السقي في السدير فهو من قبيل أن صاحب الأراضي التي يمكن راعها
 سبياً إضافة إلى ما يرجح من الآن موضوع أحد ورد وحلاف ، فحسب
 ما ذهب إليه السيد صبحي مطلوب ، أخذ مهندس ربي السويرين ، أن
 مجموع مساحات الأراضي التي يمكن راعها سبياً حسب الأراضي التي يمكن
 سقيها مياه لمرات قدر سحو ٠٠٠ ٠٠٠ ١٢٠٠ هكتار أو ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٩٦٠ فدان^(١)
 وفي هذا التقدير ما به لأن الرقي في خصمه شير إلى المساحات التي يمكن أن
 يصل إليها ، ومن إلى مساحات التي يمكن أن يروى من أجل مدفع اقتصاد

^(١) " Le Probleme de l'Eau Liban et en Syrie , in l'Agriculture (١)
 Richesse Nationale (Beirut, 1942).

وثمة تقدر احرى مقدار مدقته وكثرة عضلاته ، واما هـ البروفيسور أدبسون
 الحبير بالرى الذى درس منه ما فى الملاد من مشاريع للذى دراسته دقيقة
 خلال عام ٩٥٣ فحسب ما يقدره هذا الحبير ان فى وسيع تلك المشاريع
 فسيتم بمسرد ظروف الملاد الاقتصادية بمكان . واما مقدار من الأرض تقرب
 من حده من ٦٨,٠٠٠ هكتار و ١٦٣,٠٠٠ فدان يصفه الى ما يرجع منها
 منها الآن .

والسائر من التقدير من شربى مدى لا اختلاف بالآراء حول كمكسات
 وسبع الأرضى الرعيه وقد حسبت حكومة السويد عند ما عهدت
 الحبير الى إحدى الشركات فتمت هذه الدراسة ثم علمت جميع مناطق التى
 يمكن احصاء مياهها . وطبقته الى وضع تسلسل لبدء مشاريع الرعى المراد
 بشأنها . ومن شأنها ان توضح الى سبب كل إقليم هذه الشركة بتقدير ابد
 الى مطلع حول مساحات لا حتى ان يمكن راعى بمساحة .

مما يلاحظ الحرره وحرارة وثمة كمكسات وسبعه فى مقاطعه الحريرة
 واثمة فى واسط القصد . وفى حره من مقاطعه الحريرة وقعة فى لروية
 الشامية اشرفيه من الملاد . وسبع محب . عنه سواء كان ذلك فى المنطقة
 لمصه ثم فى مناطق لارو . وفى لأرضى . وقعة شمالى النمة حتى الشرح
 صاحب مساقط لأقطار بمقادير يمكن رعاة لصلاب الاشوبه . وفى اسطقة
 لمعروفه « شعير لقط » والى حد على صوب حدود التركيه الى عمق اثني عشر
 ميلا حتى بدسبه ، سبع مسوب مساقط مطر من ٥٠ الى ١٠٠ ساقطاً
 فى ايام من ٢٠ الى ٤٠ عقد . وفى جنوب هذه لأرضى يوجد منطقة
 حرن مسطبة : تات على لا يرد على حبل ميلا متروح مسوب مساقط

انظر فيها من ٢٥ سم إلى ٥٠ سم (من ١٠ إلى ٣٠ عملة) ^(١) في هذه القطعة المسطحة يوجد مساحات وسعة كافية للزراعة لأرات غير مسطحة ، لأسباب أهمها قلة الأيدي العاملة وصدان أسباب مواصلات وعدم الاستقرار السياسي فيها . ولكن هذه الأراضي غير مسطحة لأرات محدودة مساحة في « مقر لط » هو العشب بحيث يسهل قطعه وحقيقه . وإن ما يروح من لأراضي في هذه المنطقة بأوصافها براهنة يبلغ ٨١٥٠٠ هكتار . و١٨٠٠٠٠٠ هكتار مساحة ، وفيها من الأراضي الصالحة للزراعة ونحو تسعين بعد ما لا يقل عن هذه المساحة

ويبلغ سكان هذه المنطقة ١١١٣٠٠ نسمة ، يصعد من الأكراد و« سطر » إلى هذه المنطقة وإلى ما يكتنفها دائماً من اضطرابات ، مكر من المهمل مسج ما فيها من أراضي ، وثبتت حقوق الأرض فيها . أما ما يعمل من أراضي زراعية فبما يتم التصرف به بحسب قانون الأراضي الممنون بتقديم الذي ينص على أن ملكية الأرض تعود إلى من يسمونها طفلة سنوات متتالية عشرة

ويسيطر على معظم أراضي الجزيرة كبد العراق أما في منطقة العراق فإن أكثر لأراضي كانت حتى عهد قريب ، يمتلكها صغار العراقيين القرويين . وسيجدهم داخل مصحات المياه في الزراعة ، كما هو الحال في العراق أحدثت الأرض انتقال في الأيام الأخيرة إلى أيدي كبار الملاك من سكان المدن من الشروط التي يشترطها التجار والداشون من سكان المدن على الملاحين الذين يرغبون في الحصول على المصحات أو السواقي ذات السطول ، أن

(١) هذه المصحات مسطحة من غير زرع مشير بعد أعده مركز بحري شرق الأوسط عام ١٩١١

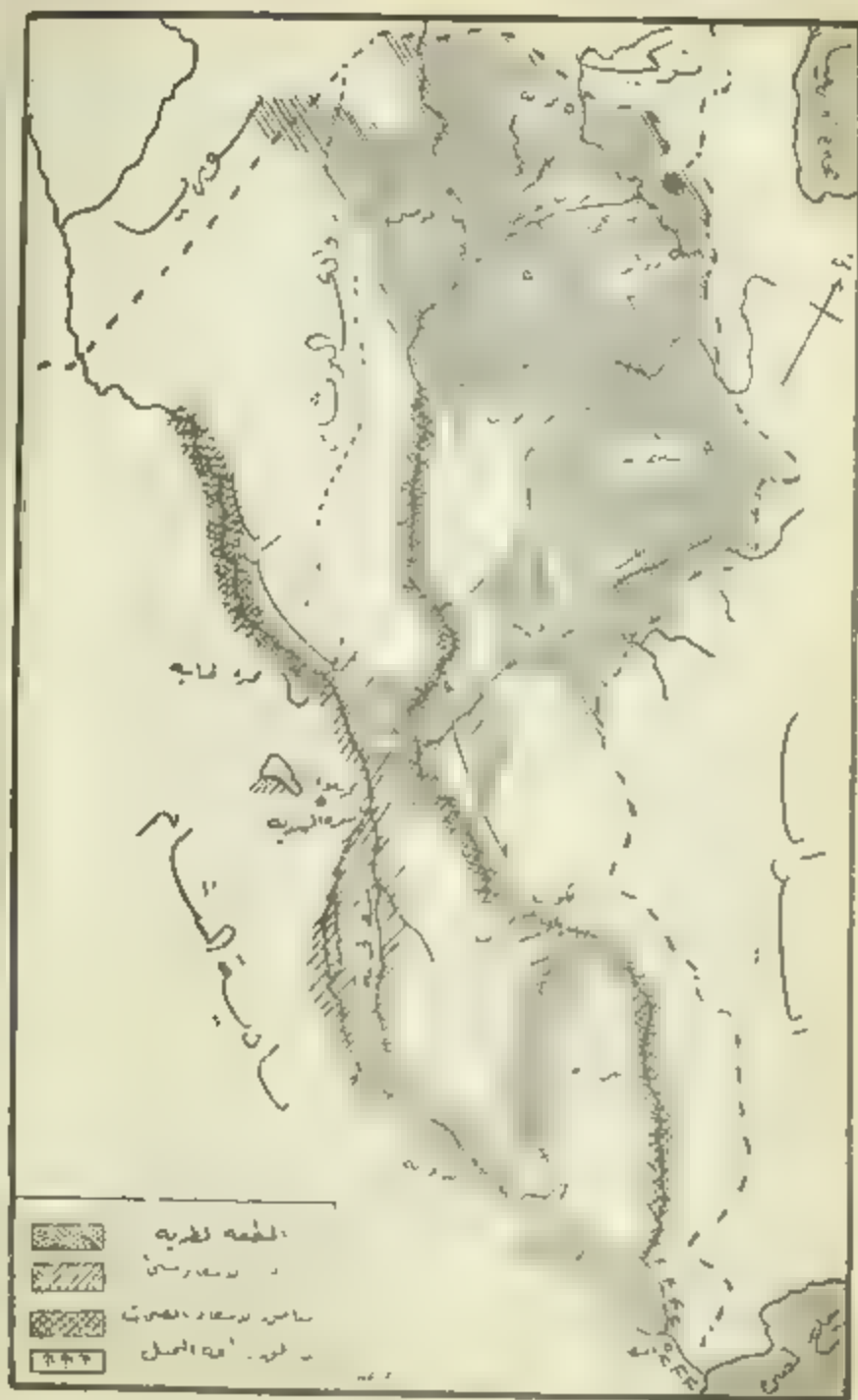
العوض سدّد عن لا عدل وعلاوة على ذلك أن الأرض حيدة إلى مسر
للملاحين إصباحي وسعلاها نتيجة مسرخر امتصحت نفس موصفة بين
الملاحين ود نسبو

و يبيع في مائة مروج . غنى من المزارع وحب الأرض بعد
الخصبة ، أي قسمة مروج إلى حصص ، و قسمة هذه الحصص من المالك
والزرايع في حرية يقضى المرفأ أن يحصل من علة الأرض إلى
ما يدفع عن الأرض ومسوحها من حرائب ، و سدد الثمن إلى المالك ،
و بعد ذلك يبيع سككت اربعة مائة تيريك و مروج و مقد يصب
للفلاح من إباح لأرض عديمه وله الأذن لعمله و كثرته . ثم إن أدخلت
الألات أصبحت في اربعة مروج عدد المصحات في هذه المدة عام ١٩٤٣
ثلاث مائة . ثمة علاقه جديدة بين المالك ولفلاح و أصبح المالك
مستخدمين و أصبح الملاحون عمالا عديم ذلك لأن تصحاب الأرض أخذوا
باستخدام السو ح في حرابه الأرض وشغلها فكان من نتائج ذلك أن قست
حاجتهم إلى الملاحين ، و تقتصر على عدد محدود من الملاحين ، و تقيسهم
بالأعمال ليراعيه الضرورة مقابل أجور محدودة

و يحرص على إدارة الأعمال في مقاصده التجارية ، من ظروف
العامل الزراعي وأحواله بعد حرق من أحوال العمل الزراعي وظروفهم في
أماكن الأخرى من البلاد ، على أن الظروف الصحية في هذه منطقة حدسنة ،
فألا كره فيسول الزراعي ، وقد و هو منطقة لمشي بعد من بلاد ما في
منطقة الفرات فالأوضاع الصحية حدسنة وفي العامل الزراعي فيها هرب
السبه من فرط جوعه وفقره ولا من من المشي إلا الكفاف ليحج استغلاله
استغلالا حشوا

وفي كلتي مطلقتي الحرة والفرات بحال كبير لتوسيع دائرة الأراضي الزراعية ، ومصعفة كبيت لإسح من وأن القرية عليه حصونها . وفي الإمكان الأكثر من مسجده الآلات للزراعة مسجدة في الحرية وإن كانت آحدة في اليد سرعة خلال السوات الأخيرة ، كذلك من من الصعب إنتاج أصناف جديدة نباتية لإكثر من رعة الدات النباتية حاصصة وأن ظروف الأرض كلها مسعدة على ذلك في « مسرابط » مسو السهم وحشيشة وأمر من فلاحى هذه منطقة مسو من الدات الصنة لا مسحق العدة والزراعة

وفي منطقة الفرات . تتوفر بمكان توسيع محال لرى ، ولكن مشاريع الرى اصعبه غاية الصعوبة ، وذلك لأن سهر حبرى بمنخفض مرتفعة حوايه مغرب شدة ، وبعد حبرى حتى سبع عشرة أميال . ولإرواء مساحات واسعة من الأرض في هذه منطقة لا مفر من رفعها إلى أعلى هذه المرتفعات ، فمساحة مساحت وسعة من لأرض التربة المروية من سوكال ودير الزور تربية عدد والإنتاج بصورة عامة وضئ . في هذه منطقة وإن كان في الإمكان رفع مسنته لإسح مسحق في الظروف الصنة لا تربية على رعة مسنته مسحت المسار ، وهو طم لرى في هذه منطقة لإسح إلى عشرة أميال الدور أو خمسة عشر مثله . وسكن أربع كلمة ديت وفود عام في حدة إصلاح الرى وبالأخير مصعفة لإسح ، كما هي عام من في حدة مدى استخدام السواحب والآلات المسكسكة الأخرى على إصلاح السداد القديمة في سهر حبرى من شدة شدة في توسيع محال لرى في الأراضي . قمة عليه .



المناطق الزراعية في العراق

الفصل السابع

العسراق

أرضه وسكانه

ظهر زراعة العراق في أغلب أقسامه ، ولا سيما في مناطق الإروانية .
تصغر حاص بشد عن مظهرها في بقصر شرق الأوسط لأخرى ، وهو أهم
زراعة منتجة حذيفة ، مع أن الكثافة الزراعية وشدة الإنشاج تكون دوما
ملازمة للإرواء به سطة . وقد دعوا إلى الأسعرب أن هذا النوع من الزراعة
والزراعة المشقة . تدرسان في العراق حتى في مناطق الإروانية ، وفي ذلك
يذكر في مياه وإسراف في اسعد - الأرض .

تقع لأراضي زراعة مسجلة في جهين من جهات القطر ، المنطقة
مطرية في الشمال وسفحه الإروانية في لسهل نرسوني تقع من الهيرين في
الحبوب ومن ثمة طاء ست سطر على لإرواء في هذه المنطقة كما هو الحال
في مصر ، وبأن شي . على كل من الهيرين سد حديث سد الكوت على
بحلة وسد لحذية على مزاب . هذا قير هذا السدان في مواضع مستعدة
كثراً عن لندت ولقد فيها لا تسط إلا على حرد يسير من لأراضي الزراعية
، مسة إلى ما تتوفر في البلاد منها . و إذا ما ستشأن نأصق التي سيطر على
إسماها هذا السدان في عظم . في انتمع في بلاد هو الإسماء سيح ، أي
دفع إليه إلى مسوى أنى من مسوى الأرض الرزراعة ثم يمر من
والفصل موعداً ، ليعضد الجمع عن الأمطار ويحدث بين شهرى

كانوا لأول وصارت (١٠٠٠٠٠ مرس) والمقصود المسحور عن ١٠٠٠
 ثلوج وبعد في شهر رجب وسبب حتى قرية مرس (مركز مارب) ،
 وذلك في ذلك من مواسم و كانت حصار عيشة عيشة فهي تهدد الأراضي
 راعية ذلك والسبب في ذلك أن مستوى مياه الأنهار في بعض نواحي القفر
 غنى من سهول بصفة عامة ومع ذلك يدور في الأحياء من غنى
 للمحافظة على المصالح ، وقد حقت بعض مشايخ من أهل تلك الكشور
 حاليه مثلا ، لأن البلاد كانت مفتقرة إلى إدامه حرن في أحد روافد
 دجلة العاص حرن فيه مياه بعض الرعي فقد أخطار لاجمعه ، وعند
 شهر رئيسي دخله كما يحتاج إليه من مياه عند حفاض مسووه ضيق
 وقد توفرت لرعايه في الأنواء لأخيرة توفد سرها ببيعة ارداد
 سكان البلاد في ١٩١٨ كان مجموع مساحة الأراضي المزروعة في
 المنطقة الإروانية ٩٣٦٥٠٠ فد ، فقط ، ولكنه تصاعف خلال السنوات
 الماضية حتى بلغ في عام ١٩٤٣ نحو ٢٢١٧١٨ فد .
 وتصنيف الأراضي في العراق من الأمور الصعبة ، وسبب ذلك أن
 الأراضي الزراعية لا تسكن ، كما أن الخرج يستعمل لأمرع رفته فعلا .
 وأما أوضاع الأراضي بحسب مدير عام ١٩٤٣ هي :

تصنيف الأراضي في العراق

(١). عن محمد بن

رقم	مساحة	ملاحظات
١	١١	مساحة الارض في
٢	٦	مساحة الارض في
٣	٦	مساحة الارض في
٤	٤٠	مساحة الارض في
٥	١٦	مساحة الارض في
٦	٢٩	مساحة الارض في
٧	١٧	مساحة الارض في

وعلى حد فإن مجموع الأراضي التي تروى وتقدر للزرعة والتي تروى فعلاً
في عام واحد هو كما يلي:

في منطقة مطرية

التي تروى وتقدر للزرعة ١٠,١٣١,٠٠٠ فدان

التي تروى فعلاً في عام واحد ١,٤٨٢,٠٠٠ »

في منطقة الإريانة

التي تروى وتقدر للزرعة ١٩,٧٧٠,٠٠٠ »

التي تروى فعلاً في عام واحد ٢,٢٥٧,٠٠٠ »

مجموع الأراضي التي تروى وتقدر للزرعة ٢٩,٩٠٠,٠٠٠ »

مجموع الأراضي التي تروى فعلاً في عام واحد ٥,٧٤٠,٠٠٠ »

وصف لأراضي التي تروى فعلاً كما يلي:

الأراضي التي تروى زرعة مستوية ٢,٩٢٧,٠٠٠ »

الأراضي التي تروى زرعة صعبة ١,٠٠٠,٠٠٠ »

مزارع الدخول والعمارة ٣٠٩,٠٠٠ »

مجموع ٤,٢٤٧,٠٠٠ »

ولا يمدى سعة الأراضي التي تروى فعلاً أكثر من خمس مساحة الأراضي
القابلة للزراعة. ورغم هذه السعة يمدى إمكانيات توسيع نطاق الري

في - Euphrates (Baghdad), Directorate General of Irrigation 1944, Pp 11-12

(٢) من هذه السعة يمدى سعة وبلغ ١,٤٨٢,٠٠٠ فدان

ما يقرب من سعة وبلغ ١,٤٨٢,٠٠٠ فدان

(٣) من هذه السعة ما يقرب من سعة وبلغ ١,٤٨٢,٠٠٠ فدان

ما يقرب من سعة (١) سعة وبلغ ١,٤٨٢,٠٠٠ فدان

١,٤٨٢,٠٠٠ فدان

مصلحة - هو عليه الآن - وبوصية ذلك نقول - حرراً أكثر من مساحة
الأراضي التي تزرع في دورة زراعية واحدة وترك هذا لأن مصادر مياه
التي وسعها زراعتهم غير كافية لإزاحة مساحة أكثر من ترويه الآن وهذا
في الأراضي التي تزرع حبوب صعبة لأرضي في ترويه في عام واحد
ومياه الري تستغرق بعد ذلك في ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في
حرب مياه الفيضانات ستوفر مياه في موسم صيف وسيسر للزراعت أن
تزرعوا جميع الأراضي التي تمكن زراعتها في صيفه ، ولا شأن بإشياء حروب
حمة سيوفر مياه كافية لمياه حبوب الأرض في ترويه في ترويه في ترويه في
ويت لأمر قصير على حرراً أكثر من لأرضي في ترويه في ترويه في ترويه في
الزراعية حرراً في ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في
لا يرد على جميع سنوات - كما أن ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في
حصوله من وسعوا في ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في
ولا ينبغي أن ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في
تصير ولا ينبغي أن ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في
فيها ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في
أمرات ، في ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في
في حبوب قصير في ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في
عن حاجتهم من مياه وما بين ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في
حتى يهجرها أصحابهم ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في
دل على ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في
الإنتاج ولن يدوم هذا الحال طويلاً والأرض ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في
وبذلك في ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في ترويه في

(١) هذه للبري .

(٢) وهذه لتصرف سيد ~~نذرة~~ نذرة

وسوف مدى مساحات الأراضي الزراعية ، في حد بعيد . على
مقايير مياه الإسفند ، في يمكن ، حدودها ، يسكن منها الآن ، فمراق لا يقتصر
إلى الأراضي الزراعية ، قدر ما يقتصر في هذه البري . وم جميع الآراء حول
مدى ، يمكن توسيع الأراضي الزراعية ، فحسب ما ذهب إليه - د
ويم وسكوكس Sir William Willcocks ، في الأراضي التي يمكن أن تزرع
زراعة شتوية في المنطقة الإيرانية ، بالإمكانات الإيرانية ، أنه يمكن أن
يسعى ١٠٠٠ ٧٤١٠ فدان . وما من صعوبة في وصف حدود هذه الأراضي
التي تزرع فعلا الآن . في شتوية (١) . ويمكن ذلك ، في حدود حدود
في كتابه « دليل ري في العراق » نحو ٩٠٠ ٠٠٠ فدان (٢) في زيادة
مليون فدان على ما ذكره الآن

و ، دائما ما يمكن أن أقصى ما يمكن ، صافته إلى الأراضي الزراعية ، في ما ربح
منها ، زراعة شتوية الآن ، لا بد على مليون فدان ، وأن ما يمكن صافته إلى
الأراضي التي تزرع ، أنه صفة في قدر الآن تسو وس ، لا بد على
صاف مليون فدان . في ما يمكن ، صافته إلى هذين حصص من الأراضي
عندما تقسم لأصناف حزن ميد ، صفة ذات سطح أكثر من ذلك كثير .
على أن هذان متحقق ما ، ثم ، حزان حصة على راب أكثر ووسيع
حزان الحصة . والإضافة إلى هذين مشروعين في البوادي الخاصة تسمى

irrigation of Mesopotamia 2nd Edition (London, Spottis)
.917) p. 9

Ahmed Souss, Iraq, Irrigation Handbook p. 3

بدراسة مشروع وادي الثرثرة، لتحديد حراة أحر لحد المبيعات وقد
عهد أمر دراسة هذا المشروع، وعدد تقدير مصايفه عن سنين، يمتد إلى خمسة
خاصة، ولم يتم هذه اللجنة بعد تقدير الأراضي زرعة التي يمكن أن تستعمل
زرعياً بعد أن يتم تحقيق هذه المشاريع فعلاً إلى ما يستعمل منها فعلاً الآن
ويسكن في البلاد عوري لأدى العاملون وسكان الملاحدين كانوا قديين
باسمة إلى حارة لأرضي التي تزرع بمصايفهم، إلا أنهم يريدون سرعة فقد
كل سكان في سنة ١٩٣١ م. ٢٨٢٥٠٠٠ م. سنة ١٩٣٦ م. ٢٢٤٦٠٠٠ م.
سنة من سكان القرى والأرياف، ومن هؤلاء ٨٩٥٠٠٠ م. من مستقرين
في الباقين وعددهم ١٣٥١٠٠٠ م. من قسطنطينية محصورة. وقد
أظهر التقدير عدد سكان القرى في سنة ١٩٢٣ م. في مجموعهم ١٠٠ م. عن
٤٥٠٠٠٠ م. سنة ١٩٣٥ م. ٣٥٠٠٠٠ م. سنة ١٩٣٦ م. في الأرياف والقرى.
وبما نلاحظ أن بعض هذه الخطوط لا يقصدون كالأرياف والقرى، وبعضهم
سكان هذه القرى، فليس في الأرياف سنة في أي من هذه الأرياف
وأكركوت. وعلى هذا من سنة ما حسب شخص له عدد من السكان من
الأراضي في الأرياف فقط وقد لا توجد نسبة من الأراضي في
مزرع على زراعة قديمة.

التصرف بالأرض وملكيته

إن مجال المصير الزراعي في العراق من صلب كاهن في قصر الشرق
لأوسط الأخرى، ولكن نعلم ما يقرب من ذلك لإمكانات هو ما نعلم

فيه من طام ملكية لأرض. وعن ذلك يقول امير أركست دواس في تقريره
بحث في كيفية انصرف بالأرضي ومدائل لتعديه بذلك « وسر من مساحة
الارض في الارض لشيء عن عدم ثقته ، و انزع الفتح من يد يدعون
ملكية لأرض ذات تأثير سيء في كل من تقدم الميلاد البرعي ، وفي نوعية
الطام لأرضي في كل من به علاقة مباشرة وغير مباشرة في لأرض
حرف عدد من لقص المرددة التي يوضح إلى أي حد تقع فقدان الصالح
في ملكية لأرض و يوصي عقول لأرض. عمر لأرض والاستفادة من
وكذا يوصي في خبر ما ظهرت . سر لا شيء ، كثره مساحة كاسه صغيره
التي انصرف فيها انصب من دون ربح و بعيدة عن انصب انصب به التي من
شأنها أن تكون دون عمر لأرض و حاد . ومن هذا كله نتج ما عده
هذه لأوصاف اخرى في الملاد كثر من ترقى بقده اربعة حتى هي ثم عن
ما حتى اولى يترك في الملاد وفي بعده شعب وسعدية « (١) »

وفي كتي مخصص مصدرة لإثباته أضاف محتمة للملكية
الأرض . « حسب لأحوال ارضه المحقة في شمال مصر لا تحت أبواب
الملكيات « هو ح في سور . مع وجود فئة من صغار ملاك ملك حرة
صغيرا من لأرضي اربعة وفي جنوب الملاد تحت كثر ملاك و اشيوخ
جميع الأرضي تقر ما و قد و من إلى ملزمين لمولين ، وهم صر و لشيوخ
و « امير كين « (٢) » وقد يؤخرها « حسب إلى بعض من سكان المدن »

(١) صفحة ٣٢ من المصغر التقدم .

(٢) ملكه فارسه وأصهار كركر ، ومصار رئيس العدل وعدد سربها أهل سر .
لما وجدها سر كين و سر كين في ملاد . « الأسر كين » في ملاد .
الوحد و دود لملكه و عد و سر كين . وقد يكون السر كين في بعض الأحيان هو
شعب ملاد و لك عدد . يكون صاحب الأرض من سكان المدن . (الملاد) .

كسلف قلوب بري ، به شاء لحدود على حدودي ، وغوييه صفدي
 لأنها ، وبعد ذلك من الأعراس في مصب مصب عشقها ، وهذا ما به يد
 لا تعدد أن رأس الحد العشيرة أو السركان كان في لأصل انحصار مسجون
 عن مصب العشيرة ومع الأعراس بين و به يمكن سبعة الفلاحين
 وغنيه لأرض سبعة وعين مائة ، مع واحصد و به ، و سطر جميع
 ما يجب أن تقوم عشيرة من ثمن معق ماري ، بتسليف حدود والآخر
 وبد ما كان من سبعة ثمان عشيرة كان لها حق سبعة جميع
 ما في (ديرها) من رضى ، فليس من ممكن بسبب ثمانية من محصنة
 مرد واحد من العشيرة مستطع ، فبعد عدد كبير من السنين أصبح دعوة
 مسكينها ، كما أن أحرار الأرض هي ربيع و هي تقمص في محتاجات لأفراد
 أهل من مواضعه ، كل كثرت الفرص في فدها ، وفقدت ثمنها حصو
 ونحوها ، في ثمنه منحه ، وهذا ما نصب ما كانت من لأرض التي خصص
 إلى لأفراد أيضا ، وكثير من ذلك أن ملاحي أنفسهم مسجون وقد كانوا
 به تقبوه في دحل حدود ديرة أو خارجها ، لأمر لدى حول الملاحي
 لا مصرفون إلى ، انه كان لأصراف ومحدون من رعى عملا وموسم
 على ثمنه معشيرة

ولم يكن للمصام العشيرة ، بعد ما ساد لحد ، أمحوه مربية ، كما أنه
 لا تلاقى أيده من قبل ثمانية فعد كانت العشيرة في دقة وحدة ، ثمه سبعة
 ذات حقبة ، سبب سبب ثمنه بدوة تمحو مصف ، ولم يكن داخل التعميم
 العشيرة عدد من حقبة لأمر في ملكية الأرض ثمنه كما إجماع
 والمصام العشيرة كان سقى ما دم ليس لا مسكون فيه ، وما ظلت حسبه
 العشيرة معتمده وحده للعبه سببها ، وما زال الأفراد في عملة من لمطالعه

حقوقهم وبدأ فيه من شعير مونة خضف الأرض على أسس عشوائية
 إذ ما فقد هذا الظلم كيانه كحدود سياسية ، وبوقت ذاته فإن سوية حقوق
 الأرض على أسس متقدمة من مدعيات الأثرياء تخلج حواً قائم من الحور
 وإلحاحات ، لأن ذلك معناه في . فتح خصص أحراراً كبيرة من الأراضي إلى
 يسوع ورجال الملاحين مئة متحاربين أو مئتين لتدوين أو العمل
 الزراعيين .

ومسؤولون هذا القرن أخذ النظام المتأخر المتداعي ، وما ساعد في
 ذلك بقدم أسلاف الاقتصاد خلال السنوات الواقعة بين الحربين اندميتين .
 فإن وصلت أسباب انقراضات انشائية إلى خبيث المراسي عند أواخر القرن
 التاسع عشر حتى وصلت لأسوأ المأساة وأنها إلى جنوب العراق وبذلك
 قصي على الاقتصاد المحلي الذي كان يفتقر على إنتاج ما يمكن استهلاكه
 محلياً فقط ، فأخذت البلاد تنفتح من أجل تصدير وفود مصاعف كميات
 ما صدرته البلاد من الحبوب من ٦٥.٠٠٠ طن في أواخر القرن التاسع عشر إلى
 ١٢.٠٠٠ طن بين عامي ١٩٠٩ - ١٩١٣ ، وبعث ٣٨٠.٠٠٠ طن خلال
 الفترة الواقعة بين ١٩٣٢ - ١٩٣٩ . والأرباح الكبيرة انشائية من تصدير
 تسوج الزراعي دفعت رؤس . المتأخرين إلى الادعاء بكمية الأرض ، واعتبار
 ما كان يعود إلى العشائر من لأرض مسكاً حصانهم

وقد قوت رغبة للحصول على الأرض من أجل مصاعفه المدخل
 مقدي خلال السنوات المتأخرة الواقعة بين الحربين اندميتين ، وراى ذلك
 قدر سحر المصحات في " في الزراعة مكان من إنتاج ذلك أن مصاعف
 مصحات الأراضي التي تتغل رغبة . فقد ترايد عدد المصحات من ١٤٣
 مصحة في عام ١٩٢١ إلى ٣٠٠٠ مصحة في عام ١٩٥٤ ، وذلك بيسر ورواء

٢٥ مليون فدان من الأرض التي تروى من قنصل ، أو نحو نصف مساحة الأرض التي كانت تستعمل زراعتي سقطة الإريثية ، وكمكان وسائل صيد السمك عالية نفقي ريسية إلى ما يزد من زجاج ، فكلفتها - تعد مبلغ في دسار حسب أسعارها قبل الحرب الأخيرة ، ومع ذلك فإن مبلغا كهذا يعدر على الفلاحين الحصول عليه وهذا كل من الصمغ أن يقتصر شراء نصحت على الشيوخ أو على الأغنياء من سكان المدن الذين كانوا يسمون بدورهم إلى الفلاحين نقساط مؤجدة ، و زجاج معرطة - واستطاعوا بهذه الطريقة من الحصول على الأرض بتيحة بغيري للفلاحين بالنسبة وعجزهم عن دفعها ، وفي حالات كثيرة صار صمغ الشيوخ أو السراكل من أهم نصحت .

في الأرض في اسطق التي تروى بالوسطه أصبحت مسكنا إلى نصحت نصحت أما لرياع فأصبحوا عملا زراعتي عبد أولئك ، فسمون حرة صغير جدا مما ينتجونه من الحاصلات تروى سقته بين ٧/١ المتزوج أو ١٢/١ منه وأحيانا ٢١/١ منه . و بذلك قضى على النظام العشائري و طلى مفعوله في هذه اسطق ولا ريب أن مساحتي الأرض على أناس اسهام في اسسوح (منتمين العشويين) في العراق هم ثروا حالا ما عليه ملازم في سوريا

والعدم العشائري وبن في في اسطق التي سقي سقته ، إلا أن هيكله لا زال قائما ، فقد بنفت حسب اوصاف السياسية التي كانت تدارسها العشيرة في الدولة ، وذا سبق من لأعمال ذات الصلة الاقتصادية التي لارالت السلطات العشيرية تدارسها من السجدة على الآراء ، وحدث لأفقه وصلاح كسرت سدود وهذه عمل يوم ، الفلاحون عجزوا عن السراكل الذي أصبح أشبه بتمويل مزرعة ليس عليه شيخ ، و بمرس هذا مقدار أن يكون حصة الشيخ ، السراكل ٨ من مجموع منتج ولا يبقى للفلاح إلا نسبة ضئيلة تروى بين ١٠ و ٣٠ منه

ومن هذا الاعتراف لا عيب ، سيما إذا ما علم أن سيده
استطاع خلال سنوات خمسة عشر من محبة تثبت حقوقهم في ملكية
الأرض التي كانت ملكية مملوكة في الأصل ، من بعدهم ، شره ،
وحدات دون سوية حقوق الأرضي تمت حقوقهم فيها ، وما ساعد في
ذلك أنه - سكن للملاحين حقوق شرعية في الأرض خلال العهد العثماني ،
وساعد الشيوخ خلال فترة الاستقلال مستخدمين نفوذهم السياسي للحصول على
حقوق دنيوية في الأرض التي كانت حسب العرف واهدة مسكناً لا مثيرة .
وهذا المدة لا تختلف كثيراً عما حدث في اسكتلندا في القرنين الثامن عشر
وتاسع عشر عندما انقلب كل الملاك لأرض وعمروها بمدكا خاص بهم
بعد كانت الأرض التي كان ملاكها ، وما وضع كل ملاك أمدهم عليها
طردوا منها صغار الملاك والملاحين الذين كانت حقوقهم في الأرض عرقية
وكان مستخدم الآلات والمصنعين خلال القرن التاسع عشر عتلا في
تحقيق هذه الظاهرة في اسكتلندا ومكنتهم - من سائر الأرض من
الملاحين ، وكذلك - عدت لأوصاف المصنعة في مادت العراق خلال
سنوات العشرين الماضية ، كما - في امت مكانها وفي سيطرتهم على
الأرض ، ولا يكونوا قبل ذلك ملاكاً .

العراق الشامي : وثقة نصف احد ملكية الأرض في القسم الشمالي من
بابل ، حيث تم عدد كل ملاك في ودي دجلة خصص الواقع جنوب
الموصل وحيث نصف عدد كبير من فصحات دجلة لا يختلف المدة العشرية
السائد عن نصيبه في جنوب القصر - الأرض في هذا الوادي يتنصها شيوخ
العشائر وطقفه لأعضاء من مكان الموصل - وفي غرب هذه المدينة حدث
المصالح القسمة لطر ، تخصص ملكية الأرض إلى المصالح العشرية أيضا وقد

دخلت لمصحات إلى هذه المنطقة في السوات الأخيرة كما أن الشيوخ أخذوا
يسعون بينهم من أجل الحصول على الأرض ولا ريب أن كثرة استيراد
مصحات في المستقبل ستسمح لهم التخلل مد نفوذهم على مصحات من الأراضي
الأخرى شأنهم في ذلك شأن أصحاب مصحات في أراضي الواقعة في القسم
الأعلى من دجلة .

ولم يكن حاله الفلاح في منطقة مطربة ، الواقعة في الشمال الشرقي من
لقطر أي أديّة كركوك واربيل واسنجه حيز من حدة فلاح في أديّة القطر
لأخرى فتمه بطريقه للزراعة مستقر في هذه المنطقة ، ومرد ذلك أن أغلب
الأرض يتسلكه صغار ، ففي سهل كركوك واربيل مثلاً يتنقل صغار
الزراع أكثر من ٧٥ ٪ من مجموع الأرض ولا ريب مساحة امسكية واحدة
من هذه غير مائي دوس . ولأن الزراعة في هذه المنطقة فيه فيها لا تختلف
نظمها عما هو موجود في سوريا أي أن الأرض تزرع عموماً وتترك عموماً آخر .
ويختلف اوضاع لقوى الأرض ، هو في مناطق الأخرى ، فلا ريب
فانوار الأرضي الغني ، وقد معمول فيها ، وليس في ذلك أن تسجيل
كثرة الأراضي قد سمح خلال العهد العثماني في حدث أن الآباء أو المختار وقد
كان في الأصل رئيس القرية ومكلف بحفظ الأمن بين أهله ، سجل مقامه
في الحصول على الأرض لسجل ما يخص القرية منها باسمه ، وقد جرى ذلك
في القرى الكردية خاصة ، ومع أن دول الأراضي كان تتبع تسجيل أراضي
لقرى باسم شخص واحد ، لأن السلطات التركية من أجل استتباب الأمن
سجلت أراضي مجموعات من القرى باسم ، وحوادث ومقتدى أنونه لموصل واربيل
وكركوك واسنجه

ومع أن كذا لملك استطاعوا الحصول على حقوق التصرف بالأرض

إلا أن ما دفع لهم من مستوح الأرض يقل كثيراً عما يدفعه الفلاح إلى صاحب الأرض في حبوب لقطر فسيب الملاء خروج من ١٠ و ٢٠ في سنة من مسوح أراضيهم فقط .

وبينما تقدم أن مشكله إصلاح ملكية الأرض في هذا الجزء من البلاد ليست من الخطورة بدرجة ما هي عليه في الحبوب ولكن انعكاسه السكري التي يمايز الفلاحون بعراقهم في تدوين كما هو حال ملائهم في سوريا . ومن حسن حظهم أن رعاياهم الخيول في سنوات الحرب الماضية مكنت الأكثر منهم من التحصن بما في ذلكهم من ديون .

ونعم معضلة رعاة أخرى لا زال على سرورها فلاحو مناطق حسنة ولاسيما فلاحو أواسط مصر في ردة نواحيه الزراعية ، وما فتئت في الماروعاب من قوت مياه وحشيش وأحذت أصغر في لاقتصاد الزراعي أدى إلى تردى حالة الفلاحين خلال السنوات القليلة الماضية تردى كبير

نسب حقوق الملكية - حدوث حكومة القومية العربية ، خلال القرن التاسع عشر حين صوب الأراضي وشيئت حقوق ملكية في العراق ثورة ساقى أحرار الإمبراطورية العثمانية . وكان يهدف مدحت باشا من تطبيق القانون ، وهو أول من فكر في تطبيقه ، تسجيل أوصافهم يشتمون الأرض واستعملوها - معناه منحهم حق تمليكها . وما كان الفلاحون يدرسون دورهم المتغيرة فقد تعدد على الأكرية الساجقة منهم ثبتت يشتمل الأرض صيغة سنوات عشر متواترة فكان من نتائج ذلك أن الأراضي سجلت باسماء شيوخ العشائر أو أميين من أو أعيان تفرق في المصنف الكردي وأهل الفلاحين ومستعمل الأرض . وقد جاءت سندات التسجيل أو حجاج التملك غير واضحة انحصار وما سجل فيها من أراضي غير معينة الحدود

وقد أدى الخلاف الذي نشأ بين الشيوخ ونسبهم من أفراد العشيرة
 نتيجة تسجيل الملكية في الطوارىء إلى حدوث اضطرابات دموية أوقفت
 التسجيل العام للأراضي واحكومه التنفيذية التي يمكن تزعج في بقوة
 سلطة الشيوخ وشيئها أوقفت تسجيل مدائن تسجيل خو حرس الأراضي ،
 كما أنها أطلت تطبيق القوانين الأرضية في خروا الحواري من العراق . وبعد هذا
 أصدرت قانون واحد في عام ١٨٨٠ والآخر في عام ١٨٩٢ أعيد بها أن
 ملكة الأرض يعود في يد الدولة وحده وفحق حيزها بحسب رعتها مضافة
 وعلى هذا فقد اعتبرت الأراضي بعد سنة ١٩١٩ .
 نظراً على الأقل ، ملكة للدولة ، ومن معنى هذا الأراضي كانت ملكة
 للناس العادي ، كما كان مع في قطر الشرق الأوسط الأخرى ، وسكانها
 كانت أراضي غير محصية ملكية سريانية ، واعتبرت من ملكيات الدولة
 لأن شاعها عجز عن تسجيل حقها في ملكها

وقد حوت خلال فترة اوصية بين ١٩١٩ و ١٩٣٠ عدة محاولات ،
 وإن كانت غير مفرجة ومستمرة ، كانت ملكات الأراضي ، وسكانها
 لم تكن محصية ، الأمر الذي دعا الحكومة العراقية لاستخدام أسير ست داونس
 لدراسة بعض جوانب حقوق الأراضي . وفي تقريره برسوء بحث في كيفية
 التصرف بالأراضي ذات من المتعلقة بذلك « يخلص بعضه نتائج »

« ومن المحتمل أن راحة الخدم الأراضي لمعالجة للرغبة في العراق ملك
 صرف للدولة حسب ما حصل عليه قديماً ، ويتم التصرف في أربع من هذه
 الأراضي تحت سيطرة موصى الإدارة كما أن الدولة حق مراجعة على القسم
 الباقي من أراضي القطر وإن كان حق التصرف به حقاً دائماً دلائل للتوارث
 والانتقال مع مراعاة بعض شروط خاصة وهو النوع من تصرف

للتعويض ^{بمقابل} هو ما يطلق بحسب أحكام قانون الأراضي العثماني على جميع أراضي الدولة ومع أن الحكومة العثمانية حاولت تطبيق ذلك القانون لكنها فشلت في ذلك ، إذ أصدرت خارج مشروع كهد من غير مسح الأراضي وسحبها بصورة غير شرعية ، وهذا يمكن في وضع الحكومة المذكورة أن تقيم بهذه الأعمال وحتى إذا ما كان في الإمكان تلافي ذلك النقص فهو في المأمور من الوقت لم يكن قد كان تطبيق هذا النوع من تصرف في معظم أراضي العراق وهذا لا بد من أن يرى حتى لو لم يكن في عدم وجود صرف على من قانون الأراضي من أن الأراضي التي زرعة بمقوصه منطوق بها في قسم صغير عدد من مجموع مساحة الأراضي المذكورة كان ذلك النوع من مهم وغير ثابت بوقت ما ، فما ينبغي من هذه الأراضي في بعض المقاصد يشغل ويجوز من غير أن يكون التصرف به مقصد بل له بول ^{في} .

وقد أوصى دوس أن يصلح خمسة بالمائة من مساحة

أولاً ، أن اليهود استولوا على الأراضي حسب ما حدد ، وأن المسح يجب أن يتم ، وأن فرصة ممكنة ، ويبدو ذلك يشهد شمس سوية الحقوق في الأرض

ثانياً ، أن الدوائر المختلفة ذات العلاقة مسكية لأرض في دوائر المساحة والتسجيل وتسوية حقوق الأرض يجب أن تقر بطي أمورها ، وأن تنبع دائرة مركزية واحدة تسمى المديرية المركزية للأراضي ، ومن طلت تلك الدوائر حاصلة إجراءات محسنة

ثالثاً ، حسب ما يراه سوية حقوق لأرض على أساس تزايد الاستعدادة من التصرف بالأرض واستثمارها ، وحسب ما يذهب إليه دوس أن إعطاء

الأرض بموجب نظام لإحارة (الدقة) ذو أهمية كبرى للدولة في هذه
إمكانيات وواعية واسعة مثل لغزو، لا بد لدولة أن تحتفظ بحق استكشاف
ينبغي لها استخدام لأرض عندما يحين وقت - نقل إلى مراحل الأخرى
من حياتها الاقتصادية - وهذه الميزة هي التي جعلت «دانس» يوسى
تسجيل الأراضي رسمياً، شريطة أن تكون مجهزة من قبل الدولة .

وكان مؤملاً أن يجد الملاكون في هذه الميزة - وفي بالأخص حب أن
يطمح بالنسبة إلى عدم إغراق زراعتهم في مستنقعات ضيقة، أهم أسس الإصلاح
المشود، ولكن مما يؤسف له أن ملك الملاكين لم يكن على ما يرام، بل على ما يرام،
وكان من نتائج توصيات (دانس) أن تساهم هذه الأرض أحرست تحت
إشراف موصفين زراعيين وعلى أسس ذات مغزى، لكنه لم كانت تملك
سابقة غير أنه على حب التمسك أن كثرة مبيعات هذه - في موضع التمسك .

بعد مبيعات أرض واسعة جداً إلى من دشن رسمياً، وقد تمت به
بالظن بدلاً من أن يبيع شئها بنظام لإحارة - وفي عام ١٩٣٢ سن ٥٠٠
أعطى الحكومة حق تسوية التصريف بالأرض - وقد تم خلال السنوات
الضخمة بين ١٩٣٣ و ١٩٤٣ تسوية حقوق ٥٠٠ ٠٠٠ هكتار من الأرض
في مختلف مناطق الدلتا - حسب التصريف التالي

تسوية الأرض	تسوية الأرض	تسوية الأرض
٣,٢٧ ٠,١	٣,٢ ٠	أرض أميرة مرق
٢,٩ ٠,٣ ٨	١,٢ ٠	أرض موصوفه مرق
٢ ٠٢٢,٩٨١	٩ ٠	أرض موصوفه مرق
٦١٧,٧٧٧	٢٨ ٠	أرض موصوفه مرق
١٣,٢٠ ٠,٣٢١	٥,٣٥ ٠	المجموع

في الأرض المصوغة بالبرمة صف جديد من صف التتويج من العاقبة
 بطل أنه تلام والظروف المتغيرة وحسب هذا الصف منح ملكة
 الأرض الأممية الصرفة يحا كل من يشعها مدة عشرة سنوات موالية ،
 وعوضه له بعدم ولما ظهر احسن هذا الصف من ملكه أن الأرض
 مقصود لا يتكفى أن يسبح إلى غير فرد العشرة

ويبدو أن الهدف من إعداد هذا الصف من صف الملكية كان
 الإبقاء على الكيان المعنوي ، وسكنه في وئز في اواقع الأثر خطوط ، بد
 استناد منه أصحاب المصحات وخدم فاستعت ملكية الأرض ، وبذلك
 بعد أفراد العشرة ما كانوا يستعملون به من حقوق عرقية في الأرض ، كذلك
 لم تحقق الفكرة التي أوصى بها دوسن خاصة بزيادة مركزية للأرض .
 فكل من دائري المساحة وسوية حقوق الأرض تحصح إلى وزارة تحسب
 عن الأخرى من حيث الاحتصاص ، فيما سيع دائرة سوية حقوق الأرض
 ورة المديية ، مع دائرة المساحة ورة الأشغال والوصلات . وهذه الدائرة
 تشكو من فئة مساحين يعممون نتائجها من تحت وسنة ، وما يريد
 في ارتكائهم أن مساحي دائرة المساحة مؤحدون للقسم ، مع المسح التي
 تتطلبها مقتضيات دائرة سوية حقوق الأرض الأمر الذي يشل فاعليات دائرة
 المساحة ويعرقل أعمالها ، كذلك عهد أمر تسجيل لأرض إلى دائرتين ،
 دائرة الطام التركية القديمة ومهمها إصدار الصداق التي ست حق ملكية
 الملكيين في الأرض على أنس سوية حقوق التصرف . أما للدائرة الأخرى
 فقد أوجدت حديثاً ومهمها تسجيل ما يطرأ على ملكية من سيرات بعد أن
 تتم سوية حقوق التصرف . وهذا لا يقتدر أن هناك ضرورة ماسة
 لإحداث دائرتين مختلفتين للتسجيل في وقت لا توجد في البلاد دائرة مركزية

واحدة بعدد إليها ، فم توجبه السياسة لمروسة للأرض ، ولا تب أن لهذا
النقص أسوأ النتائج العملية .

إن المصلحة الحقيقية نسوية حقوق الأرض هي مبرر من م الدين
اعتبرون لذلك الحقنقون للأرض ، أم الشيوخ أم السراكل أم الزراع ؟
لقد كان هدف العام من أحداث دوائر سوية حقوق الأرض هي تثبيت
حقوق التصرف بالأرض على أسس الحقوق موحودة ، فبما كان يجب
لشيخ مثلاً من منوح الأرض التي موه براعتيه مة فلاح ، فيجب أن
يكون مة الأرض لمنوحة إلى الشيخ لا مده على من مجموع مساحة
الأرض ، وكل واحد من مديح من منوح إلى منوح مة منوح الأرض التي
يسهل ومده مده مده من مده مده لأرض في مناطق القران
الأوسط حيث موف الزرع لمن يسمنون « الكرد » وسيلة للارواء ،
صفاً خاصاً مستقر من ملاحين ، وقد أدى هذا التدبير في معمر الحالات
إلى نتائج مدمر مية

أما في مناطق الأخرى حيث لارال لشيوخ ممنوعون معود واسع ،
وحيث لارالت العشائر موحودة كوحده اجتماعية ، فقد منحت لأرض إلى
لشح ، ومنس العشيرة ، ولذلك أصبح تمتع حق التصرف في الأرض كلها
على اعتبار أنها ملكه حصص . ومن من مده أن يقال أن مة الأرض
لمنوحة إلى الشيخ منسب منسباً عكياً مع ما تنذبه حكومة القائمة من
سلطة ونموذ عند التوزيع ، فبما كانت الحكومة قوية بمحشى حاسبها كان
نصب لفلاح فقط مده من منوح الأرض المرروعة ، وبما كانت خلاف

ذلك اسولى الشيخ على جميع لأرض . وسيجى لذلك فى الأرض قسمت إلى
ملكيات صغيرة فى بعض أنحاء البلاد وإلى ملكيات واسعة جداً فى النواحي
الأخرى منها

وتم ما يروى به إلى طام سوية حقوق التصرف بالأرض فى العراق من
اكتفادات ، أن الهيئات التى تمت تلك مهام بقمت مساحات شسعة من
الأراضي الخاصة بالدولة إلى سيوح العثاق وإلى المتقدين من محب المصحات^(١) .
ومع أن ذلك لا تشمل جميع أقدم البلاد فيه ولا ريب شمل الجزء الأعظم
مها ولذلك فى سوية حقوق التصرف فى لأرض بطلب إصلاحها ، ولا سيما
فى هذه الحجة .

والعداوى التى لوجه إلى أعمال تلك الهيئات ، ويرد هذا القدر على
أسسها كفى القرى ولأرياف وجميع الدين مارسوا أعمال التسوية . أن
هيئات التسوية سمحت إصلاحات واسعة ومع ذلك فيها تدثر معتبرات
سياسية وشخصية . أن مع هيئات سمحت واسعة أمر ضرورى نستطيع
حسم نزاعات معقدة على عيها نرس وعقروا إلى أساسيد خطية ، ومع أن
المدعىات معصرة وغير واضحة فليس من العسير على الطرفين المتخاصمين
إحصار أى عدد من شهود لزور لإثبات مدعىاتهم . وأكثر من ذلك كله أن
التعصب القبلى وحلافات المائنية والشرات الكامنة فى النفوس يردى تعقيد
تلك النزاعات وتعمل الفصل فيها من الأمور العسيرة . وما يقال عن هيئات
التسوية أنها أقرب ما يكون مسودعات للعص من كبار الموظفين الذين
سقمهم انقدره والكفاءة وسبب لا يصون طوبى لا فى العمل ليدلوا لحيرة

(١) خلا عن صاح حدرى أخروجه لشار إليها سابقاً

اللامية ، ولهذا فإنه ليس عرس أن وحذر بعض تلك الهيئات بحججه عن القيم واحبا على الوجه الأكمل .

وربما كان ثم ما يوجه إلى هيئات النقوية من عدل عنها لا يختلف كثير عما كانت تقوم به دوائر الطوائف القديمة من حيث للمحقق ، وإن كان ذلك بطرق أكثر صلاحاً من الطرق القديمة ومعجونة تسمح للأرض أكثر دفئاً كان يجري في السابق لأن الذي حمل الصعب موجود في أعمال الصانع يتعلق إلى أعمال هيئات النقوية ، أي أنها جعلت من أعضاء العشائر من فساد ، وهذا ما أعطى الشيوخ سلطة وسعة لاستحقاقهم بهذا كان عملهم عادلاً في بعض مناطق الشمال وفي وادي مصر حيث اختلث العشائر وبعثت فيها في المناطق المتشعبة لصرفه كآلية استعانة والعمدة والندوة وساطة العمل في رومندور والعمدة قبول بالمشاورة التي كانت السبب في قتل طام الطوائف في هذه المناطق وحاصه في ذلك استغلت أئمة هيئات النقوية ما في أيدي أصحاب الأرض من حركات طوائف دون الالتفات إلى حقوق شاعلي الأرض . أما في العمدة فليس ثمة حقوق معصية للسرايين ومصدر الشيوخ في الأرض وقد عجز هؤلاء عن نسب يشغلهم الأرض .

لقد كلفه هذا قانون سوية حقوق الصراف بالأرض يتمتع إلى تغييرات حوشرية ، لتسهيل أمر سوية حقوق التصرف في مناطق العشائرية ومنع شاعلي الأرض ومستعيبه ، وثائق تزيد حقوقهم فيها وإن كان في أيدي من يدعي ملكيتها من الشيوخ سداد طوائف

لشيوخ مالكة لأرض وقد أدى العمل مساحات شاسعة من الأرض بإقطاعية كبيرة إلى الشيوخ ، إلى حدوث تحولات محووف البراع ، كما أنه خلق عرافيل عطشى في سبيل ما يؤمل من إصلاح في مستقبل حياة الملكية

إن الشيوخ كصف خاص يؤثرون ضيقة كثيرة الثراء ذات عود بضع ، ذلك لأن في حوزتهم مقادير مائة من العملات وكبيرة كثيرة مما يتحه إقطاعياتهم الواسعة ، ومع ذلك فإن فيهم ثلثة إلى الأعمال التي تتطلبها الإنتاج لا تترك . « فاشيخ » كثير من أن يكون فلاحا ، ولهذا فهو شخص حامل ، متفصح ، غير متعبر ، عاجز عن أن يعمل من نفسه كائن له غير هذه الصفات وليس للشيخ أية أهمية بالنسبة إلى المصالحات الزراعية ، فلا يهتم أن يعنى باختيار البذر أو إصلاح التربة ويعددها للزراعة ، بل هو « كثير جهل من فلاحيه في هذه الأمور ، وإذا ما قام مطال في مصاعفة عصب أرمه من ميه اترى فيد فعل ذلك بطرح من فلاحيه وواسطة وكلائه^(١) » ومع ذلك فإن حوزة عطش من أراضي الدولة انتقلت إلى أيدي هذه الفئة من الناس التي يؤمن أن تكون لها حصة في الأساليب الزراعية وقد اصغت ما حط والقسوة والتصف . ونوقم أن سوية حقوق الأراضي لم تحر في الأتوية التي لارل بها النظام العشائري قائما ، أي في ألوية للمرة . حيث تسكن زراعة البرد والندويابة حيث الأوصاع سفر تدم لاستدار ، وللتعاشد حيث الصراع بين عائلة السعدون للدية ملكية الأرض ، والفلاحين لارل وقت ، ومعت اضطرابات بين حين وآخر .

إن للشيخ ، في بوا للمرة ، سيطرة تامة على (سرا كبله) وعلى فلاحيه « فهو يحول المترعين الشويين في مقاطعه من قعة فها إلى أخرى في كل عام عند ما يحين موعد تعديد عقودهم معه وله أن يطرد من مقاطعه أي فرد منهم لا يرغب فيه ويتم الانترام من الطرفين على أساس المائدة أو الاتفاق

(١) من تقرير أعده مركز غور بقرب الأوسط عام ١٩٤٤ حول كيفية التصرف بالأرض في « النهار » لم يتطرق مد

الناشر . وسطة الشيخ تختلف باختلاف درجة القلبية الإنتاجية للأرض
والإقطاعيات ذات القلبية الإنتاجية الضعيفة ، كقطعات سي لام ، تعتبر
دائمًا إلى الأيدي العاملة ، ويرحب الشيخ فيها لكل راعب في أرضه ، وهو
مستعد للإعاق معه على أية شروط رعيه . ففي مثل هذه المقاطعات يصبح
المدرم الثوبى الذى يمتلك مصلحة لإرواء هو الميسر الحقيقى على الأرض التى
يرع ولبس للشيخ من المقضة إلا ما سانه من مترمين الثوبين من بذر
إحرة . وهذا السب ذاته أدى إلى انتقال بعض المقاطعات في هذه المناطق
إلى أيدى كبار تهرير في المدن^(١)

وثمة تقرير عن دولة تمتلك نصف ما يحيط به من ظروف مماثلة فترة
هذا اللو . ألفتها الأسباب رراعة المتعدية ، وأنها كبر رراعة القمح والمستحبات
الشوة الأخرى عامه عام ، دون أن تترك دور فترة من الرى وحلال
دورة رراعة واحدة على الأقل لمصيد حرًا من فائسب الإنتاجية . والظاهر
أن من للتعلقات الحكومية التى توصى برعة الأرض عامه آخر من تر
في هذا اللو . وكما ورد في التقرير يشار إليه أن أكثر ما ملى به هذا اللو
من إحداث ، حصول شجوب لمصحات حصص من المنتج أكثر مما يستحقون
ومرد ذلك فقدان نظام معين للاستعراض ، فكثيرا ما يدعو الفلاحين
إلى بيع ما يتوقعون حصوله من منتج حاد يصر الررع ، أسعار حد واطئة
قد تتدنى أحيانا إلى ربع الأسعار الدارحة لذلك المنتج^(٢)

وقد ازدادت حالة الفلاح سوءا في المناطق المكتظة بالسكان من جنوب

(١) المصدر المتقدم .

(٢) من تقرير لم ينشر بعد أعده مركز بحوث الشرق الأوسط عام ١٩٤٥ عن
كيفية التصرف بالأرض في لواء المتفلك .

الغبر، واد، مستعك مثلاً فحسب علاج من هذه المناطق من منتوج الأرض التي يروغ جزء يسير حدامه فهو تراوح بين ٥٠ و ٣٠٪ من مجموع المنتوج وفيما على التوزيع المتعارف منه الأرض (١).

١	حسب الحكومة
١/٢ ٧٠,٥	حسب المشقة
١/٣ ٢٥,٥	حسب مركزان
١	من صاحب الأرض شيخ
١	أو من عمال الله
١/٤	حسب مساحة
١	مجموع

وعلى الفلاح أن يدفع من غصبه جزء تراوح بين ٢٠ و ٤٠ ٪ منه أجرة سطف ألية يرى وإقاده يحوى مياه صالحة وفي أول موسم يزدعى من الفلاح من صاحب الأرض سلمه بعضها مواد غبية ونقصها الآخر يدفع له نقدا حسب قى

كمية سلمه	نسبة المدينار
٣ ٠ كلو غرام قطن	١,٨
١٥ ٠ ٥ سمير	٤٢٥
سبعة مائة ذوق ثلاثة أمتار	٢,٧٥
فانص البقلة خمسة ٣	١,٨ ٠
مجموع	٧,٨٧٥

(ملاحظة : تساوى المدينار حبيب استريد)

(١) علاج A Bonné, « Conditions and Problems in the Agriculture of Iraq », Bulletin of Agricultural Economics and Sociology (International Institute of Agriculture Rome) Feb 1934, P. 53-E.

ومعروف عن الفلاح أنه عاخر عن حديد دونه حتى وإن باع نفسه من متزوج ، الأمر الذي يجعله يراكم عليه حتى تكاد تنهك . وقد شاع عن هذا النوع من العودة صبح أن يسمى العودة للديون . فإذا ما أراد صاحب الأرض استجداء مقر من الفلاحين الذين هم تحت يده صاحب أرض أخرى ، فعليه أن يدفع ثمن ما يتكلمه من سدد ديونه لصالح الأرض الأولى « فيحربون » قبل أن يسمح له بالاستقلال بمقاطعة^(١)

ولقد كان الصير يدي حادثة في طاء القبراني في صالح أصحاب الأراضي أيضا . فذكرى شجع له حكومة نظام لإرواء المصحات ، حففت الصيرمة على الأراضي مقده « منسوب وسفر » من ذلك صاحب المصلحة وهو صاحب الأرض . كذلك كان « من استهلاك الصاخر سنة ١٩٣١ » والذي عد ثمنه « إصلاح هذه الصير » « من منتوجات الأرض الطبيعية » و « صالح كبار الملاك أيضا »^(٢)

وهكذا انحصر ان مشرق في عراق حتى أصبح عدداً من سط بالأرض التي يسكنها غيره ، بضيق تدوين حياى عليه « لا يستطيع التخلص من سيطرة صاحب الأرض التي يزرع »

ومع ما تضمنه تقرير سيرا رست دوس من توصيات حكومية ، ومع كل ما بذله الموظفون الرعاه من جهود لإصلاح حال صغار الملاك وإعداد صحن لهم ، فلس من اصوات أن قبل أن سوية حقوق الأرض بحيث أصبح الذي يزرع عن كاهنهم مبدى . هذه الأرض كذلك لم تقم

(١) صفحة ٥٥ من المصدر عدم .

(٢) صفحة ١١ ١١١ من P. W. Ireland Iraq A Study in Political Development (London Jonathan Cape, 1937).

المسقط الحكومية تبنى إصلاح من شأنه أن يجعل الملاك يستثمر ما لديه من أراضي أميرية .

ولا تخلف أوضاع حقوق الملاك في هذه البلاد . عما هي عليه في فلسطين وشرق الأردن . فقد شنت مصاح الفردية جميع المحاولات من أجل وضع تشريع حثيث ولا سيما المبادئ الأكثر الألف . حجة من سريع هذه العامة . من التعريف أن حقوق الملاك اعترفت إلى الناس من عرف قديم لا يعرف مصيره . ثم وقد حصلت جميع ما في بلاد من مصحات خلال لسواب الثلاثين خاصة منسقة حقوق بعض المصحات ، ومصحة الهدية التي طلت الملاك على كثيرها هي أن الشيوخ ووجهاء من مصحون في أنه أرض يختاروها مصحهم ثم دعوا نسيكها . ولكن حينئذ تم سوية حقوق الأرض بين الاختلافات الناشئة عن صب المصحات ، تحل عن طريق تخصيص حصص في الأرض صاحب المصحة . أما في غير ذلك من الأحوال بين المصحات المصحات . و بوضع أيديهم على جميع الأرض . وه كان هذا الوضع غير مرضي وضع جبر رطوي شؤون المصحات في الأرض مسودة قانون للرعى عام ١٩٣٨ ، ولكن تمت المسودة قدر أن عطف

وقد انتقدت الحكومة التي تمت السلطة في العراق بعد انقلاب عام ١٩٣٦ مدسه منح أحرار . واسعة من الأرض إلى مستقدم من الأفراد انتقاد مر ١٠ . والحقيقة أن حكومات التقدم كانت عاجزة عن أن تقوم سلطة الشيوخ أو تعود أصحاب المصحات ، فمضت لهم أن دعوا حقوق الأرض قبل أن تمت حقوق شاعبه . وبمجيء هذه الاستبداد وضع قانون عام ١٩٣٨ حدا كثيرا من سلطة أصحاب المصحات ، ومنح الزراع حقوق أقوى ولكن معضلة الأرض . تعدد كثيرا منذ ذلك التاريخ . فإن فكرة

الحكومة عن إصلاح التصرف في عام ١٩٤٣ عندما شرعت وزارة حاشية
بيع الأراضي الأميرية بطريقة ارادة العنة كسبله مكافئة التصرف العدى
وي لاشك فيه أنها كانت علاجا حيا للتصحيح بعد بعض جهود الدولة
لإصلاح نظام التصرف بالأرض ، ولذا ، فقد اذاعة في البلاد ، وها
بلى أن الزراعة تتوسع في مستقبل الأيام فذا للحكومة من أن يمر من
الآن الأسس التي وسكر عنها سياسة مستقبل الدولة ، فذكر للعراق أن
عصل على قروض من أجل صور بلاد وندم من بعض برامج سيكون
من الأمور المهمة التي يجب سبيلها

مقترحات لإصلاح الوضع الراهن

إن إصلاح نظام التصرف بالأرض في العراق موضوع نقاش متسلي
أصيل ، خلاف ما هو الحال في فصر لشرق الأوسط الأخرى ومع أن العراق
أكثر تضرراً من غيره لاقتصاديه من مصر ، لأنه ذو حيوية سياسية أشد
مما في هذه ، ولكن أن يكون فيه أن المنطقة الحكة تضر ضروره الإصلاح
والأمر من إعداد نظام جديد للتصرف بالأرض ، وعادة ما نجد اندس من
نظام الأرض مظاهر شدة الدعوية ، فكثيراً ما يحدث أن تنجم منطقة
الملاحين من دفع ما يتحقق عليهم من ضرائب ، وعادة ما تتفعل الصراع
بين شاعلي الأرض وبين المدعين على كيتها كما يحدث في دول مستع

ومع وجود التدمير وليس من أجل كبرى إجراءات إصلاح نظام التصرف
بالأرض بحسب مقتضيات مستويات مساواة لاحتاجة أولئك المصداقة .
إن نظام التصرف بالأرض موضوع نقاش ، لأنه ذو علاقة بالسياسات
الإداري الذي كان مسبقاً خلال فترة الاستبداد العراقي ، وعبري مسوته في

ما أرسكه البرطانيون من خطط، ولحقيقة أن عمل الموصفين البرطانيين كان يقصر على إنشاء الشورة، وأن الحكومة تستطير على الإدارة مسطرة كافية لتحقيق توصيات لجنة، من مستشاري، كما أنها عثرت على أن تتخذ تدابير فعالة ضد ما سكي لأرض.

وعندما ردت في الأمر مفيد أن من يقدم مفيد لأموال، سفقوا بعد على الأهداف من الإصلاح، وبعض منهم يرى ضرورة إعطاء حصار للملاك مسكيت صميرة تكون التصرف فيها حياً من نى قيد ويرى آخرون أن في توزيع الاراضى على السوا كىل شكل، وصنيت كيرة أمر كبير الفائدة للملاك كافة وحقيقة إعطاء أن صاء مشرف بالأرض تطالب، صلاحية في بين مقصيت شهيح القوي الذي حصه الدولة بمسما وبين سلامة صفار للملاك. وعندها أن لاقرحت، عدها في حق تلك لصاة هي تلك التي اقترحتها أحد موصي مذكرة لأملالك والذي كانت له حيرة طويلا في هذا الخلل وسدحس تلك الاقتراحات بما رأى.

١ إصلاح نظام (١٩٠٠) أصبح حياً (الماكية، منطقة) يودحان الشرط الذي عليه أن يملك الأرض وتركه سيرا متعلاال، رأى استب هذين ممتلكها أسوة بالأرضى معطاة بالبرمة.

٢ إصلاح نظام الأرضى لأمر به الصرفة بمسما إلى صفتين :
(١) الأراضى التي سوى حكومة إصلاحها شق حداول إليها كالأرضى التي شملها مشروع الاسكندرية لأعظم، أو مشروع أنى عريب، أو مشروع الميب. وأراضى هذه بشرح يجب أن توزع من قبل لجنة خاصة وأن يقر التوزيع مجلس الوزراء. ووطئة لذلك يجب أن يحتفظ بأرضى هذه مسطوى، وعند توزيعها موصى بالظانو على هيئة أحرار صميرة لا تترد مساحة

انقصه واحدة على مائة دوكة وعلى لا يسمح لشخص واحد ان اكثر من قطعة واحدة ، وان يقتصر حوزتها على ثمانية امارات .

(ب) الأراضي التي لا سوى حكومة اصلاحها شئ حداول بينها ، وصلاح هذا الحصف من الأراضي ان يباع بطرق جهود الفردية ، ومن قبل ان يباع هذه الاموال ، ويجب ان يقدحرج ان يبيع الأراضي اقصى كبيرة كل من سبع مساحة ١٠٠٠٠ دوكة ، وحيث طريقة المزايدة ، وان يخصص لشخص واحد .

وحدود الاقترحات لا يخصص لتخصيص في اساطق الى لارل فيهم انظمة اميرتري ذات بر فاعل ، ريك لان وبيع الأراضي الى قطع كبيرة وبيعها على الاربعين . معناه مائة سبعة سواخ ، وهذا ان يؤدي الى اصلاح تلك الأراضي . بعض من شيوخ المصدر لا يصف كثيرا عن ربحان من (تمتلاين سبيع شتم ورك كان في حوزة ملكية تواسمة العقيمة . ثم شركة محدودة مسجلة في سنة ١٩٠٣) ، وان بعض الآخر لارل رتب لشيرة بسعد سبعة من . يد مشيرة في سر و حرب ، وهؤلاء لا يكرهون اصلاح ارضهم . وفي فترة حثت ثرى حصة في ياني :

١ وضع مشاريع لزيادة مساحت على اكر من الأراضي ، سوف فيها ظروف ملائمة كتحسين اراضي مستعمرة بصدار ابرارعين ، فإذا ما حقق ذلك انتقل الأبدى الممهد من قطاعات الشيوخ الى هذه المستعمرات نتيجة وفرة ثرى اصف حصة وفيه لأبدى العمله ستدفع أصحاب الملكيات الكبيرة لأن يحسنوا من حوز ملاحهم . وقد أوصى بهذا الاقتراح السيد صالح خير رئيس المؤتمر سنة ١٩٢٧ . ولارل ان هذا الاقتراح اكثر الاقتراحات مكاية للتصديق بطوف الملاد ابراهيم

٢ سوية حقوق ارض على أساس ملكيات الملاك ككل ان
(١٢) الأرض والفقر

السراويل ، كما أوضحنا سابقاً في صلب الشيوخ ، أو وكلاء كبر الملاك ،
و يؤدون خدمات لا عني عنها في حطيم الإنتاج ، فهم يدير يسطمون الأعمال
الخاصة بغير القنابات و تروعة الأراضي التي تسمى تلك الأفنية وخدماتهم
هذه هي نوع من الخدمات المدفوعة ، لإرواء و بذرهم مريع لأمثله في الأقطار
الأخرى ، ولكن بما شك فيه بإمكان عدد السراويل أساساً في نشأت
للملكية وقد ورد هذا الاقتراح لأنه سول مظهر أساسية مصد الأرض
في العراق يصعب الاستعاضة عنه بمظهر آخر .

والصعوبة التي تحول دون تحقق هذه الافتراضات هي أنها كلها مفرصة
حسب التنفيذ خاصة كبر الملاك ، وأن الحكومة يجب أن تقوم به . ولكن
كيف يسير ذلك والحكومة نفسها مؤمنة من عدد كبير من هؤلاء ، وفي
أحوا كثيرة من أهل لاريات الشيوخ يؤمنون حراً أساسية من النظام الإداري
هم سلطة بحرية قوية يصعب إدارتها إذا ما زادت أن تعرض الحكومة لبركرنة .
ومع ذلك من مذهب الحكومة المتبعة من على أن أحد أهداف السياسة
الاقتصادية يجب أن يكون « تشجيع الملكية الصغيرة وجعلها أساساً للإصلاح
الزراعي في جميع أنحاء العراق ، وإقرار حد أعلى وأخر أدنى ممكنة في جميع
المشاريع الزراعية التي تقوم بها الحكومة في الأراضي الأميرية للصرف »

و بدون تعمد هذا الاقتراح بعد الاختلال مما وأنه يختم بعادة النظر
في الحقوق للأرض التي منحها الملاك في السنوات الأخيرة ، والواقع أنه من
العث على الاعتقاد بأن المصالح ليست في ويحد من توسع ملكيات الملاك ،
كما كان غير متوقع من حكومة الأعلى التي سيطرت على الملاك في القرن
التاسع عشر أن تحول دون هذه التوسعة ، فليس في العراق قوة سياسية تحد
من طرح كبر الملاك . وبما أن تولد تلك القوة فليس من حدود لسلطة
تلك القوة

الفصل الثامن

الحاجة إلى أنواع جديدة لأنظمة

التصرف بالأرض

مدون من امراض متفردة بطرق التصرف بالأرض والإنتاج الزراعي
في كل قطر من أقطار الشرق الأوسط ، أن الفقر المدقع صفة شائعة على سكانها
والسبب في ذلك قلة إنتاج الأرض وفداحة حصة مالكي الأرض منه ،
وستثنى مصر من هذه الصورة لثقتهم ، ذلك لأن فيه يساج لأرض ستة
السبب في الفقر ، فالأمر خلاف ذلك لأن مستوى الإنتاج عال جداً ، وفي
فقر الملاكين يرجع في هذه الحالة سكان الأرض ، وما يصيبهم من إحداث
عظيم ينشأه طغيان مياه الأرض على

أما في الأقطار الأخرى ، فإن انخفاض مستوى الإنتاج يسير يد بيد مع
مأى نظام الأرض من رعيته وهذا النظام أحسن عصى ثلاثة

١ - فداحة ما يزرعه أصحاب الأرض على الملاكين من بدل يحدده
دون أن يقدموا خدمات مسخرة للأرض

٢ - عرق الملاكين في دماء مرمية

٣ - فقدان لأسماء من رعيته المردية ، لعدم التقى الذي تسمح به
الطرق المحيطة

إن انخفاض مستوى الإنتاج ومنسوب مياه الأرض سوف أخذها على
الأحر ، ومعنى انخفاض معدل إنتاج القديس الواحد أن الزراع يحرق عن يد

شأن من ... هي ... م ... دي ... دي ... ساحه ... القلاج ... الاستدانة
 مستطيع الإيداع على حاجاته الضرورية ، وكثير ما يصر إلى الاقتراض
 من ... مفرطة وحتى إلى بيع حصصه من ... ملك ... وبما وقت ...
 أن ... الأرض ... من ... من ... من ... من ... من ...
 من ... من ... من ... من ... من ... من ... من ... من ...
 من ... على ... من ... من ... من ... من ... من ... من ...
 الفلاحين ...

ولأن ... من ... من ... من ... من ... من ... من ...
 انقضاء ... من ... من ... من ... من ... من ... من ...
 التغير ... من ... من ... من ... من ... من ... من ...
 من ... من ... من ... من ... من ... من ... من ...
 الإصلاحات ... من ... من ... من ... من ... من ... من ...
 ولأن ... من ... من ... من ... من ... من ... من ...
 متداول ... من ... من ... من ... من ... من ... من ...
 وسنذكره ، فإن ... من ... من ... من ... من ... من ...
 تحقيق ... من ... من ... من ... من ... من ... من ...

كذلك من ... من ... من ... من ... من ... من ...
 طرف ... من ... من ... من ... من ... من ... من ...
 الر ... من ... من ... من ... من ... من ... من ...
 للفلاحين ... من ... من ... من ... من ... من ... من ...
 واحد من ... من ... من ... من ... من ... من ...
 يتوقف عليه رفع المستوى العام للأرباح ومن هذا ... من ...

الحديثة والعريقة القديمة في عدد أحوال الدور ، ومع أن هذه النحارب
 ذات قيمة عسيمة في حين الحد الذي تكمن نوعه من الإصلاح . لا يبدو إذا
 ما صحت وجهه نظر خير مسؤول عنها ، أنها ستسبح إلى بل الحصى على مرأيا
 براعة الآلية أو الحرية المعصية بالنسبة إلى الطريقة القديمة ، على أنها ستصور
 الصروف المناسبة لإحاطة نعمة لاية في وقت الشرق الأوسط نحوها المختلفة .
 وثمة مثال آخر مدهر يرأسه لآل سيب التديرة في الزراعة ، كما
 بوصفه أحد هذه ، هو معرفة يد كل من مبدع مدسه لمود العنصرية
 في انزله باستعمال الأسمدة العضوية . فمما يبدو من خبره أن فئة استعمال
 الأسمدة الحيوية عدد من مائة شجرة للعدد بر من سبع وكثير
 ما جرى ردالة نوعية حاصلات ونسب القرية السريعة في هذه المواد العضوية
 في التربة سبب أن سكبها مائة من ريش حمول سبب وفود وفود
 يستعمل سماد لله إلا في مساحات قليلة تخرج سبب ومنه من يدبر
 في هذه الطريقة هناك عوامل نهضة . سبب وأن من نهضة من عنى واحد
 على أهمية امتداد الحيوي في مزرعة في صروف الشرق الأوسط نهضة
 وبحسب ما يذهب إليه الدكتور كحل . أن له حصة متقدمة في حاجة
 ماسة لدراسة دقيقة ونحت عميق قبل أن نثبت فهمهم . مدد تأثير المواد
 العضوية يروى في هذه الأقطار سرعة نفوذ سرعة نهضة في الأقطار المعتدلة
 الطقس ، ويعزى ذلك إلى سرعة تحلل لمود دوفله مواد السماد للمواد
 الحقيقية بالنسبة إلى التربة . وماه سبب سرعة جديدة للزراعة يسير
 للمسات بواسطة من استعاض عنه حصة من مواد المتروحية في الإصاء
 بالإكثار من استعمال الأسمدة العضوية كوسيلة مصدعة خصوبة الأرض
 لا تمكن تبرره وهذا حذر دفاع عن المدة التي لا رر من القرى معونها

في استعماله روث انشوية وقوداً ، مكث اعادة التي كثير ما يقابل بالازدراء .
 فإذا ما كانت نسبة ما يحصل عنه لست من القيمة الدتروحيية من تلك
 الأسمدة لنفسه حداً سريعة تركه ، وعليها فلس من الأصحاح من خلال
 الحرارة الناجمة عن أكسنتها لأغراض مبرنة بدلاً من أن يترك تنفد في التربة
 من غير فائدة ^(١) .

ومن الواضح أن هذا الرئي ذو أهمية خاصة ، فإذا ما كانت الأسمدة
 المصنوعة لا تؤثر في كمية إنتاج الزراعة في الشرق الحارة فده ، فعلى ذلك
 ألا أمل من إصلاح زراعة المحطة ، أعني زراعة نباتات تتعدد عند الحيوان
 للحيوانات محببة مع رزقه اعلااب ، ويحفظ على حصونه البرية باسم
 السماد الحيوي وزراعة الدورات الزراعية التي تؤمن استات اقلية حرة
 منها . وهذا رأى قائله بالنسبة إلى النمطين الزراعي ، فإذا ما كمن ثمة تغيير في
 وجهة الزراعة المحسطة ومن من أمن في تقدم وجهة مزارع الصغيرة أي تمسكها
 امثالات الريقية ، كما هو مأوف به في أوروبا ، إن هذا النصف من المزارع
 الأوروبية تعتمد على الاستغناء لاقتصادى على استحداث احيواية التي ترم
 في حصونه اقرية وشجع على الإنتاج ومن كن ثمة در قبيد . وهم من ذلك
 أن امتلاك الحيوانات وسعلا مسحتهم من شأنه أن شجع ااعلاخين على
 لاحرار الأهم السود ، ولكن إذا ما تعدر تقدم استحداث احيوية فسيصغر
 الاعلاخون إلى قص ، حياتهم رزاقا فقراء يعيشون بزراعة العلال ، وهذا الحال
 تعدر عليه الاحرار ما وشعهم حساة خير من حياتهم سم وث أن أي مبر في
 الأسفار أو كمة الإنتاج سيهدد حياتهم

فهل قدر غلاخ الشرق الأوسط أن يبقى في سنة نظام راعي قديم لا يزال
 يضطر إلى إضاعته إلى النصف الرعي القديم في سوريا وشرقي الأردن والعراق
 هو في الأصل عدم كان يسبق في أور حلال لقرون وسعى أي أنه نظام
 يقتصر على زراعة الفلال ورعايه مسقة ولا تخرج المسافات التي يستفاد من
 حدودها والمسافات المتعدية ، كما أن الدورات الرعي عنه لقي استعراق سدين
 و ثلاث سنوات والتي كانت من زراعة ستوة بنفسها رعايه صبيغ ثم دور
 الأرض بعد ذلك أو رعايه شوية معاف مع ترك لأرض بور في الموسم
 الذي يلي موسم لشوى ، هذه دورات يسبق في بلاد الشرق الأوسط كما
 كانت تسبق في أور ، خلال القرن الثامن عشر ، ومدو حمل حلال ثلاث
 الدورات مقصده تكبير علاجين الصغيرة التي لا تمدو لواحدة منها حلال
 بعده أدنه ، وهي سنة تنور بها هذا الترخ استقطبه في الحقول المفتوحة
 المحبطة بقرى الأكل ، وكما كان الحلال حلال عروق أسطى لتقير ثلاث
 الحقول في المسافات مستعملة عنها للحيوانات وأن عدد منيه أكثر من حنطاع
 عنه ، ومنه اندسية على رعي في الأرض الرعايه بعد حصادها وفي مراعي
 الدابة ومن لا مافيه رعي ماشه عمر أصغر عنه ولاسيما رعي الماعز
 والأغنام ، يهدد حضوة جميع مناطق رعي

وسكن كيف لسكن ترك هذا النصف ، فقد تسرد ذلك في السكثرة وفي
 أو ، نتيجة لإحلال رعايه المحاصل التي استفاد من حدودها ، ورعايه
 الترسب الذي وضعه إلى النظام القديم القاصي منه المرعايه إلى ثلاثة
 أقسام ربع كل قسم منها ، خاصاً ، وقد صدق في الإنتاج بربود ماشية
 صاعف لشوى أما في الشرق الأوسط ظروفه زراعية فهل يمكن أن يتم
 الإصلاح باستعمال الأنظمة العنصرية أو سبيل الطريق للرعايه أو باستعمال

الحرارة العميقة^٩ وما يجب الالتفات إليه أن طرق التقدم التي كانت تتبع في القرن الثامن عشر ، وفي القرن التاسع عشر لا يصح الأخذ بها اليوم كما أن الأمن ضعيف في التقدم بد ما قضي أثر الإصلاح الذي دأب به أصحاب المزارع في سكترة خلال القرن الثامن عشر أو الذي أسسه الفلاح الفرنسي الموصوف « محل والاقتصاد خلال القرن التاسع عشر

وليس معنى هذا أنه لا يوجد مكاسب للتقدم الزراعي في قطار الشرق الأوسط مصفاً ، بل هذه لأقطار عنقر في الواقع إلى طرف رعيه جديدة تتلام ومقتضيات العصر ، لذلك لم يكن كسب في القرن التاسع عشر ، وأن الأمن كبير في تقدم هذه الخبرة من العالم دائماً بعثت فيه الأساليب الزراعية المسماة في مناطق حارة ، وما عدا من مداير في المناطق الحارة من بولاب تشعده الاقواء على رطوبة تربة

وكثير من أنواع الإصلاح الذي يوصى به الخبراء في زراعة المناطق الحارة والذي من شأنه أن يؤدي إلى مصدقة الإنتاج مورد ما اقترحه الدكتور مايرس Dr Myers شأن الأهمية بزيادة الأعشاب الصادرة ، وما يتعلق بها من إفلال لكيه ما يدير من مدر يقول الدكتور مايرس « حتى تكثر الأعشاب الصادرة تمكن أن تزرع نبات مدر على الإحسان والحيوان عداً ناضجاً . وفوق ذلك أن تلك الأعشاب بسبب اسباب معينة السكينة حاج إليه من رطوبة في الارباب فيه أن كثرة الأعشاب الصادرة في تربة الشرق حيث تقل الرطوبة عامل مهم في الإفلال من من إنتاج ما يزرع فيها من عده^(١٠) كما أن في الإكثار من المدار يترط الدور يؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاج ، سيما

وأن كثرة امدار معاد أو عدد ما في وحدة من مساحة الأرض من نبات أكثر من سطحه التربة .

إن المظهرين على ما في تربة سور من أنساب واقفون الكور مارس فيه ذهب به . لأن الفلاح ، وهو لا يملك أكثر من حيوان واحد ، يحرق عن رعيه لحوم من رعيه رعيه حبه و أكثر ما يحرق ذلك المقص في بوارم طرية والضعف في القوة لآله . وعلى ذلك يوضح في قوله مشرقه في سور حيث نبتت الفلاحون حبه . كثرة من الأرض ، ومع ذلك فيهم ع حرون عن يحرق جميع ما يتكبر من الحشيشة ما لديهم من حيوانات ، وما يحرقون به من الحشيشة . وربما مكن سبيل غروف مع شحرت ما في جميع الأنساب الحرة في ذلك من من تير ما يحرق به الفلاحون من قوى آله ولا ريب أن التحصيص من الأعشاب السادة من يفسر في مكان واسع ، لا يسع القوى الآلة .

ومع أن هذه الحجة من الإصلاح . في السواحب في حرارة الأرض ، حد ضروره . لأنها من تؤدي إلى مصاعبه كيات الإباح مصاعبه كباره . فإن على سنة لارده لك الكميات لن تمضي ٣٠ ٪ وهذا المجدد مصق على جميع اصق السعة في راعه التربة الحافة ، كما يصق على تلك اصق التي تطوق الافاء على التربة . وسواء استعملت الآلات الكبيرة في الرعي أم الآلات القديمة ، فلا يمكن أن تكون درجة الإصلاح عالية في تربة واحدة . لأن قوة لأضرار هي العامل الفعال في ذلك .

وعلا لا ريب فيه أن أي اقتراح يتعلق بإصلاح الأرض يجب أن يبنى على تلك الحقيقة . إذ أن أي تغيير في الآلات المستعملة لن يؤدي إلى مصاعبه الإباح نسبة عالية جداً . فإن لطريقه الوحده التي يتمكن الفلاح بواسطتها

من نوع حد الأدنى مما يمكن أن يدره أرضه عنه هي أن يوسع رقعة زراعته
 فتمتلأ أقصى ما يمكن من رعيه . ومن سبب الملاحين كما ينبغي من مشقة
 من تحقيق ذلك ، وهذا لا مخرج من السحر الآلات الحديثة في المناطق
 التي قل طولها بترتيب سبب الطلب على معظمه القليل غير أن هناك عدداً
 من الإصلاحات التي يمكن تحقيقها مع وجود لقائه السائد كمن يصح
 طريقة كثير من شدة وزنه المدوح غير أن نحن الحقيقي ، نأمله إلى
 المخطوطات الأساسية للإصلاح . من تحقيق لا يوسع ما رعيه لمجرد الواحد
 من الأرض ورعيه لسور رعيه حصة . على أن في كل ذلك اسعى فيه
 آلة تمسكه بمرية رعيته . وعلى أن شكل ذلك حكومته عدم عدداً من
 الخراف مبدية أنه لا يدره ملاحين وتوجيههم في سحر تلك القوة الآلة .
 وبذلك كل هذا المشروع للإصلاح في حصة سبب الخراف سوياً ، واقسم
 الشئ من أنه في جميع شرق لا بد ، فيه أسكن كثير من هذه المصطفى
 حيث لا يوجد أصلي ورعيه وحيث كثير من تلك البصيرة

غير أن سحر الآلات من الأمر نفس هناك أولاً : خطر اديد
 بعدت القوة من حرمه سحر الآلات ، سبب وأن يوسع حتى بلأقصى الرابعه
 الدعة للقرى ، أن مع على سفوح سلال ومنه حتى مع حد الأعلى من
 تلك السفوح وهذا يوسع حدوده مبدية عند على مبدية اثره . وقد سمعت
 السوحي في تعداد الأرض للزراعة قد بل أن حد عخطط لأرض كخططة
 جديد فيعصر حصر تحت القرية . وحسب ما ذهب إليه مستر اري
 Mr. Eyre أحد موطني دائرة الزراعة مخلص أن سحر السوحي في
 في هذا القطر يمكن أن يكون سلاحاً قاتلاً بل أنه تتحد الحصة اللازمة لإغاف

وفي الوقت ذاته أن ما حثي من استعمال الآلات الحديثة من منافع يجب أن يقصر على إمرارها عن طريق ملكية القرية تلك الآلات ، وعن طريق ملكية الدولة لها . وفي هذه الحالة يجب أن تتحدد أحوال رعيته بها وهذا أمر حاسم ضروري ، إذ ما أراد أن يتحدد بدير عام ١٩٢٤ القريه من التفتت سبها وأن مثل هذه التدابير التي سجد من أجل الإبقاء على الزرع تكون دوماً معاكسة معصية مباشرة للفلاحين . وأكثر ما يشعرون بوضوحها م أشدهم ضرراً ، مثلاً في ما فرض عليه من الذبح ومعه من إرعى من فذلك مما سيؤدي إلى زيادة أعباء الفلاحين . سواء كانت من أحد حصر الماشية في محل واحد ، أو من أجل توفير فضاءه . وهذا لا يهدد لاستيعاب الفلاح الصغير تحمل أعبائه ما لم يكن عضواً في جمعية تعاونية قروية تمتلك الآلات الزراعية الحديثة ، وبذلك تنسى أنه سيجب أن يحدد رعيته ، ويراعى رعيته صاحبه وتحقيق هذه الإصلاحات لا تتم إلا بعد دراسة دقيقة لا يمحض من إمعان نظر تحديد للنظم التي هي ممكنة للقرية من ممتلكاتها من أجل ما في آلات زراعية حديثة ومن استخدمها . استخدام ما في يده من ممتلكاته ودخل أعضاء تلك القرية ، ومن الاستفادة مما تقدمه حكومه القرية من خدمات ضرورية عن طريق ما يملكه من حياض ، مهد ، بئر ، أو مرفقة بعميد قانون الإبقاء ، على الزرع والإشراف على حسن استعمال الآلات الزراعية استعمالاً يتشبه مع التدوير .

ومن الواضح أن مثل هذه الإصلاحات ليس بالأمر اليسير ، سيما وأن الزرع المختلطة واستغلال المنتجات الحيوانية لا يمكن تخصيصه في مناطق ذات تضاريس المدي . والحقيقة أن زراع في أنظار الشرق الأوسط عليه أن يغير ثقافة تاريخية واسعة ، وعليه أن يتصل من القرن الثاني عشر إلى القرن العشرين

دون أن يمر بالمرحلة التدريجية للتقدم الزراعي التي كانت سائدة خلال القرون
الثامن عشر والتاسع عشر كمرحلة انتقال إلى هذه خطوة وسعة نفوذ سعة
الخطوات التي بخطها الفلاح الروسي في الأعوام الأخيرة.

وبما يرد في الفصلة نفسها أن خبراء لا يعمدون حتى الآن أي مشروع
سهل مباشر لمعالجة قضية إصلاح التربة مع أن هناك عددا من الأساليب
للتقدم كان يجب أن يترك على السبيل ، فكثير من هذه الطرق لم يثبت
ولا زالت هناك مسائل لم تحل بعد ، ووافق أن الكثير من هذه الفصول
لا زال في حاجة للدرس والبحث وأن البلاد في حاجة إلى تطبيق ما هو ممكن
فيها من الحث من إصلاح ، وعدد أن المزارع اليهودي ، مثلهما من سائر
فيه للاحتياط ، هي حريصات يحدى على أن لا ذلك بأقل كلفة مما صرف
عليها الآن ، وأن محور حوياً انتهى مع مقتضيات هذه القرون ، وإذا
ما أقيمت في منطقة الأندلس على أي حال من زراعته ورعت بها أشد من رعتها
في الأدب وفي العلوم فصيح وسيد بعبارة بشر الأفكار الحديثة عن الزراعة
وما تم حركة قومية جديدة تولى أمر نشر الأفكار والأساليب الحديثة في
الإصلاح الزراعي في بعض الفلاح عن أحد الفصول في هذه التي تفصله عن
أحد أحدث

وللقدم بهذه الإصلاحات مما يحدى لاند من أن جعل يساطق ذات
الأراضي السكر ميدانها ، وأرض الحرية سوريا مثلاً حيث الأمكنه لتطبيق
لك الإصلاحات ، فيها سهل يسكن مجموعات كثيرة من القرويين ،
يمكن أن يشاء لهم مساكن متماثلة على أن تحتفظ الحكومة بملكية الأرض
ولا يتم انتقالها إلى المزارعين إلا بعد أن ثبت كفايتهم زرع الأرض وحسن
استغلالها لها

درج سقاً بمئة لنت . في مجموع مساحة الأراضي التي تزرع الآن
 استقاءً تقرب من نصف مليون فدان ، وفي الإمكان زيادة هذه المساحة كثير
 أما نسبة الريادة فتقدرها موكول في تناخ مساح التي عموم به شركة ريادية
 حساب الحكومة السورية

والمكاتب مصنعة لأراضي التي يمكن سقائها في العراق وعصبة مد
 في المشاريع التي تدرس الآن من قبل لجنة من خبراء تكن أن يؤدي عصبه
 إلى نصفه من ٢ في . مع مائة مليون في مزرع من الأراضي الآن
 وشمل تلك المشاريع مزرع استمره على مائة الفدان وهي مشروع سد
 حمة المراد يشوه على أرض لكبير ، ويوسع مشروع الحماية وإحياء المشروع
 الكبير في وادي الزهرية سحاً دون الاستعانة بالمصنعات . وكلفة هذه
 المشاريع إذا ما فورت تكلفه وادي الأردن سدوقيلة مع أنها تحي أراضي
 أعظم سعة من تلك التي تحي وادي الأردن

وفي العراق وحد ولايت بحالات واسعة للتقدم والإصلاح . ولكن
 يجب ألا يستحب بالعوائق التي تحول دون توسع الري فيه فنية كانت أم
 اجتماعية . فمثلاً أن موجة التربة من انصاعب الغيبة التي تثبت أنها كانت
 معضلة عطش في فلسطين اسطاعت المزارع اليهودية التغلب عليها تصلاً حرياً ،
 زراعة المسامات التي لا تتأثر كثيراً بتجوية التربة . وكما أن موجة التربة لا زالت
 معضلة كبرى في فلسطين ، فكذلك هي معشلة خطري في سوريا والعراق
 وقد دلت نتائج التجارب التي أجريت في مشروع حورستان ، أن . وهذا
 من المزارع الزراعية التي يوسعها خلال سبب الخرب والتي كان يؤمن منها
 (١٤ - أرس و مرس)

من سيرة الاستبداد وقد أظهرت لتجارب التي قامت بها حكومات
الاستبداد في كل من فلسطين و ام ق وسور . ان الفائدة ترجى من دست
حقوق الملكية الفردية بالأرض تمنح لأفراد وثائق شرعية تحت ذلك بعد
صعرت حكومات الانتداب . تلك ذلك السبل للقضاء على نظام الشيوع
في الأرض الذي كان مبعث في تلك لأفكار . منذ القديم ، ولإيجاد صهيون حقوق
الأفراد بالأرض . ولكن دست دست الحقوق لا يؤد إلى خلق طبقة من
العاملين مستقلة في معاشها عن غيرها من الصفقات . فدون أنهما لا يستوع
العلاج صغير من أن يكون مرعاً . ويعرف الفلاحين بالديون لا تقتصر
نحوه على فقدان رؤوس الأموال ، ولكن نحو الأفراد عن توفير اعتدال
فكهم من تحسين حالهم في المستقبل . إن يعرف الفلاحين بالإسديان سيحه
حاجتهم إلى استهلاك ضرورات الحياة ، ولبية الحاجة الدائمة عن تزد
«نوسم الرأعي وليس من استكن القضاء على هذه العادة ما لم يوضع الاقتصاد
الرأعي على أسس ثابتة . فإن لم وفر الأسباب للفلاحين فلن يتمكنوا من
استغلال مساحات واسعة من الأرض وتوفير ما يمكنهم من انتظ على
ما يصيبهم في المواسم الرديئة ، وما لم تهبأ السبل الصالحة للتوفير فإن العلاج
سيظلون فريسة للاستقراض .

افضل التاسع

الحاجة إلى النظم الزراعى

ب. معتمده لأجس في وقت شريف الأوسط ، كما وصفت هذه الدراسة
متبعة الأطراف متبعة لـ ب ، اساعا يحمل الأصناف السائدة من النظام
ب. على ما ذكره عن الجس ب.

٢٠٠ في الحقيقة معضلة سكان الأرض ، وهذا على شمس جميع مراحل
لأنه الاقتصاد في عدد الأقطار . فمصر ومصرين مايا الفقر الراسي
منحة سمط . سكان على الأرض ، وحتى إن . فمن هذه البلاد الحلة الأعلى
من منظور " سى " من ثوب . كفى مؤيد قدوى من أمدب حليه
سكان . من هذه الأقطار . من هذه الأقطار .

[illegible]

زعمه في الشرق الأوسط من حيث تلبية حاجتهم الضرورية
ومعصاه لهم في فلسطين ست من الشدة التي عيها في مصر ، ولكن
معتلة حاضرة ، سيجرب غلبة الضغط على الأرض من شأنه أن يزيد في سرعة
تفتت التربة ، ولكن في هذا القطر مساحات كبيرة لأراضي متروكة يمكن
إحداها وإعادة زرع للزراعة إذا ما وقرت فيها مياه السي ، أو إذا ما طمئت
هذا مشروع ري ، ومهما بيع انصرف على هذه الأراضي ، حتى وإن احس
لأغراض الاقتصادية الطمعة ، فإن مساحته يمكن إحيائه من هذه
الأراضي بن زرع على مسوي قدر ، وهذا المقدر من الأرض يمكن تكاد يكفي
لإعاشة زبده سكان الأرياف من العرب خلال اسواب الخس والعشر من
الدومة ، مع العلم أن الاعتمادات المالية الكبيرة تلك من صرف من أحد
حاجه لسكان العرب المتريدين وكل يومه ان يكون من حاسب لخصور على
حد من الأراضي التي يمكن أن يحيطها مشاريع ري مراد ، شاول
وإلخ ، حسب لإعاشه ، هذه اموقعة في سكان العرب لا بد من الاتحاد من
جدي اوحسن ، جميع الملاة أو توسع الأراضي في لأقطار محورة وأكثر
هذه ملامة هو سور

ويوجد في كل من سور والعراف ، مساحات واسعة يمكن تصاحب ري
يرجع من لأراضي الآن ، وبت لأرضي موضوع درس يقوم به هذاب
نحت حكومية أو شركات خاصة ، من الظروف ملامته لمصلحة الأراضي
برعية في سوريا ، وذلك وجود جو من مسور قدر في منطقة حرة
حيث كثر الأمطار ، وتكفي أن يسفل هذه مساحات زراعة دون أن
تطلب ذلك صرف عيادات كبيرة من أجل سقيها ، ونحو مساحات أخرى
من الأرض في هذا القطر ، تعدل عذرها يسهل إحيائه إذا ما وقرت له

وإن في سوريا والعراق حاجة لإعلاء صاعته حذره يمكن أن يكون ذلك
 حله توجد القوة الكهربائية من مشاريع التي يراعى فيها وتطلب
 لغير هذه خطوط انحصار للخدمة ، وضع مخرج اقتصادي عمده ضمن اسراع
 برامج المواد المعدنية ، ولإيجاد سوق داخلية ، مع تحسين

ومن ثم التمسك على تجميع التجهيزات وضع تلك المشاريع ضرورية
 معصية بعض مصالح السكان هذه لأقطار ولأجل جعل السكان منه ومن
 لروم بلوغ مستوى من العيش خير من المستوى الذي عيش فيه الآن . ومن
 الخطأ أن نمر عن التقدم المنشود في هذه الأقطار بسلامة وجوب لا و به
 من مائة ومائة ، أو أن نرى بها كمصدر لا دخل وفي حاجة لاستقرار
 ، وحسن الإدارة ، وأن نرى في ذلك من الصعب يمكن أن يكون أساس
 صالحة لإخراج مواد خام أو مواد معدنية فصبها أو معاديب صناعية متقدمة
 والأوامر أن جميع ما سمونه بأشياء الرأسمالية في هذه الدول من المزايا
 لتحقيق واحد من هذه الأهداف ، وهذا لا يمكن أن يحدث من دون
 إقرارنا الصحيح ، فإن ما حدثه هذه الأمثلة من برامج ، من
 التي تؤدي إلى هذه الأمور التي تعد بحلا في لاسيما في هذه الدول
 رفع مستوى معيشة سكانها بتوجيه هذه ، ولأجل ذلك في هذه الدول
 الصاعدة منه .

وللأسف فإنه يجب ألا نمنح الفرصة في الدول لا سيما في
 نحن أصبح استثمار المادي العائلي ، فليس في هذه الدول في هذه
 البلاد نرى من ظروف الإنتاج بمرور به في هذه البلاد في هذه الدول
 وسبب ذلك بسبب جداً هو أن التقدم الذي نرى عموماً عن هذه الدول
 مراد إتمامها ومن كانت كافيها ، نسبة إلى أكثر من السكان في زوايا البين

وإلى تربة فلسطين المحتلة ، يست حصّة ولا تحت من البلاد مواضع
مناسبة الأمر الذي يجعل التوسع فيها ممكناً لا يقي ما تصرف عليه ولا يوسع
من يخصص لها من رطلان .

والمن لتصميم اشراف في الشرق الأوسط من معنى . يمكن من أجل
محافظة على الأمن ، أو رفع من مستوى معيشة سكانه وقد سمح مشروع
من اقتصر على ذلك على السطح من

ويوجد عنواني هامة في الظروف هذه ، حول دور وضع التصميم
لأنه المصدر الرئيسي ، وأحد ميث القوانين هو تنظيم البناء الأساسي في البلاد
ولذلك انقسمت قطاعات بناء في قاعدته الأولية ، وأحد أوجه جديدة لما تقوم
به الدولة من خدمات وقد قل أن تلك قطب معنى حد من سياسة الدولة
من كل اميرة لهذه حتى في الظروف راحة أن هذه الإداري كما
وحتى هذه الدراسة ، تخرج عن سيطرة مثل تلك الدراسات فإن ما امتد
فلسطين . من هذه لأفكار ، استناداً إلى المبدأ الأساسي من هذه الدراسات ، وأن
حكومات لارات مثل فئة صغيرة من المجتمعات ، ولا من لأصحاب الأرض
أنه الساع في حيزها السياسي في سوريا مثلاً من بين أعضاء
من هذه ، ترسب هذه ١٩٤٦ يوجد ٩٦ من أصحاب الأحياء ، ولا غير .
وأنه من هذه وعصرو واحد من حرم صاحب خاص ، وعصرو واحد من هؤلاء
ووجه الاتحاد الأساسي الخاص ، تم يسلط عليه من تحت للروح القومية .
وحده يعني على الخاصة من اندع سياسة اجتماعه جديدة وتعقب . كما أن
خيل حديد من طلبة لأفندية لم يفكر جعل لإصلاح الاقتصادي مادة
معينه القومي وحتى أن يحدث ذلك ، ويرى أن ضرورة التغيير الاجتماعي
قد من المصدر يحدث أي تغيير ذي تأثير فعال . وكما هذا أن حكومات

لا بد من بعض الأضرار ، ولا سيما في فلسطين وسوريا ، حيث حدث
بعض الإصلاحات الصغيرة مفردة كتحسين الخشب المعمورة والنصارى
الزراعية ، لكن هذه الإصلاحات طغت مشيئة الخير ، لأنها ليست شدة
ممنوع عام للإصلاح ، ولأنها - دون رفع مستوى معيشة السكان رفع مستوى
من شأنه أن يشجع على حدوث تطور حتى من النوع الذي يحدث في بلاد
أوروبا الحديثة مسجلة - شريك لأوروبا في الواقع موضع مراعى فيه حجة
طربت عنده الآخرين ، وكما قل - أن التطور لن يأتى بدون - تر
الذين عند ما سيكون في السمات »

ولا تنصر احوال التقدم على جهود النطاء الذين من قبل حوائصهم في هذه
الوقت كمنه عمل في شب ، فلا بد من بعد ورحمة والإسراف كمنه صحت
مستلزم أصحاب الأرض ، من بعد من حرسه ، ولا بد من بعد
توجد مما كونه من - من فاضله يمكن جعل من تقويم كومن
يسير على حدته ، فليس ث لا - مضمرة في مقد واهي ، وهو
- بطرط في فلسطين وسوريا ، وقد دونه - واحده ، كلها مذهب
تحت الأثر في حياة من - منى حشده لعموم من ندمه ، ولا يمكن
من بعد ، ولا حشود - مضمرة على تحفظه ومما يحدث حول في هذه
دائرة يمكن من حشود في حشود وبعيد في حشود لأوروبا
والإحتمال من حشده وشك في يمكن ، أي إصلاح من بعد
بعد شدة من حشود جميع حشود من - كما أنه شك في يمكن ظهور دونه
للمتجدين الاقتصادى في هذا النوع من جميع

ومع ذلك يجب ألا ننسى أن هذه هي عتامة مؤثرات لاجتماعية
التي - والواقع أن الآخرين تصدده است وحده العوامل القصد -

ومصادر لأرض في الشرق الأوسط عرصة للدرجة الباقية من السيطرة . وذلك
وصح في مصر حيث يسود النظام الزراعي القبايلي . وفي العراق حيث تجد
الإسالة بالأسطة مع .

وإذا لاحظنا أنه كما يكون أنه محال للاستغلال الفعّال ، في ملا
لا يكثر من لأي قدم أو إصلاح

وراء كان ثم نأخذ لإصلاح حال الفلاح هو أن يصبح صاحب لأرض
بعضنا نقطة على المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها أن تجعل
الفلاحين قادرين . وهذا لا يكون إلا في كنفه عن بعض " في في الشرق
الأوسط قصة بعض هذه في منطقة معينة تجد قدم الشرق الأوسط .
سواء كان ذلك في الفلاحين منقطة في بعض المناطق وبعضها في بعض
منها في غيرها . كما أنهم قد يستمدونهم في حد الكفاية ، لا سيما في
أن تصبح لأرض من بعضهم على شؤونهم في هذه في ذلك الوقت
يكونهم من خبرات أفضل إلى وقت ما في ، فيمكن نصب ذلك بعض
سحبنا العمل إلى منطقة أخرى (١) وهكذا فإن الإثبات ، عند الحاجة
مصر أن ملازمان للحياة رغبة . وإلى أن يوجد عدد من تلك لمطلق دوافع
مديدة يدفعهم نحو الإصلاح فيكون بعد ذلك إصلاح شعوب . هذه
وعلى هذا صرح أن هناك أن مستوى التقدم السياسي هو عنصر في
الإصلاح الاقتصادي . وهذا هو من شأنه للتصرف بالأرض ، ومن هذا
للاستغلال الأرض ومن جميع من أجل التطوير الاقتصادي . ويرى أن نجاح
في هذه الأقطار حركة عامة تهدف إلى رفع من مستوى الحياة . وفيه وإلى

(١) مراجعة من H. B. Allen, Rural Education and Welfare in the Middle East (H. M. S. O., 1946)

بقوية رعية الفلاحين في الحصول على معيهم وتهدد وصحة خير مما لديهم مما
لآن ، وإلى خلق أصناف من المنظمات الإجتماعية التي تساعد على الصرف
على الأرض وعلى مصارعة الدحل الزراعى وعلى الرفع من نسبة حصة الفلاح
من ذلك الدحل .

وإلى أن تنال تلك الحركة قوة ، وما دام توزيع السلطة السياسية ودحل
الأفراد رقيق على وجهها تراهن فليس من أمل كبير أن التغييرات الآتية
والإقتصادية التي حدثت بسببها من العرب خلال السنوات الأخيرة ، ستفيد
المجتمعات الرعية في هذه الأقطار . وهذه كبيرة . وكما سبق أن لاحظنا ، أن
زيادة الآلات الزراعية خلال الحرب ، يؤد إصلاح شؤون الفلاحين في
لا ريب أنه أن استعمال الآلات الزراعية في الأحياء السائدة سنؤدي إلى
التشديد بأمور استعمال الفلاحين

وبالإضافة إلى هذه سببها ، هناك عامل فمصادى عام حديد
التقدم الزراعى وبؤثر فيه . وهو فقدان " ووس الأموال اللازمة " (١) .
الزراعى في فقر فلاحين في الأقطار التي سقطت در ستم ، جرى إلى
بغراق فلاحين بالاستئذانية بغير مرمه . وفلة رؤوس لأموال تلك مكنت
أصحاب الأموال من مصاص دم الفلاحين وإزعاجهم على الأسس به منهم
در راج ممره مع آخر . ٣٠ . وقد ماض لا يستطيع أى فلاح في العبد
دفعه فكيف فلاح اشترى الأوسط ولا جرى حصد الفلاحين مثل تلك
اشروط مرهقة إلى جوار . لا تن وطولهم فقط . وبذلك مكس صورة
الفقر الشمن تلك لأفقد بعده التثبت . صدور الطبعة وقد دهم
المقص الماصح باقى فليس من السير أن حص قود فلاحين فيعبرون بما
أعدهم من ديون فلا يتمكن التخلص من هذه لدون أو حصص منه الأرباح

التي تقصدها الدائنون ما لم تتوفر رؤوس أموال كبيرة ترفع من مستوى الحياة الاقتصادية في البلاد بصورة عامة .

وتوفير مثل تلك الرؤوس لأموال لا يمكن أن تتم إلا نتيجة تغيير أساسي في وضع الشرق الأوسط الاقتصادي بالنسبة إلى العالم المتحضر . وكما لا يخفى أنه حدثت نتيجة الحرب الماضية أحداث كبيرة يمكن أن نخدم الأمر من التي تحققها الرؤوس الأموال المطلوبة لو استطاعت حكومات هذه الأقطار من السيطرة على تلك الأحداث وبوجهي التوجه الصالحة

وأولى تلك الأحداث أن الشرق الأوسط أصبح شذير الحرب من المطلق الدائمة بين ما عرفه من قبل . خلال سى الحرب في أقطار الشرق الأوسط أدى إلى تراكم أرصدة استغنياء كبيرة خاصة في مصر والسودان معاً ، رصيد بلغ ٤٧٠ مليون من الجنيهات الاسترلينية ، والشرق ١٠٠ مليون ، والفلستين ١٥٠ مليون ، وتعددت تلك الأرصدة ضمنى المدخل القوي لكل من تلك الأقطار خلال السنوات التي سقت سى الحرب ، وهذه لأرصدة سائرة نحو التحدد والتفتت ، ولا ريب أنها يمكن أن تشارك على إشباع الإصلاحية العسكرية التي مكر تحقيقها . وبما يؤسف له أن الصرف الذي قامت به بريطانيا خلال سى الحرب كان عن طريق التصحر النقدي ، مما أدى إلى ارتفاع كلمة معيشة السكان حتى بلغت نسبة زيادة في مصر مثلاً ٣٠٠ ٪ وفي سوريا ٦٠٠ ٪ ، وقد جاء التصحر النقدي بمبالغ مبالغ وأنحاء الأراضي ، وأثر أثر سية في أنحاء المدخل المحدود وفي العمل الزراعيين الذين لا يملكون أرضاً ، الذين لم يراد دجهم بترسانة الضرورى من حاجاتهم . فقد قامى الصبر الأعظم من فلاحي مصر المعاصراً يبقاً في مستوى معيشتهم ، وهكذا ساهم الفلاح بتقصيه في الحرب لتحمل الجوع والمرض طوول سى الحرب

وفي العراق مال كبر الملاك أرباحاً مدركةً تنعنه رفعة أسعار المواد الضرورية
وقد هموا بذلك لشرو سواحبه ومصحاته على أن الفلاح استطاع لتخص
من بعض ما في غنقه من ديون . أما في سوريا فلم يكن نصيب الفلاح مثل
نصيبه في العراق . ذلك لأنه كان يلزمه على دفع ديونه دفعاً ، لأن
تسليم الملاك له ربع سبعة سبعة الحكومة . ارتفاعه في الأقطار الأخرى .
وبذلك وجد نافع لعلال من الفلاحين أن ديونه تزايد وعنده مثل كاهله من
و لا . وجد مشترى الملاك من الفلاحين أن دخله لا . سب وأسه .
في المال وفي بعض وحده استطاع الفلاح لغير بعض وجرة لأشهر
في المدن والرياح حورها . وارتفاع أقيام المواد الغذائية التي يحتاجها من
مخصص من ديونه ، وعلى العموم من فلاح الشرق الأوسط نحو خمسة غير
عدالة من أعداء الحرب . وقد ساء بعض التمويص إذا ما حصصت الأرصدة
لاستراتيجية بعد الاتفاق على مقاديرها . لأجل شيء مشاريع إصلاحية سرية
من شأنها أن توفر للفلاحين محالاً واسعاً للاستخدام وطروقة صالحة للزراعة .
وم فطنت حكومات الشرق الأوسط من قبل في ضرورة عقد فروع من شكل
من بعض تلك المشاريع من قبل الملاحين قاسون العدة والموا . ساء عنه
من استعداد من ظروف الحرب هي طفقة الأعباء وحدها ، و لا . ديون
سجل مكتوبة ذلك .

والعن أنى قدم من شأنه أن غير غير لاقتصادى للحياة في
شرق الأوسط . ما يخصصه من مبيع عظيم في إساج النفط ومن مختلف
الاعتماد في استفاد على سداد بعض هذا الجزء من لعمه أحسن في
زيادة سرعة وقفة في ح . سنوات ثمانية لمتبعية من ١٩٣٨ ١٩٤٦
من قبل إساج النفط في هذه المناطق حتى أصبح ٣٢ مليون من قبل كان

١٦ مليون طن وتؤمن أن سبع الإنتاج في عام ١٩٥١ من ٧٧ مليون
طن وأغلب هذه زيادة تؤمن أن تسحق مبيعات النفط في المملكة العربية
السعودية وفي الكويت وفي خليج فارس. إضافة لاستخراج النفط في أقطار
شرق الأوسط.

إنتاج النفط في أقطار الشرق الأوسط

(مقدرة بآلاف الأطنان)

البلد	١٩٥١	١٩٥٠	١٩٤٩
إيران	١,٣٥٩	٩٠	٣
الكويت	٧	٧	٢
السعودية	٢,٣٦١	١,١٧	٤
البحرين	—	—	—
العمان	١٠	١٠	١٠
قطر	—	—	—
إجمالي	١٥,٩٣	٢٢,٢	٢٢,٢

لما حققت مبيعات هذه المصادر من النفط في عام ١٩٥١ - ١٩٥٠ - ١٩٤٩
حدثت زيادة هائلة في مبيعات النفط من الشرق الأوسط. وبلغت
مبيعات النفط في الشرق الأوسط في عام ١٩٥١ - ١٩٥٠ - ١٩٤٩
مما كان في عام ١٩٤٩ من مبيعات النفط في الشرق الأوسط
مما كان في عام ١٩٤٩ من مبيعات النفط في الشرق الأوسط

(١) زيادة مبيعات النفط في الشرق الأوسط

(٢) زيادة مبيعات النفط في الشرق الأوسط

(٣) شركة سكوى (٤) شركة سكاس .

ومن أجل تسهيل نقل ماسحة هذه الحقول النفطية وسعة تدوير الشركات المذكورة مدنايب نقل النفط من خليج الفارسي إلى البحر المتوسط ببلغ طوفاً ألف ميل ستكون مسحة تراوح بين ثلاثين وأربعين مليون حبة كاش هدره محاولات مدنايب عبر الصحراء من عطف لشركة الإكسبريس لإيرانية من عداان إلى اسحر المتوسط أيضاً

ولظهر أن هذا الصنف من الاعتمادات المالية سوف لا يكون ذا صدى وثيق بالإجماع ، لاقتصادى العالم في أقطار الشرق الأوسط سدين : أحدهما أن أغلب ما تحصى من عتبات تدفع رسوم عن امتيازات النفط في أقطار لا مصدر للثروة بها غير ما تناله من رسوم ، كما هو الحال في المملكة العربية السعودية سكانها أقبلين شرفيين ، وإمارة الكويت بمساحتها الضيقة وليس في هذين قطريين مجال زراعى أو صناعى . وأكثراً تناله هذه الأقطار من رسوم عن عطف تشهيكه لأغراض شخصية مسانرة ، ولهذا فليس من أمل للاستفادة من تلك الاعتمادات في الأقطار المحصورة حيث يردم السكان وتكثر إمكانيات التقدم الزراعى . وهكذا يقف تقسيم الشرق الأوسط إلى وحدة سياسية حائل دون تقدم أقطاره ، فو كالت ثمة وحدة سياسية واقتصادية تجمع بين هذه الأقطار لورعت المساع التي تنالها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية على جميع الأقطار العربية ولا يمكن إرفع من مستوى معيشة سكانها وهذا مما يدل على أن حكومات هذه الأقطار في حاجة ماسة لانتهاج سياسة تقدمية توحد بين أقطارهم .

والسبب الآخر الذى يجعل التوسع بإنتاج النفط لا يؤثر في تطور العالم في أقطار الشرق الأوسط هو أن ما دامت الشركات المختركة للنفط أحسنه

فلا عربة إذا ما صرحت جميع أرباحها في غير مناطق الشرق الأوسط . واضطر
من ذلك أن أهم المصادر المعتمدة في هذه الأقطار تستعيب بعد مدة من الزمن
دون أن تساهم لزيادة ما في البلاد من رؤوس أموال أو لإيجاد موارد لمشاريع
تؤدي إلى الرفع من مستوى الحياة فيها . فمقدره الحسير أن العطف يحتفل
بصوبه خلال فترة حيدى وفي هذه الأثناء ستزدى حالة لسكان الذين
سيلمع عددهم صعب ما هم عليه الآن وسيزدادون فقرا على فقرهم ما لم يتزايد
الإنتاج الزراعى زيادة كبيرة وما لم تنبع فوق الحال الصناعى فى تلك الأقطار .
وإذا ما أريد من اتسع إنتاج العطف لتشجيع على الإبقاء المتوارى ، والزيادة
في رؤوس الأموال لا يحصل من أن يحصل حرة من الأرباح لمناخية عن
العطف أو من رسوم الامتيازات العطفية التى تنجم لدى حكومات هذه الأقطار
من أحل الإبقاء الزراعى وإن كان العوض لذلك وطك ولا يتم إلا بعد مدة
طويلة ، ومن أحل إيجاد مصانع و الملاذ التى يمكن أن تنبع إذا ما ارتفع
مستوى الحياة فيها

وهذه هدا التوسع المزمع ، فترحت الحكومة البريطانية عام ١٩٤٥ أن
يقعد هناك بين شركات العطف وحكومات أقطار الشرق الأوسط يؤسس بموجبه
مصرف للإمداء الاقتصادى العام شمل ميدان عمله جميع أقطار الشرق الأوسط ،
ونصب إلى الشركات أن تخصص نسبة من أرباحها كإعانة ذات تحقيق لمشاريع
أهمها ولا ريب أن مشروع كهد هو السيل حيدى لبعث إعطاء مصادر
الثروة الأساسية وبموجب فى الرفع من مستوى الحياة . وقد يؤسف له أن هذا
الاقتراح يظهر إلى عالمنا المتشد لأنة . بعد النظر فى الامتيازات العطفية الإستكبرية
الأمريكية التى كان يؤمل من عددها لنص على ذلك مشروع^(١)

(١) ارجع إلى 'Oil Policies' The Economist, 2 January 1947.
and 'The Oil Pact' Manchester Guardian, 2 January 1947

ومع كل ذلك أحدثت تطور إلى بوحود ، نسخة الصريح بين المصالح الدولية ، هناك تأسيس مؤسسة دولية تساعد على إيجاد الاعتمادات اللازمة للإعانة الاقتصادية في قطاع الشرق الأوسط . وكانت هذه الفكرة تطور تارة على هيئة « شركة إعمار الشرق الأوسط » وأخرى شكل « سلطة وادي القرات » . وحرف هذه الفكرة بحل هدف ذاته الذي يراد منه التعويض عن الحسارة المتأتية عن إخماء منابع النفط وحدها .

وبخلاصة لقد كان هدف من هذه الدراسة إظهار أن نجاح أية سياسة إصلاحية يتوقف إلى حد بعيد على إمكان توافرها مع الدافع العام الذي يدعم الشعب لأن يعيش في مستوى للحياة أعلى بجميع ما يتضمن ذلك مستوى من مقتضيات ، وهل في الإمكان تقوية ذلك الدافع بإراء القوى التي تقاوم تقدم الشعب . ذلك لأن المال وحده سيمحز عن تحقيق التقدم الاجتماعي ، كما أن صرف رؤوس أموال أجنبية في البلاد لن يؤدي بصورة دائمة إلى الرفح من مستوى الحياة . ولا ريب أن الصعوبة الناشئة عن الاقتراض من مصادر أجنبية إذا ما دخلت في المؤسسات الأجنبية قد تؤدي إلى تقوية السياسات القومية المقومة للبلد التدخل ، وشدة هذه وتعمق التصير المنشود . وهكذا فإن الاعتمادات الأجنبية لتحقيق مثل مشروع « سلطة وادي القرات » مثلا ، قد تؤدي إلى زيادة دخل كبر الملائم وعموية بأشهر ، ولهذا فإنها لن تؤدي إلى حدوث أي سير اقتصادي يتوقف عليه تقدم البلاد . بل على العكس أنه قد يؤلب على هذه الجهات التقدمية التي أحدثت تتكون بين أبناء الجيل الجديد .

ولكن هل في الإمكان أن نوضح تلك السياسة على أسس تعويية تفيها هيئة الأمم ؟ إذا ما أمكن ذلك فيسهل أمر تجريدها من مظهر التدخل

الأحصى ، وأن ترحلها بالقوى التقديمية المتكوبة في تلك الأقطار دور أن
تتبرر مقاومة لها ، وعدداً في مقدور المؤسسات التابعة لهذه الأقطار كمنظمة
الزراعة والطعام ، ومكتب العمل ندون التي تشترك هذه الأقطار بها ،
أن تصنع مشاريع من شأنها أن تؤدي إلى الرفع من مستوى المعيشة ، والصحة
العامة ودخل الفلاحين إلى الحد الأدنى

غير أن هذه الأعمال أشد ما إليها ترى إلى أي مدى تستطيع الهيئات
الدوينة في مساهمة لتقدم الشرف الأوسط أما في الوقت الحاضر فإن أفق
الفلاح تحدده أسباب القسط ودائمه وما له نفوسه الرابطة بينه وبين هذه
فلن يكون التقدم حقيقة واقعية .

مراجع الكتاب

1. Allen, H.B "Rural Education and welfare in the Middle East (H.M. Stationary Office, 1946).
2. Anhuety, J Les Grandes Lignes de l'Economie de l'Egypt. (Cairo, Government Press, 1940)
3. Baily, G. I Some Difficulties in Land Reclamation: An Example from Southern Persia' Proceedings of the Conference on Middle East Agricultural Development (Cairo, 1944)
4. Bonne, A 'Conditions and Problems in the Agriculture of Iraq', Bulletin of Agriculture, Rome), February 1934
5. Bonne, A The Economic Development of the Middle East (London, Kegan Paul 1945).
6. Celand, W 'A Population plan for Egypt', L'Egypt Contemporaine (La Societe Royale d'Economie Politique, de Statistique et de Legislation, Cairo), May 1939
7. Dowson Sir Ernest An Inquiry into Land Tenure and Related Questions (Iraq), Leitchworth Garden City Press for the Iraqi Government, 1932)
8. Haider, Salih 'Land Problems of Iraq' (London: University Ph.D. thesis, 1942).
9. Haider, Salih The Problem of the Land in Iraq (Unpublished MS, 1942).

10. Hassan Ali : 'The Importance of Improvement of Standards of Nutrition in the Middle East', Proceedings of the conference on Middle East Agricultural Development.
11. Hope Simpson, Sir John * Palestine, Report on Immigration, Land Settlement and Development, Cmd. 686 (H.M. Stationary Office, 1930).
12. Ionides, M O. Report on the Water Resources of Transjordan and their Development (London, Crown Agents for the Colonies, 1940)
13. Ireland, P.W. , Iraq, A Study in Political Development (London Jonathan Cape 1937).
14. Issawi, C. Egypt An Economic and Social Analysis (London, Oxford University Press for the Royal Institute of International Affaires, 1947).
15. Johnson, W J. and Crosbie, R E Report on the Economic Conditions of Agriculturists in Palestine (Jerusalem, 1937).
16. Keen, B A. The Agricultural Development of the Middle East (H.M. Stationary Office, 1946).
17. Khalat, Paul, J. Report on Land Tenure in the Village of Kfre-Sa'ab (North Lebanon)' (Unpublished MS. prepared for the Middle East Supply Centre, December 1944)
18. Khalat, Paul J. 'Report on Land Tenure in Ashrafia Subhanya (Damascus District)' Unpublished MS prepared for M.E.S.C., October 1944).
19. Khalat, Paul J. 'Report on Land Tenure in the Estate of Misherfe (Homs-Hama Plain)' Unpublished MS. prepared for M.E.S.C., November 1944).

20. Kolarov, V.P. and Gorov, M.P. *Agrarni Vopros i Krestyanskoe Dvizhenie*, Vol. 4, (Moscow, 1937).
21. Lambert, M.A. *Les Salaries dans l'Entreprise agricole Egyptienne* *Egypt Contemporaine*, March 1943.
22. Latron, A. *La Vie Rurale en Syrie et au Liban* (Beirut, L'Institut Français de Damas, 1936).
23. Loftus, P.J. *The National Income of Palestine, 1944* (Palestine Government Press, 1945).
24. Lodermilk, W.C. *Palestine, Land of Promise* (London, Collianez, 1944).
25. Macdonald, A.D. *Euphrates Exile* (London, Bell, 1936).
26. Mazloum, Soubhi : 'Le Probleme de l'Eau au Liban et en Syrie', *L'Agriculture, Richesse Nationale* (Beirut, 1942).
27. Muers, H.E. 'Dry Land Farming Practices', *Proceedings of the Conference on Middle East Agricultural Development*.
28. Nathan, A.R. Qass, O and Creamer, D. *Palestine Problem and Promise* (Washington, Public Affairs Press 1946).
29. Sale, G.N. 'Afforestation and Soil Conservation', *Journal of the Middle East Society* (Jerusalem), October-December 1946.
30. Selim, Hussein Kamel *Twenty Years of Agricultural Development in Egypt 1919-1939* (Cairo, Government Press, 1940).
31. Sousa, Ahmed *Iraq Irrigation Handbook, Part 1: The Euphrates* (Baghdad, Directorate General of Irrigation, 1944).
32. Thomin, R. *Géographie General de la Syrie Centrale* (Paris, 1939).

33. Volcan, I. E. Azari The Feliah's Farm (Tel-Aviv, The Jewish Agency for Palestine, 1930).
34. Volcan, I. E. Azari Planned Mixed Farming (Rehovot, Agricultural Research Station of the Jewish Agency for Palestine, 1938).
35. Waipole, G.F. 'Land Settlement in Transjordan', Proceedings of the Conference on Middle East Agricultural Development.
36. Weulersse, Jacques Paysans de Syrie et du Proche-Orient (Paris, Galliard, 1946).
37. Wilcocks, Sir William The Irrigation of Mesopotamia, 2nd edition (London Spon 1917).
38. Palestine Royal Commission Report, Cmd. 5479 (H.M. Stationary Office 1937).
39. Palestine Royal Commission, Memoranda prepared by the Government of Palestine, Colonial No. 133 (H.M. Stationary Office 1937).
40. Palestine Partition Commission Report, Cmd. 5854 (H.M. Stationary Office, 1938).
41. Report of the Anglo-American Committee of Enquiry regarding the Problems of European Jewry, Cmd. 6808 (H.M. Stationary Office, 1940).
42. A survey of Palestine, prepared in December 1945 and January 1946 for the information of the Anglo-American committee of Inquiry, 2 Vols (Jerusalem, 1946).
42. Palestine General Monthly of Current Statistics.
44. Fiscal Survey of Transjordan.

محتويات الكتاب

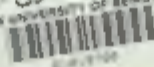
صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
١١٣	شعيرات اليهود	٣	مقدمة مصر
١٧٢	حقوق إنشاء ...	٦	مقدمة المؤلف
١٢٥	فصل الخامس : شرق الأردن .	١٥	الفصل الأول : الأصول التاريخية الأولى
٢٥	أرض شرق الأردن وسكانها	١٩	الأرض
١٢٩	سوية حقوق ملكية الأرض	٢	السكان
١٢٢	حقوق إنشاء في شرق الأردن	٢٢	علة الإستباح
١٣٢	سراعمال مسوية في شرق الأردن		افصل الثاني : مصرف بالأرض
١٣٥	الفصل السادس : سوريا ولبنان	٢٧	أنواعه المختلفة
١٣٥	أرض سوريا ولبنان وسكانها	٢٧	كبار ملاك وصغارهم
١٢٩	لصرف بالأرض في هذه الأقطار	٢٩	الأرض نقابة لخدمة الأرض
٥	ساسة الأرض بقرية ...	٣٥	أصراع بين اليهود والصرف
١٥٦	إسكيات الإصلاح	٤٠	سياسة الأرض خلال فترة الانتداب
١٦٣	الفصل السابع : العراق	٤٤	افصل الثالث : مصر
١٦	أرضه وسكانها	٥٦	أرض مصر وسكانها
١٦٩	الصرف بالأرض وملكيتها	٩	الصرف بالأرض في مصر
	مقترحات الإصلاح توسع رهن	٥٧	مبوى معشة إصلاح مصري
١٩١	أنظمة الصرف بالأرض	٧٩	حاجة لتلاذ إلى خدمات الصحة
	فصل ثامن : اعانة على أنواع	٧٧	طرق إصلاح حالة علاج
١٩٥	جدده لأجته مصرف بالأرض	٨٩	فصل رابع : فلسطين
	فصل تسع : اعانة على النظم	٨٩	أرضها وسكانها
٢١٣	... رعى	١٣	الجدول الزرعى
٢٢٨	مراجع الكتاب	١٠٦	الصرف بالأرض عند العرب



DATE DUE



المكتبة
السيدان حسن احمد
الارض والفقر في الشرق الاوسط
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT

333.3
W295LA
c.1